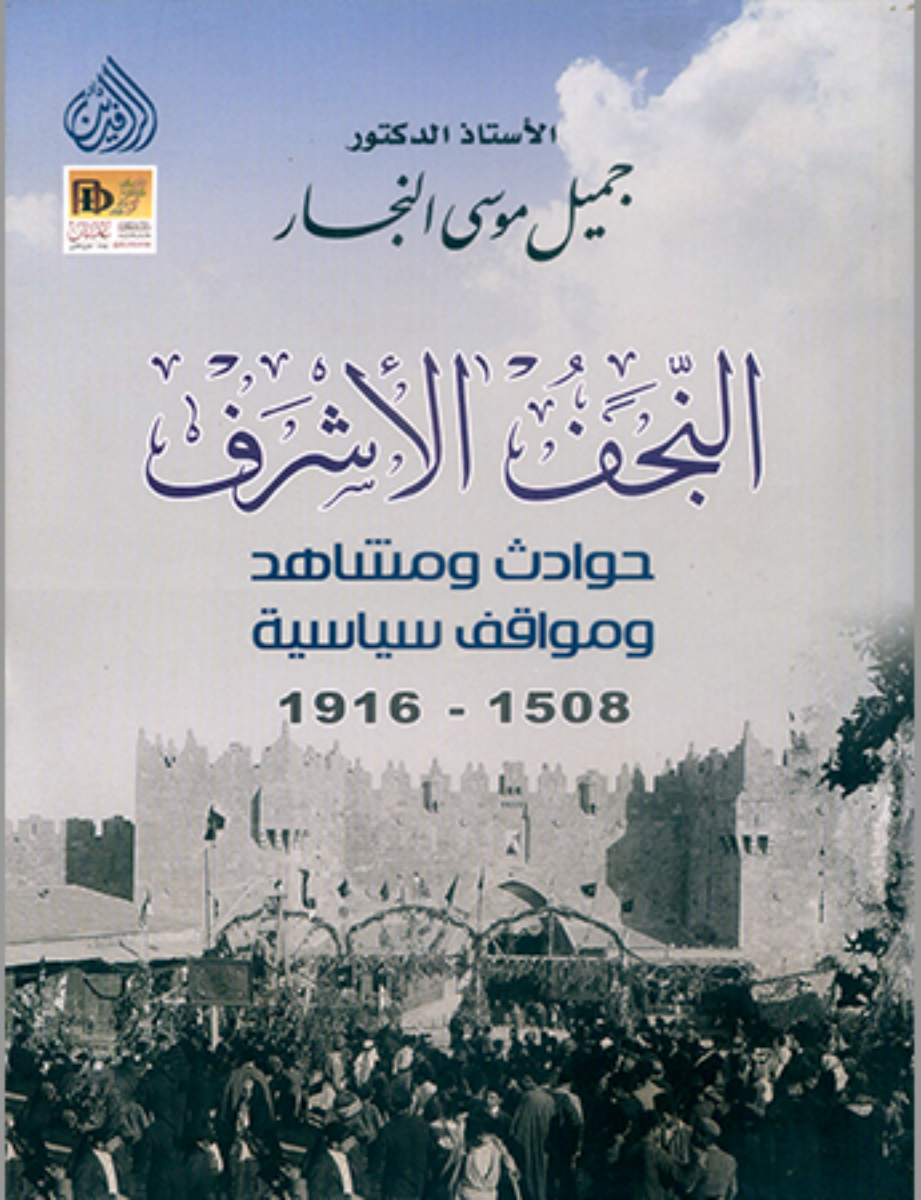
الأستاذ الدكتور
جميل موسى النجار
النجف الأشرف
حوادث ومشاهد
ومواقف سياسية
1916 - 1508

النجف الأشرف
حوادث ومشاهد ومواقف سياسية
1508 ـ 1916

النجف الأشرف ..
حوادث ومشاهد ومواقف سياسيّة

المؤلف: الأستاذ الدكتور جميل موسى النجار

الطبعة الأولى : 2015 م

القياس : 17 × 24

رقم الإيداع: 2588 لسنة 2014

عدد الصفحات : 224 صفحة

طباعة ونشر وتوزيع:

بيروت-لبنان
00961 1 541980

Email: daralrafidain@yahoo.com

بغداد - شارع المتنبي
بناية المكتبة البغدادية
0790 / 1785386 - 0770 7900655
0770 / 7872436
yaser88reap@yahoo.com
yaserbook@gmail.com

©جميع حقوق النشر محفوظة، ولا يحق لأيّ شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأيّ شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق

All rights reserved, is not entitled to any person or institution or entity reissue of this book, or part thereof, or transmitted in any form or mode of modes of transmission of information, whether electronic or mechanical, including photocopying, recording, or storage and retrieval, without written permission from the rights holders

هام: إنّ جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر..

Printed in Lebanon

النجف الأشرف..

حوادث ومشاهد ومواقف سياسية

1508 – 1916

تأليف

الأستاذ الدكتور

جميل موسى النجار

الجامعة المستنصرية

دار الرافدين

إن كل حجر من النجف يعادل ألف إنسان،

وما بغداد إلا حماها

مؤذن زاده حافظ أحمد باشا

الصدر الأعظم للدولة العثمانية

29 ربيع الثاني 1034 - 12 ربيع الأول 1036هـ

8 شباط 1625 – 1 كانون الأول 1626م

" ليس الحجر، كل الحجر، بأفضل من إنسان واحد فضلاً عن ألف إنسان، والصدر الأعظم كان يفصح في هذه العبارة، فيما نرى، عن قدسية النجف ومكانتها في نفوس العثمانيين، كما هي مكانتها في نفوس الإيرانيين، وكل المسلمين. ويؤكد على تفاني العثمانيين في استرجاعها من أيدي الإيرانيين، وإن كان ثمن كل حجر يسترجعونه من حجارتها ألف نفس يقدمونها من نفوسهم ".

المؤلف

الفهرست

المقدمة 9

مدخل: النجف في غمرة الصراع العثماني الإيراني 17

الفصل الأول: المشهد الإداري السياسي للنجف 27

الفصل الثاني: أدوار سياسية نجفية متنامية 65

الفصل الثالث: النجف.. أدوار ومواقف سياسية خارجية وداخلية 97

الفصل الرابع: النجف والحياة السياسية في إيران 121

الفصل الخامس: مواقف النجف من الاستعمار الأوربي ومن الدستور العثماني .. 145

الفصل السادس: النجف في مواجهة الإحتلال البريطاني للعراق 1914 ـ 1916 . 175

مصادر الكتاب ومراجعه 211

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

واكبت مدينة النجف الأشرف مسيرة تاريخ العراق السياسي الحديث، وعايشت خضم تحولاته في ظل تقلب العثمانيين والإيرانيين على حكم العراق، وصراعاتهم العسكرية والسياسية للإستحواذ عليه طوال ما يقرب من أربعة قرون. وكان قرب النجف من الحالة السياسية، وتفاعل هذه الحالة معها أمر استدعته قدسيتها ومكانتها السامية في نفوس المسلمين كافة، واستلزمه كونها حاضرة علمية عريقة ومعهداً لعلوم الدين ومثابة للعلم والعلماء منذ عهد الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة 460 هـ- 1067م.

فكان للنجف منذ أوائل القرن السادس عشر .. مطلع العصر الحديث، حضور في المشهد السياسي، ونصيب من حوادثه، ذلك أنها لم تمتلك من خيار سوى أن تكون في وسط صراع العثمانيين والإيرانيين السياسي والاستراتيجي الذي كان يتلبس أحياناً لبوساً طائفياً، وليست على أطرافه، كما قد يوحي بذلك موقعها الجغرافي. وقد حرص كل من العثمانيين والإيرانيين على أن تكون النجف في ظل حكمهم وتحت سيطرتهم، ففضلاً عن منزلتها الروحية في نفوس هؤلاء وأولئك، كانت الدولة العثمانية تنطلق في تمسكها بالنجف من تخوفها من الدور الذي يمكن أن تؤديه النجف في توسيع قاعدة التشيع المذهبي والسياسي إن هي خضعت – أو العراق كله – لحكم الدولة الإيرانية، أو لهيمنة النفوذ الإيراني وتدخل الإيرانيين في شؤونها. وربما كان التخوف من دور محتمل تقوم به النجف ضد العثمانيين وهي خارج نطاق حكمهم، وقدسيتها في نفوس العثمانيين معاً، حملا الصدر الأعظم حافظ أحمد باشا على أن يرد على عرض الشاه

عباس الصفوي في سنة 1626 أن تترك له النجف مقابل أن يحتفظ العثمانيون بالعراق وقاعدته بغداد قائلاً: " إن كل حجر من النجف يعادل عنده ألف إنسان، وما بغداد إلا حماها ".

وفي خضم الصراع بين الدولتين العثمانية والإيرانية، الذي جعل من النجف محوراً من محاوره، تقلص دور النجف العلمي، ووقف ذلك الصراع، من ثم، حائلاً دون أن تؤدي المدينة حتى انتصاف القرن الثامن عشر أدواراً حضارية وسياسية كبيرة كان من المنتظر منها أن تؤديها لعراقة مركزها الديني والعلمي، دون أن يقتصر الأمر على أن تكون حاضرة في المشهد السياسي فحسب. وعلى الرغم من أن النجف لم تنقطع عن أداء دورها العلمي خلال عهود الصراع المتعاقبة تلك، فإنها تأثرت باستحواذ الصفويين على الدور المركزي الذي كانت تؤديه – ومن بعدها مدينة الحلة – وهو كونها جامعة كبرى لدراسات علوم الدين في العالم الإسلامي الشيعي، وموئلاً لطلبة العلوم الدينية يفدون عليها من البلاد الإسلامية، وموطناً لكبار علماء الدين ومراجعه، وذلك بعد أن شجع الصفويون على هجرة العلماء وطلبة العلوم الدينية من النجف وجبل عامل الى عاصمتهم أصفهان التي أصبحت نتيجة لذلك مركزاً للحوزة العلمية الشيعية والجامعة الأولى للدراسات الدينية حتى الاحتلال الأفغاني لأصفهان في سنة1722.

وبعد أن بدأت النجف تستعيد مجدها العلمي في السنوات التي أعقبت الاحتلال الأفغاني لعاصمة الصفويين نتيجة الهجرة المعاكسة، أخذ حراكها في مجالات شتى، ومنها المجال السياسي، ينمو باطراد متحدياً أوزار الإرث الطويل من التقاطع العثماني الصفوي. ويمكننا القول إن بدايات تفاعل الحالة السياسية، الإيرانية والعثمانية على حد سواء، مع النجف، ومن ثم تجاوب النجف الفاعل معها، بدأ قبيل منتصف القرن الثامن عشر عندما احتضنت النجف في سنة 1743 المؤتمر الديني – السياسي الذي جمع فيه العاهل الإيراني نادر شاه مجموعة من العلماء المسلمين من السنة والشيعة، الأمر الذي

جعل من النجف مسرحاً لمشهد سياسي وديني فريد من نوعه في العالم الإسلامي بأسره.

وقد انطلقت النجف بعد مؤتمر نادر شاه نحو مواقع جديدة كانت تبوئها باطراد مكانة علمية متقدمة، وتؤهلها لأن تصدر عنها مواقف سياسية لم يتسن لسواها من المدن، عدا العواصم السياسية، أن يؤدي ما يماثلها غالباً ولا أن يشاركها فيه. وازدادت النجف تماساً مع الحالة السياسية، العثمانية والإيرانية في أواخر القرن الثامن عشر، تزامناً مع انتعاش الحركة العلمية فيها آنذاك، وظهور إرهاصات تصديها للقيادة الروحية والعلمية للعالم الإسلامي الشيعي. وأصبحت تؤدي منذ أوائل القرن التاسع عشر أدواراً سياسية بارزة، وتصدر عنها مواقف كان لها تأثيراتها، في كثير من الأحيان، في الممارسة السياسية لكلا الدولتين العثمانية والإيرانية، وفي مواجهة الأطماع الاستعمارية للدول الأوربية في البلدان الإسلامية المختلفة وتصديها الجهادي للقوات البريطانية التي أقدمت على احتلال العراق خلال سنوات الحرب العالمية الأولى 1914- 1918.

وإذا كان تفاعل النجف مع الشأن السياسي قد تدرج، كما أسلفنا، خلال حقب التاريخ الحديث ليبلغ مرحلة متقدمة تبلورت معها عن النجف مواقف سياسية بارزة وخطيرة خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، على الرغم من القيود التي كانت تفرضها عليها التوجهات السياسية للدولة العثمانية التي لا تتفق النجف معها في كثير من تفاصيلها وخطوطها العامة معاً، فان التاريخ المعاصر، الذي يبدأ مع الحرب العالمية الأولى، شهد اضطلاع النجف بأداء أدوار سياسية رائدة واكبت حالة سياسية مستجدة انتهى معها الحكم العثماني للعراق. وقد مثلت تلك الحالة السياسية بداية لمراحل في التاريخ السياسي المعاصر للعراق، أدت خلالها النجف، بعلمائها ومرجعياتها الدينية وأعيانها ومثقفيها وعامة أبنائها، أدواراً مؤثرة وخلاقة في الشأن السياسي، سواء ما تعلق منه بمقارعة المحتل عندما قام النجفيون باغتيال أول حاكم سياسي بريطاني بعث الى النجف، أو بالمشاركة الفاعلة في تأجيج ثورة كبرى بوجه المحتل البريطاني قام بها

العراقيون في سنة 1920، أو في مراحل تأسيس الدولة العراقية والتطورات السياسية التي مرت بها حتى سنة 1958.

وكان من أهم تلك التطورات موقف النجف من النظام السياسي الملكي، لاسيما موقفها من اختيار فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، ومن المعاهدة العراقية البريطانية الأولى، ومن انتخابات المجلس التأسيس العراقي. كذلك موقفها من الوزارات العراقية التي تشكلت عقب انتهاء مرحلة الانتداب البريطاني وحصول العراق على استقلاله في سنة 1932 حتى قيام الحرب العالمية الثانية. وقد واكبت النجف متغيرات الحالة السياسية العراقية وتطوراتها، وتفاعلت معها منذ حوادث سنة 1941 حتى نهاية الحكم الملكي في سنة 1958، وكان لها موقف من كل حالة منها، ساهم في صنعه بعض كبار علماء الدين، والمنتمون النجفيون للأحزاب السياسية العراقية المختلفة، والمثقفون وطلبة العلوم الدينية، وسوى هؤلاء وأولئك من النجفيين.

على أن الكتاب الذي بين أيدينا تناول المشاهد والحوادث السياسية التي مرت بالنجف، والمواقف المتعلقة بالشأن السياسي التي صدرت عنها، خلال حقبة التاريخ الحديث التي تمتد من الحكم الصفوي لها –ولبغداد– في سنة 1508م، إلى سنة 1916 التي سجل فيها علماء النجف ومجاهدوها حضوراً سياسياً فاعلاً في جبهة الكوت إلى جانب القوات العثمانية خلال تصديها لقوات الغزو البريطاني.

وبعد.. فلابد من الإشارة إلى أن دراسة تاريخ النجف السياسي الحديث، التي ضمتها دفتا هذا الكتاب، لم تستغرق مني لإنجازها سوى وقت قصير جداً، ذلك أنها أعدت بتكليف وجه لي في شباط 2012 من قبل لجنة التأليف والتوثيق والنشر إحدى لجان مشروع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية سنة 2012، لتكون مساهمة لها أهميتها وضرورتها بهذه المناسبة التي أجهضت بفعل مداخلات وتقاطعات وتوجهات بعيدة، فيما يبدو، عن الحكمة ومشاعر الولاء والانتماء. ومن ثم كان لابد لإنجازها خلال أمد

قصير من مواصلة العمل لحوالي سبع عشرة ساعة يومياً، والاستعانة بكل الأوراق والمادة المصدرية التي كنت أدخرها على مدى سنين لإنجاز بحوث في بعض الجوانب التاريخية المهمة المتعلقة بتاريخ النجف الحديث. وكان يحدوني على قبول الاضطلاع بهذه المهمة والعمل بدأب على إنجازها، انتماء عريق في جذوره للمدينة وأسرها، وتدفعني رغبة في أن أنال شرف خدمة مدينة أمير المؤمنين عليه السلام، سائراً على نهج أسلافي الذين تمثل آثارهم شاخصة في هذه المدينة سيما في عمارة الحرم العلوي المطهر.

ولعل من الجدير ذكره أن تكليفي من قبل مشروع (النجف عاصمة الثقافة الإسلامية سنة 2012) كان يتضمن أن أنجز دراسة عن تاريخ النجف السياسي المعاصر أيضاً، لتكون جزءاً ثانياً من (موسوعة) بعنوان: موسوعة تاريخ النجف الأشرف السياسي الحديث والمعاصر 1508-1958م. ولما لم يكن الوقت المحدد من قبل اللجنة كافياً للقيام بهذا العمل، الذي لا يدخل، من جانب آخر، ضمن تخصصي الدقيق من ناحية علمية، فقد كلفت ثلاثة من الزملاء الأكاديميين المتخصصين في تاريخ العراق المعاصر في جامعتي بغداد والكوفة للقيام به، واضطلعت بمهمة تنسيق العمل ومتابعته، والإشراف على إعداد وإخراج (الموسوعة) وكتابة مقدمتها. وحينما ألغي هذا المشروع تأخر طبع (الموسوعة)، ثم صدرت موشحة بعبارة (تأليف مجموعة من الباحثين) في آذارسنة 2014، ومطبوعة بمجلد واحد يضم الجزءين معاً، دون ذكر سنة الطبع ومكانه، عن (مركز النجف الأشرف للتأليف والتوثيق والنشر)، مع مقدمة كتبها (المشرف العام) على المركز، ذكر فيها أن المركز كلف أساتذة من أصحاب الاختصاص لكتابة (الموسوعة). ولما كان الأمر لم يجر على وفق ما ذكر في (مقدمة المركز)، ذلك أن المكلف هو شخص واحد، وهو لم يقبل تكليف مركز (خاص)، بل قبل تكليف (جهة رسمية) اضطلعت بأعباء مشروع وطني وديني كبير راغباً في المساهمة فيه، كما أوضحنا في مقدمة (الموسوعة) التي استبدلت بعض عباراتنا فيها لتنسجم مع ما ورد في مقدمة المركز، فإن التنويه بذلك كله يعد أمراً ضرورياً ونحن

نقوم بإعادة طبع الجزء الأول الذي ألفناه من هذه الموسوعة مستقلاً بنفسه كما هو الآن بين يدي القارئ الكريم، بسبب وجود أخطاء جسيمة في الفصول الثلاثة الأولى تتعلق بتوثيق المعلومات والإحالات على المراجع والمصادر وردت في طبعته ضمن (الموسوعة) تخل بقيمته العلمية، رغبة منا في تعميم فائدة الكتاب واستدراك أخطاء تلك الطبعة، ولكي يأخذ الحق نصابه، وتتضح دوافع قيامنا من تأليفه وإشرافنا على تأليف الجزء الثاني، وهي المشاركة التي كنا نرغب فيها في مشروع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية، وليس استجابة لتكليف من أحد أو مركز للنشر، شعوراً بالانتماء لهذا المدينة المقدسة. نسأله جل شأنه أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، ويوفقنا لما فيه صلاحنا ومرضاته إنه نعم المولى ونعم المجيب.

المؤلف

بغداد 29 جمادى الآخرة 1435هـ

29 نيسان 2014م

مدخل
النجف في غمرة الصراع العثماني الإيراني

خضع العراق طوال القرون الأربعة من تاريخه الحديث لحكم الدولة العثمانية، باستثناء حقبتين زمنيتين قصيرتين نسبياً أخضعته الدولة الصفوية في إيران خلالهما لحكمها. فقد استولى الصفويون في عهد عاهلهم الأول الشاه إسماعيل الصفوي (1501-1524) على العراق في سنة 1508م، واستمروا في حكمه لما يقرب من ست وعشرين سنة. ثم تمكن العثمانيون من الاستيلاء عليه في سنة 1534م، حينما احتل السلطان العثماني سليمان القانوني (1520-1566) بغداد، والمدن القريبة منها وأهمها مدينة النجف الأشرف، في تلك السنة، وخضعت، خلال السنة نفسها، البصرة وجنوب العراق لحكمه غير المباشر، والتي ما لبثت أن أصبحت تحت الحكم العثماني المباشر بعد أن قاد أياس باشا والي بغداد العثماني حملة عسكرية احتل فيها البصرة سنة 1546. إلا أن الصفويين بقيادة الشاه عباس الكبير(1587-1628) أعادوا احتلالهم للعراق سنة 1623، واستخلصوه من العثمانيين. واستمر الصفويون في حكمهم للعراق حتى سنة 1638، وهي السنة التي تمكن العثمانيون فيها من بسط سيطرتهم على العراق مرة أخرى، بعد حملات عسكرية فاشلة عديدة قادوها لاسترجاعه من الصفويين، إلا أن الحملة الأخيرة منها بقيادة السلطان مراد الرابع (1623-1640) قد كتب لها النجاح ليبقى للعراق بعدها خاضعاً لحكم الدولة العثمانية حتى سنوات الحرب العالمية الأولى (1914- 1918).

ويمكن تقسيم الحكم العثماني في ولاية (أو إيالة) بغداد – التي تشمل جغرافياً وإدارياً الاقليم المعروف بالعراق العربي، وقاعدتاه التاريخيتان الكوفة والبصرة، ثم بغداد والنجف وكربلاء والحلة كأهم مدن فيه – الى خمسة عهود مختلفة، لكل واحد منها طابع خاص به، هي:

الأول: من دخول السلطان سليمان القانوني بغداد الى دخول الصفويين إليها 941-1033هـ(1534-1623م).

الثاني: من استعادة السلطان مراد الرابع لبغداد الى بداية حكم الولاة المماليك 1048-1164هـ(1638-1750م).

الثالث: عهد الولاة المماليك 1164-1247هـ(1750-1831م).

الرابع: عهد إعادة الحكم العثماني المباشر 1247- 1286هـ(1831-1869م).

الخامس: العهد العثماني الأخير، منذ تعيين مدحت باشا والياً على بغداد حتى نهاية الحكم العثماني 1286-1336هـ(1869-1917م). وفي بداية هذا العهد أصبحت إيالة بغداد تعرف بولاية بغداد[1].

وكان العثمانيون قد قسموا المناطق التي خضعت لحكمهم، والتي أصبحت تشكل بمجموعها ما عرف بـ(العراق) عقب الحرب العالمية الأولى ككيان جغرافي -- سياسي، الى ولايات عقب استيلائهم عليها مباشرة ثم أبدلوا اسمها في سنة 1591 الى (إيالات)، ثم عادت لتعرف باسم(الولايات) مرة أخرى بعد إصدار (نظام الولايات) سنة 1864[2] الذي طبقه الوالي مدحت باشا في ولاية بغداد التي ضمت في عهده الموصل والبصرة. وكان عدد تلك الولايات أو الإيالات- يتفاوت بين ولاية واحدة وأربع ولايات، هي: بغداد والبصرة وشهرزور والموصل. كانت بغداد، في كثير من الأحيان، أمها وقاعدتها ومرجعها، وإن استقل بعضها بنفسه ولاية قائمة برأسها. وفي الوقت الذي كانت فيه بعض المدن الكبيرة والصغيرة، عدا المدن التي تشكل مراكز

---

(1) النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص61.

(2) دائرة المعارف الإسلامية، إعداد وتحرير إبراهيم زكي وآخرين، القاهرة(د. ت) ، مادة (إيالة) ، كتبها خليل ايناجيك، ص264.

الولايات، تتأرجح تابعيتها الإدارية خلال عهود الحكم العثماني في العراق بين ولاية وأخرى، فان النجف كانت على رأس ثلاث مدن رئيسة ظلت تابعة لولاية بغداد طوال عهود الحكم العثماني.

وقد تأثرت النجف بحروب الدولة العثمانية وخلافاتها مع الأسر التي حكمت إيران بدءاً بالأسرة الصفوية، فالأفشارية، ومن ثم الزندية والقاجارية، والتي استمرت منذ أوائل القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين. ولم ينته التأثير السلبي وانعكاس سوء العلاقات بين العثمانيين والإيرانيين على النجف - وسواها من مدن ولايات العراق العثمانية - بتغلب العثمانيين على الإيرانيين واستعادتهم لبغداد سنة 1638، واستمرار حكمهم للعراق منذ تلك السنة حتى الحرب العالمية الأولى، فقد اتسمت العلاقات العثمانية الإيرانية طوال العصر الحديث بالتوتر غالباً، وكثرة نشوب الحروب بين الدولتين العثمانية والإيرانية، تلك الحروب التي لم تتوقف الكبرى منها منذ معركة جالديران، بين السلطان العثماني سليم الأول (1512 - 1520) والشاه اسماعيل الأول(الصفوي)، حتى سنة 1822، وهي السنة التي سبقت سنة عقد معاهدة أرضروم الأولى بين الدولتين[1].

إن مشاكل الجانبين العثماني والإيراني التي استغرقت حقباً زمنية طويلة، وألقت بظلالها القاتمة ليس على العثمانيين والإيرانيين فحسب، بل على العراق ومدنه المهمة، وفي طليعتها النجف، والتي لا يصعب تشخيص بعض آثارها الماثلة الى اليوم ربما في العالم الإسلامي بأسره، نقول إن مشاكل الجانبين كانت تتعلق بجوانب شتى تخص، على سبيل المثال، تنقل بعض العشائر بين أراضي إيران والدولة العثمانية، وما يرافق ذلك من اعتداءات وإخلال بأمن الدولتين، ونزاعات الدولتين على بعض المدن

(1) للتفاصيل: النجار، جميل موسى، العلاقات العثمانية القاجارية وانعكاسها على العراق 1823-1843، بيت الحكمة، بغداد 2010، ص12-30.

والمناطق لعدم وجود حدود واضحة بينهما بسبب نتائج الكر والفر التي تخلفها حروبهما. ومشاكل أخرى تتعلق بزيارات الإيرانيين للنجف وبقية مدن العتبات المقدسة، ومرورهم بالعراق وهم في طريقهم لتأدية فريضة الحج في الديار المقدسة في الحجاز، وتتعلق تلك المشاكل أيضاً بحركة التجار الإيرانيين والرسوم المفروضة على بضائعهم، أو بالمقيمين واللاجئين الإيرانيين في ولايات العراق العثمانية، أو بالرسوم المالية والإجراءات الصحية التي تفرضها السلطات العثمانية على جنائز الإيرانيين التي يؤتى بها من إيران لدفنها في النجف، أو بسوى ذلك من مشاكل[1]. ومن ثم نجد أن النجف احتملت قسطاً وافراً من تداعيات تلك المشاكل التي استغرقت تقريباً كل الحقبة التاريخية التي عرفتها عملية تحقيب التاريخ العالمي بـ(التاريخ الحديث).

على أن تلك العلاقات المتوترة غالباً بين الدولة العثمانية وإيران كانت تحدوها منذ مراحلها الأولى في مطلع القرن السادس عشر الميلادي- مفتتح التاريخ الحديث – دوافع شتى، فقد بزغ نجم الدولة الصفوية الفتية في إيران مع فجر ذلك القرن، وبدأت مع سنواته الأولى تطلعات الدولة العثمانية للتوسع نحو الشرق في عهد السلطان سليم الأول، الذي تحولت في عهد خلفه وإبنه السلطان سليمان القانوني تلك الدولة الى إمبراطورية شاسعة الأطراف، وبلغت فيه أوج عظمتها وقوتها، فكان لطموحات تلك الدولة الفتية، وتنامي قوة هذه الإمبراطورية الناشئة الأثر البالغ في خلق ظروف المواجهة والتصادم بينهما، فضلاً عن العامل المذهبي الذي كان له أثر مهم أيضاً في الصراع بين الدولتين العثمانية والإيرانية، ولو أن أهميته لا ترقى، فيما نرى، الى مستوى أهمية العامل الاستراتيجي، وطموحات كلتا الدولتين في توسيع رقعتيهما وتحقيق مصالحهما الاقتصادية بالسيطرة على طرق التجارة ومنافذها.

ومن ثم فان النجف لم يكن لها من خيار سوى أن تكون في وسط صراع العثمانيين

---

(1) نفسه، ص34-35.

والإيرانيين السياسي والمذهبي والاقتصادي، وليست على أطرافه كما قد يوحى بذلك موقعها الجغرافي، ولم يكن لها بدّ من أن تتأثر بقسط وافر، مباشر وغير مباشر، من انعكاسات سلبياته عليها في جوانب شتى، الأمر الذي قلص ما كان يفترض أن تضطلع به من أدوار تفرض عليها القيام بها مكانتها الروحية والعلمية. فقدسية النجف لامست قلوب المسلمين عامة، ومنهم العثمانيون، وقلوب المسلمين الشيعة منهم خاصة، ومنهم الإيرانيون، كونها تشرفت بوجود مثوى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في أرضها، وهي مركز المسلمين الشيعة العلمي، و(دار العلم) عندهم، وجامعة دراساتهم الدينية الكبرى، ازدهرت في أروقتها علوم العربية وعلوم القرآن والحديث والرجال والفقه والأصول وسواها، وهي موطن علمائهم على مدى قرون طويلة، ومقر مرجعيتهم الدينية الكبرى في عهد الشيخ الطوسي في منتصف القرن الخامس الهجري – منتصف القرن الحادي عشر الميلادي، وفي عهد الشيخ صاحب الجواهر بعيد منتصف القرن الثالث عشر الهجري- منتصف القرن التاسع عشر الميلادي الى الآن.

إلا أن النجف كانت في خضم الصراع العثماني الإيراني عثمانية على أرض الواقع، تخضع لحكم الدولة العثمانية، وتتبع أنظمتها وقوانينها، وتعيش على مدى معظم سنوات قرون تاريخها الحديث في ظل من تعينه السلطة العثمانية العليا في بغداد لإدارة شؤونها وتسيير أمورها. وكان هذا غالباً سادن المرقد العلوي المقدس، أو نقيب الأشراف، أو في بعض الأحيان أحد شيوخ القبائل الذي يُقطع بطريقة (الإلتزام) منطقة من مناطق ولاية بغداد تكون النجف ضمن رقعتها الجغرافية، أو حاكماً مباشراً بعيد انتصاف القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من ان الحكم العثماني غير المباشر للنجف يوحي بقلة اهتمام العثمانيين بها، فان هؤلاء كانوا حريصين على أن تبقى النجف في ظلال حكمهم وتحت سيطرتهم لمكانتها الروحية عندهم كما أشرنا، فضلاً عن تخوفهم من الدور الذي يمكن أن تضطلع به النجف في توسيع قاعدة التشيع المذهبي

والسياسي إن هي خضعت – أو العراق كله – لحكم الدولة الإيرانية، أو لهيمنة النفوذ الإيراني وتدخل الإيرانيين في شؤونها. وتجلى حرص الدولة العثمانية على الاحتفاظ بالنجف – بل العراق كله لكون ولاياته تشكل حاجزاً بين مركز الدولة العثمانية في الاناضول وبين إيران – من خلال مواقف عديدة وقفها العثمانيون تجاهها حتى منذ أن كانت النجف تحت حكمهم غير المباشر في القرن السادس عشر، ومن ثم خلال القرون الذي تلته.

ومما يلفت النظر في هذا الصدد موقف الصدر الأعظم العثماني حافظ أحمد باشا الألباني الذي عين في منصبه سنة 1625، وكلف من قبل السلطان العثماني مراد الرابع باستعادة العراق من أيدي الصفويين، فقاد حافظ أحمد باشا أربع حملات لتحقيق هذا الهدف خلال السنوات 1625- 1630. وقبل اشتعال فتيل إحدى معارك تلك الحملات جرت مفاوضات حاول الجانب الإيراني من خلالها أن يتجنب وقوع الحرب مع العثمانيين، فاقترح الشاه عباس الصفوي على حافظ أحمد باشا أن تعطى ولاية بغداد، وبضمنها النجف بطبيعة الحال، الى إيران ليحكمها الشاهزاده(إبن الشاه) ولي عهده مقابل أن يجرى الصلح ويعم السلام بين الدولتين العثمانية والإيرانية، إلا أن الصدر الأعظم رفض ذلك العرض رفضاً باتاً. وعندما نشبت الحرب بين الجانبين سنة 1626 عقب فشل مفاوضات الصلح بينهما، لم تسفر عن نصر حاسم لأحدهما، فدخل الشاه في مفاوضات جديدة مع حافظ أحمد باشا، وأرسل له وفداً جدد مطالب الشاه بأن تكون ولاية بغداد، دون البصرة وبقية مناطق العراق، خاضعة للحكم الإيراني، فرفض الصدر الأعظم ذلك، مما حدا بالوفد الإيراني على تخفيض سقف مطالبه، فقبل أن تبقى بغداد بيد العثمانيين " إذا أعطي النجف مكانها. فكان جواب الوزير [حافظ أحمد باشا] إن كل حجر من النجف يعادل عنده ألف إنسان، وما بغداد إلا حماها"[1].

---

(1) لونكريك، ستيفن هيمسلى، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله الى العربية جعفر الخياط، ط4، بغداد 1968، ص84-85.

على أن النجف لم تكن، بطبيعة الحال، بمنزلة أقل في نفوس الإيرانيين من منزلتها لدى العثمانيين. ولم يدخر الإيرانيون جهداً، كغرمائهم العثمانيين، إلا بذلوه في سبيل أن تكون النجف تحت حكمهم، تدفعهم في ذلك روابط مشتركة شتى تجمعهم وإياها، فضلاً عن دوافع ستراتيجية واقتصادية وسواها لا تتعلق بها فحسب، بل بإقليم العراق العربي كله. وكان الأمر الذي ترتب على ذلك هو رغبة إيرانية جامحة لم تعرف الفتور والتراجع لضم النجف، وبقية مدن العتبات المقدسة وكلها تقع في نطاق هذا الإقليم، الى الحكم الإيراني وبسط نفوذ إيران وهيمنتها عليها.

وفي خضم ذلك الصراع العثماني الإيراني الطويل الذي جعل من النجف محوراً من محاوره، تقلص دور النجف كحاضرة علمية كبرى من الحواضر الإسلامية ومركزاً للعلم عند المسلمين الشيعة. ودفعها ذلك الصراع عن أداء أدوار حضارية وسياسية كان من المنتظر أن تقوم بها لمكانتها العلمية وتهافت العلماء على السكن والاشتغال بالعلم فيها منذ أن حلّ بها شيخ الطائفة الطوسي في منتصف القرن الخامس الهجري. وعلى الرغم من أن النجف لم تنقطع عن أداء دورها العلمي في غمرة عهود ذلك الصراع المتعاقبة، فإنها تأثرت، كحواضر العراق العلمية الأخرى، باستحواذ الصفويين على الدور المركزي الذي كانت تؤديه النجف – ومن بعدها مدينة الحلة – متمثلاً في تصدرها للعالم الإسلامي الشيعي في مجال علوم الدين والدراسات الدينية، وفي كونها موطناً لطلبة العلوم الدينية، الذين يفدون عليها من مختلف بلاد المسلمين للدراسة، والبارزين من علماء الدين وكبار مراجعه. فقد شجع الصفويون على هجرة العلماء وطلبة العلوم الدينية من النجف وجبل عامل الى عاصمتهم أصفهان، لاسيما في عهد الشاه عباس الأول، فأصبحت هذه المدينة مركزاً لـ(الحوزة العلمية) للشيعة، وجامعة دراساتهم الدينية الأولى، حتى الاحتلال الأفغاني للعاصمة الصفوية أصفهان في سنة 1722.

إلا أن النجف بدأت تستعيد بعض مكانتها العلمية في الربع الثاني من القرن الثامن

عشر، فقد تسبب قيام الأفغانيين باحتلال عاصمة الصفويين، من جهة، وتوغل قوات الدولة العثمانية في الأراضي الإيرانية وصولاً الى همدان منتهزة فرصة الفراغ الذي أحدثه سقوط العاصمة أصفهان من جهة أخرى، في تدهور الدراسات الدينية في إيران. وساهمت مواقف نادر شاه، ومنها مصادرة الأوقاف التي توفر دعماً مالياً لعلماء الدين، في تراجع مكانة أصفان كمركز رئيس للدراسات الدينية الحوزوية الشيعية، الأمر الذي دفع بالعلماء والأسر العلمية الى الهجرة الى النجف وكربلاء[1]. وأصبحت كربلاء دون النجف، في أول الأمر، مركزاً للحوزة العلمية لأسباب لسنا بصدد الحديث عنها في هذا المقام، منذ منتصف القرن الثامن عشر.

وعقب أن بدأت النجف تستعيد مكانتها العلمية في السنوات التي أعقبت الاحتلال الأفغاني لعاصمة الصفويين، كما ذكرنا، أخذ حراك النجف في مجالات شتى، ومنها المجال السياسي الذي كانت صلته وثيقة بالدين في كلتا الدولتين المسلمتين العثمانية والإيرانية، ينمو شيئاً فشيئاً متحدياً أوزار الإرث الطويل من الصدام العثماني الصفوي. فبعد أن كانت مظاهر الأوضاع السياسية في النجف تقتصر على وجود (حاكم أهلي) يمثل الحكومة العثمانية في بغداد مقابل أن يدفع لها مبلغاً سنوياً معيناً من المال، ليحكم النجف على هواه، ويستوفي من أهلها الضرائب كيف يشاء، ويستقبل ويودع بعض سلاطين الدولة العثمانية وشاهات إيران والولاة العثمانيين عند زيارتهم للمدينة، توسعت مظاهر الحياة السياسية للنجف منذ السنوات القليلة التي سبقت انتصاف القرن الثامن عشر، فقد احتضنت النجف المؤتمر الديني – السياسي الذي نظمه عاهل إيران نادر شاه للعلماء المسلمين السنة والشيعة سنة 1743. وكان الهدف المعلن للمؤتمر هو التقريب بين المسلمين، وإزالة الخلافات بين طوائفهم.

---

(1) يراجع: نقاش، إسحق، شيعة العراق، دون ذكر إسم المترجم، ط1، المكتبة الحيدرية، قم 1998، ص26.

وازدادت النجف تماساً مع الحياة السياسية، سواء ما يخص العثمانية منها أو الإيرانية، في أواخر القرن الثامن عشر، تزامناً مع انتعاش الحركة العلمية فيها آنذاك، وظهور إرهاصات تصديها للقيادة الدينية للعالم الإسلامي الشيعي، وأصبحت تؤدي منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى عشرينيات القرن العشرين، أدواراً سياسية لم يتح لها القيام بها من قبل. وكان ذلك نتيجة لتفاعل عوامل متعددة، كان أهمها، فيما نرى:

- الدور السياسي والديني والاجتماعي الكبير الذي أداه الشيخ جعفر بن الشيخ خضر الجناجي، المعروف بلقب كاشف الغطاء(ت 1813)، أحد كبار علماء الدين في النجف، وحكمته في التعامل مع الغريمين التاريخيين .. العثمانيين والإيرانيين، المتنافسين على النجف.

- ضعف الحكم العثماني في إيالة بغداد، وعدم تمكنه من حماية النجف تجاه هجمات العشائر، والهجمات الوهابية المتكررة عليها خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر، الأمر الذي جعل النجف تحتط سياسة تؤدي الى أن تحمي نفسها بنفسها من خلال تسليح فئة من أبنائها، ووضع الخطط العسكرية للتصدي الى أي هجوم قد يحدث عليها. وجلّ تلك الإجراءات كانت بتدبير الشيخ جعفر كاشف الغطاء وإدارته.

- المهام السياسية التي نجح في أدائها كل من الشيخ جعفر كاشف الغطاء وإبنه الشيخ موسى، كوسيطين لحل بعض الخلافات والمشاكل التي حدثت بين إيران والدولة العثمانية في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

- تعزز مركز النجف العلمي بوجود علماء دين كبار فيها منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر، كالشيخ خضر الجناجي، وإبنه الشيخ جعفر كاشف الغطاء، والشيخ حسين نجف، والسيد محمد مهدي بحر العلوم، والشيخ شريف محي الدين، الأمر الذي دعا الى أن يشرع مركز الدراسات الدينية الأكبر ومرجعية الشيعة الدينية العليا

بالتحول من كربلاء الى النجف شيئاً فشيئاً منذ ذلك الحين. وبدأت النجف، لاسيما بعد وفاة المجتهد الأكبر شريف العلماء المازندراني في كربلاء سنة 1830، وحادثة الاقتحام العسكري لمدينة كربلاء من قبل قوات والي بغداد محمد نجيب باشا سنة 1843، تأخذ دورها الذي تبوأته قبل ذلك بثمانية قرون في عصر الشيخ الطوسي، فأصبحت مقر المرجعية الدينية العليا للمسمين الشيعة في العالم، ومركز دراساتهم الدينية الحوزوية الرئيس في عهد المرجع الديني الأعلى الشيخ محمد حسن النجفي صاحب الجواهر (ت 1850)، الأمر الذي أتاح لها أن تلعب أدواراً مختلفة، كان في طليعتها الدور السياسي (القيادي) الذي مارسته في أواخر العهد العثماني في العراق، وإبان الاحتلال البريطاني، وثورة العراقيين الكبرى ضده سنة 1920، وبعد ذلك في الحياة السياسية العراقية المعاصرة .

الفصل الأول
المشهد الإداري السياسي للنجف

أولاً: حكم النجف وإدارتها في عهود الصفويين والعثمانيين الأُول.

لم يكن للصفويين الأوائل، وعلى رأسهم مؤسس الدولة الصفوية الشاه اسماعيل الأول، خبرة بشؤون الحكم والإدارة، فهم سلالة أسرة دينية اشتهرت بالتصوف. وكان لجدها الأعلى الشيخ صفي الدين تكية في أردبيل، يلازمها ويلقي فيها مواعظه على أتباعه. ويعدّ الشيخ صفي الدين صاحب طريقة في التصوف، عرفت بالطريقة الصفوية، والتي انتشرت انتشاراً واسعاً في مناطق إيران والأناضول وأذربيجان، وسار أبناؤه وأحفاده على نهجه. إلا أن حفيده الخامس .. إسماعيل بن الشيخ حيدر بن الشيخ جنيد بن الشيخ إبراهيم بن خواجه علي بن الشيخ صدر الدين بن الشيخ صفي الدين، تمكن من الاستيلاء على مقاليد الأمور في إيران في سنة 1501، واستطاع أن يوحدها تحت حكمه خلال مدة وجيزة، ويكوّن منها دولة قوية تمكنت من الوقوف بوجه الدولة العثمانية التي كانت آنذاك على وشك أن تصبح إمبراطورية عالمية.

إلا أن اتساع بلاد إيران شكل مشكلة للشاه اسماعيل فيما يتعلق بحكمها وطريقة إدارتها. وافتقاره الى وجود رجال أكفاء يقومون بهذه المهمة في دولته الناشئة، لاسيما أنه " ورث نظاماً إدارياً معقداً ينتمي في الغالب الى بداية القرون الوسطى وهو نظام الديوان الذي يشبه ذلك الذي كان معمولاً به في أيام الدولة الإسلامية، وورث عن آبائه بعض التنظيمات الصفوية التي دخلت في تنظيم دولته "[1]، مثل منصب (خليفة الخلفاء) الذي كان يشغله من يكون واسطة الارتباط بين المرشد وأتباعه[2]، والذي أصبح منصباً إدارياً في ولايات الدولة الصفوية، وطبقه الشاه إسماعيل في العراق بعد أن أخضعه لحكمه سنة 1508. كما أن اتساع رقعة دولة الشاه إسماعيل خلال سنوات

---

(1) الوائلي، طالب محيبس حسن، إيران في عهد الشاه إسماعيل الأول، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة بغداد، 2007، ص100.

(2) نفسه، ص109.

قلائل خارج إيران كان عاملاً آخر من عوامل ضعف الجانب الإداري للدولة الصفوية في حقبة نشأتها الأولى، فضلاً عن اعتمادها في إدارة الداخل الإيراني، والمناطق التي امتد حكمها إليها خارج إيران على التنظيمات الصوفية، الأمر الذي انعكست سلبياته، دون شك، على العراق بصورة عامة، وعلى حكم النجف وإدارتها بشكل خاص، كونها (أقطعت) لأحد (مريدي) الشاه.

استطاع الشاه إسماعيل الصفوي أن ينهي حكم أسرة (آق قوينلو) التركمانية في بغداد، بعد أن دخلت إليها قواته بسهولة، ووصلها هو في 25 جمادى الآخرة سنة 914هـ= 21 تشرين الأول 1508م. فزار مرقد الكاظمين(ع)، ووصل كربلاء لزيارة الإمام الحسين(ع)، وتوجه منها الى النجف عن طريق الحلة. وفي النجف عيّن الشاه إسماعيل السيد محمد كمونة، وهو (نقيب الأشراف) في النجف والمدن الفراتية[1]، حاكماً على النجف " وبعض الولايات"[2]، ولقبه (خليفة الخلفاء)[3]، وهو منصب إداري – سياسي من التنظيمات التي كانت تتبعها الدولة الصفوية، المستمدة، كما ذكرنا، من التنظيمات الصوفية الخاصة بعلاقة الأتباع أو المريدين بالمرشد الصوفي، وهي علاقة وثيقة لا تقتصر على جانب دون آخر. وقد اهتم الشاه إسماعيل بالمرقد العلوي المقدس، الذي يبدو أنه أناط مسؤولية إدارته بالسيد محمد كمونة أيضاً. وأجزل العطاء للقائمين على خدمته " وعين الحفاظ والمؤذنين والخدمة وأهدى الحرم المقدس قناديل من الذهب والفضة والأفرشة اللائقة والصناديق الغالية "[4]. كما أمر بحفر قناة من نهر

---

(1) كمونة الحسيني، السيد عبد الرزاق، موارد الإتحاف في نقباء الأشراف، ج2، مطبعة الآداب، النجف الأشرف 1968، ص55-56.

(2) العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ج3، ط1، مطبعة التفيض، بغداد 1939، ص342.

(3) الوائلي، مرجع سابق، ص110.

(4) آل محبوبة، جعفر الشيخ باقر، ماضي النجف وحاضرها، ج1، مطبعة الآداب، النجف 1958، ص221-222.

الفرات لإيصال الماء الى النجف، وأوقف بعض المزارع والأعيان الأخرى على الحرم العلوي الشريف[1].

ويبدو أن تعيين الشاه إسماعيل لنقيب الإشراف السيد محمد كمونة ليتولى حكم النجف، كان يتوافق مع نهج عرفته المدينة من قبل، فقد كان يحكمها من يتولى منصب نقيب الإشراف منذ أواخر القرن السابع الهجري – أواخر القرن الثالث عشر الميلادي[2]. وقد نقل الرحالة المغربي إبن بطوطة في رحلته التي زار خلالها النجف في حوالي منتصف القرن الرابع عشر الميلادي أنه " ليس بهذه المدينة مغرم ولا مكاس ولا وال وإنما يحكم عليهم نقيب الأشراف ... ونقيب الأشراف مقدم من ملك العراق ومكانه عنده مكين ومنزلته رفيعة وله ترتيب الأمراء الكبار في سفره وله الأعلام والأطبال وتضرب الطبلخانة عند بابه مساء وصباحاً وإليه حكم هذه المدينة ولا والي بها سواه ولا مغرم فيها للسلطان ولا لغيره. وكان النقيب في عهد دخولي إليها نظام الدين حسين بن تاج الدين الآوي ... وكان قبله جماعة يلي كل واحد منهم بعد صاحبه منهم جلال الدين بن الفقيه ومنهم قوام الدين بن طاووس ومنهم ناصر الدين مطهر بن الشريف الصالح شمس الدين محمد الأدهري "[3]. وقد تولى نقابة الأشراف في النجف حتى بداية حكم الصفويين نقباء من أسر علوية عديدة[4].

وقد زار الشاه طهماسب بن الشاه إسماعيل الصفوي (1524-1576) النجف

---

(1) الوائلي، مرجع سابق، ص126.

(2) للتفاصيل ينظر: رؤوف، عماد عبد السلام، الأسر الحاكمة ورجال الإداره والقضاء في العراق في القرون المتأخرة، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد 1992، ص334-336.

(3) كتاب رحلة إبن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية، مصر (د. ت) ، ص131.

(4) للتفاصيل: آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص284- 319؛ رؤوف، سبق ذكره، ص334-336.

قبيل احتلال العثمانيين للعراق ووقوع النجف تحت سيطرتهم، فيما يبدو[1]. وأقر الشاه عند زيارته للنجف، كما نستنتج، أمر إدارتها وحكمها على ما كان عليه خلال عهد والده، والذي كان مناطاً بنقيب الأشراف. وكان نقيب أشراف النجف خلال عهد الشاه طهماسب من آل كمونة، وهم فرع ثان من أسرة كمونة غير الفرع الذي كان ينتمي إليه السيد محمد كمونة الذي عينه الشاه إسماعيل الصفوي حاكماً على النجف(خليفة الخلفاء) سنة 1508، والذي قتل في معركة جالديران التي خاضها الشاه إسماعيل ضد السلطان العثماني سليم الأول سنة 1514، والذي كان قد خلفه إبنه السيد حسين في حكم النجف[2].

وحينما احتل السلطان العثماني سليمان القانوني بغداد سنة 1534، أقر عند زيارته للنجف السلطات الموروثة لنقباء الأشراف على المدينة، وهي " حكومة البلد " وإمارة الحاج، وهؤلاء النقباء هم الفرع الثاني لآل كمونة، كما أسلفنا. وقد استمر النقباء من أبناء هذه الأسرة، وغيرها من الأسر العلوية التي تقلدت نقابة الأشراف، في حكم النجف الى قبيل حلول منتصف القرن الثامن عشر، حينما انتقل حكم النجف آنذاك الى أسرة الملالي[3]، التي كانت تتولى حينها سدانة المرقد العلوي المقدس، فجمعت هذه الأسرة بين سدانة المرقد وحكم النجف وإدارتها.

وكان الشاه عباس الكبير قد أخرج سدانة المرقد العلوي المقدس من أيدي نقباء الأشراف بعد أن تمكن في سنة 1623 من إعادة العراق الى حكم الصفويين، فزار النجف وأناط السدانة بالملا عبد الله بن شهاب الدين حسين، وهو فقيه ومنطقي عرف بكتابه في المنطق(حاشية الملا عبد الله)، " وسلمه مفاتيح الحرم والخزانة الكبيرة والتي

---

(1) ينظر: محبوبة، نفسه، ج1، ص221.

(2) حرز الدين، محمد، معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، ج2، مطبعة الولاية، قم 1405، ص261.

(3) للتفاصيل: رؤوف، سبق ذكره، ص337 وما بعدها.

فيها السلاح الموقوف الذي أُعدّ للدفاع عن الحرم خاصة وعن النجف الأشرف عامة من الغارات البدوية... وخزانة الآثار النفيسة، وبنى له الشاه عباس مدرسة...في محلة المشراق "[1]. ويبدو أن الأمر الذي حدا بالشاه عباس على إخراج سدانة الروضة العلوية المطهرة من أيدي نقباء الأشراف، هو رغبته في تولية من هم أكفأ منهم وأقدر على خدمتها وإدارة شؤونها، وتنظيم مراسيم الزيارة لها، فقد أظهر الشاه عباس اهتماماً متزايداً بالنجف وبالروضة المقدسة، إذ انه " لما صار على مرحلة من وادي السلام [أي النجف] ولاحت لعينيه القبة المقدسة نزل عن ركابه وجعل يمشي حافياً على قدميه وهو حامل تاجه بين يديه ونزل معه جميع وزرائه وأمرائه وعساكره وبقي في جوار ذلك الحرم المطهر عشرة أيام وكان يقضي أكثر أوقاته في الزيارة والدعاء وجعل نفسه أحد الخدمة الذين يخدمون ذلك المقام وكانت وظيفته كنس ما في الحرم من الغبار وفي هذه السنة أمر بحفر النهر الذي كان جده الأعلى ابو البقاء إسماعيل حفره ومدّ كفه بالعطاء للخدمة والعلماء والفقراء.... "[2]. وأمر الشاه عباس أيضاً " بتجديد القبة العلوية، ووسع الحرم، وجلب من أجل ذلك المهندسين والفعلة، ودام العمل ثلاث سنين هدم فيه قسماً من رواق عمران بن شاهين وألحقه بالصحن لكي تتم تربيعة العمارة وتحسن هندستها "[3].

وعاد الشاه عباس في السنة نفسها (1033 هـ- 1623م) لزيارة النجف واهتم بتزيين الروضة العلوية بالنفائس، وأغدق الأموال على خدام الروضة وغيرهم. كما حرص أيضاً على مراقبة وضع إدارة النجف وكفاءة من يحكمها من نقباء الأشراف،

---

(1) حرز الدين، سبق ذكره، ج2، ص4.

(2) محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص222.

(3) العقيلي، محمد حسين بن علي بن محمد بن حرز الدين المسامي، تاريخ النجف الأشرف، هذبه وزاد عليه عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، ج2، ط1، منشورات دليل ما، قم 1427هـ، ص228.

" فنظم الأنظمة ... وأعطى تولية المشاهد المقدسة الى زينل بك "[1]، الذي كان، فيما يبدو، مسؤولاً عن إدارة مدن العتبات المقدسة، وليس النجف فحسب، وشؤون المراقد المقدسة فيها.

وخلال الحقبة 1623- 1638 التي وقع العراق فيها تحت الحكم الصفوي للمرة الثانية، واجهت النجف تداعيات الصدام العثماني الصفوي الناجم عن محاولات العثمانيين المتكررة لاستعادة العراق الى حكمهم، الأمر الذي أدى الى أن تصل جيوشهم الى النجف أحياناً لتحاصرها، كما حدث في سنة 1624، أو لتقطع الطريق بينها وبين بغداد، كما حدث في سنة 1625 أثناء مواجهاتها الحربية بقيادة الصدر الأعظم حافظ أحمد باشا مع القوات الصفوية في تلك السنة. أو لتطالها، على أبوابها وفي داخل أسوارها، معارك الجيشين العثماني والصفوي، كما حدث في سنة 1630. وخلال ذلك كله وقعت النجف بأيدي القوات العثمانية مرات عديدة، إذ يبدو أنها كانت تشكل محوراً مهماً للصراع السياسي والعسكري الذي كان دائراً بين العثمانيين والإيرانيين لقدسيتها ومكانتها في نفوس المسلمين. ففي سنة 1625 استولى عليها لبعض الوقت مراد باشا والي ديار بكر الذي كلف بقطع طريق العودة الى بغداد على الجنود الإيرانيين الذي غادروها لزيارة النجف. واستولى عليها و " ضبط أوضاعها " القائد العثماني كنج عثمان في سنة 1630، والقائد العثماني خسرو باشا الذي دخلها في السنة التالية (1631). إلا أن الصفويين تمكنوا بعد تلك السنة من صد الهجمات العثمانية، واستقرت أوضاع النجف لصالحهم، فزارها الشاه صفي (1628- 1642) في سنة 1632، وأجرى بعض الإصلاحات العمرانية فيها التي كان منها بناء مستشفى لأهالي النجف وزائريها، وداراً لضيافة الزائرين[2].

---

(1) المرجع والصفحة أنفسهما؛ محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص221.

(2) يراجع: العقيلي، سبق ذكره، ص291- 296؛ العزاوي، ج4، أعادت طبعه المكتبة الحيدرية، قم 1425هـ، 184.

وحينما استعاد العثمانيون العراق من الصفويين، بعد أن تمكن السلطان مراد الرابع من احتلال بغداد في سنة 1638، بقي الوضع في النجف على ما كان عليه، فيما يبدو، فلم يؤثر عن السلطان مراد الرابع أنه تدخل في شؤون النجف أو موضوع إدارتها وطريقة حكمها، فاستمر نقيب الأشراف في منصبه حاكماً للنجف، وممثلاً (سياسياً) وإدارياً لرأس السلطة في بغداد، سواء أكان هذا معيناً من قبل العثمانيين أم الصفويين.

إلا أن اضطلاع نقيب الأشراف بمهمة حكم النجف لم يكن أمراً مؤكداً منذ أواخر القرن السابع عشر، ويبدو أن الحكومة العثمانية في بغداد كانت تتخوف من التأثير السياسي للصفويين، واتساع نفوذهم في النجف، لذلك كانت تبادر الى تعيين حاكم من قبلها في هذه المدينة أحياناً، فقد أشارت النصوص التاريخية التي أوردتها بعض المصادر الى وجود " متولي لقصبة الإمام علي "، كان إسمه في سنة 1682 السيد عبد الرسول أفندي، على وفق ما جاء في صك تاريخي، ورد فيه أيضاً إسم الكليتدار- سادن المرقد العلوي- الملا محمود بن الملا طاهر، والسيد منصور أفندي بن السيد حسين كمونة، الذي كان نقيب الأشراف آنذاك على ما يبدو[1]. وورد ذكر(متولي) النجف في السنة نفسها، في نصوص أخرى، مقروناً بإسم شخص يدعى درويش[2].

إلا أن الأمر الذي بإمكاننا تأكيده هو أن بعض شيوخ القبائل الكبيرة فرضوا سيطرتهم على النجف لحقب زمنية مختلفة طوال القرن السابع عشر ومطلع القرن الذي تلاه، وحكموا المدينة من خلال أتباع لهم، قد يكون بعضهم من أهل المدينة. ويبدو أن الحكومة العثمانية كانت لا تمانع من سيطرة مثل هؤلاء الشيوخ على النجف طالما كانوا يدفعون لها الأموال سنوياً تحت مسميات مختلفة أو بعنوان بدلات (الالتزام). وكان من الطبيعي مع وجود مثل هذه الأوضاع أن يختفي دور نقيب الأشراف كحاكم

---

(1) تنظر: موسوعة العتبات المقدسة، قسم النجف، ألفها وعلق عليها جعفر الخليلي، ج1، ط1، دار التعارف، بغداد 1965، ص207.

(2) ينظر: العقيلي، سبق ذكره، ص309.

للنجف. ويبدو أن النجف وصلت لمثل هذه الحالات، التي فرض فيها شيوخ القبائل الكبيرة سيطرتهم على المدينة وحكموها بواسطة رجالهم، بعد أن تراجعت أوضاع النجف الاقتصادية، ومن ثم إمكاناتها التسليحية والدفاعية، بسبب نضوب مصادر الأموال التي كانت تتدفق عليها بعد وفاة الشاه طهماسب في سنة1576[1].

ففي سنة 1604 كانت النجف تحت سلطة ناصر بن مهنا شيخ قبيلة جشعم الذي كان يفرض حكمه على المنطقة الممتدة من النجف الى الفلوجة بموافقة الباشا والي بغداد، مقابل اعترافه بالسلطة العثمانية وإرساله الهدايا للباشا بين حين وآخر. وعلى الرغم من وجود (حامية) عثمانية تضم عدداً محدوداً من الجنود في النجف، فان عملها كان مرهوناً بموافقة الشيخ ناصر بن مهنا. وقد عانى المسافرون عبر أراضي (ديرة) الشيخ، وجلّ هؤلاء من الزوار الوافدين على النجف، من ممارساته، من قبيل " جمعه للخاوة والشدائد التي كان يصادفها المسافرون المارون من ديرته، وإرهابه للزوار "[2]. كذلك كانت " قوافل التجارة المسافرة من البصرة الى كربلاء وما وراءها تسير في حمايته وتدفع له رسوماً مرتفعة"[3]. واستمر تحكم الشيخ ناصر بن مهنا بالنجف حتى بداية الحكم الصفوي الثاني للعراق سنة 1623، عانت خلاله النجف من عدم استقرار أوضاعها وانفلات حبل الأمن فيها، فقد لاحظ الرحالة البرتغالي بيدرو تكسيرا، الذي وصل الى النجف في 18 أيلول 1604، أن سكان النجف كانوا، بسبب سحب الجنود الخمسين الذين تتكون منهم الحامية العثمانية الى بغداد للحاجة إليهم ، " أحراراً فيما يفعلون حتى أن قسماً منهم كان يرتكب الكثير من أعمال العنف والتعدي على الناس

---

(1) ينظر: لونكريك، سبق ذكره، ص56.

(2) المرجع والصفحة أنفسهما.

(3) لوريمر، ج. ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الرابع، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة(د. ت) ، ص1764 - 1765.

دون خوف أو حياء "[1]. كما لاحظ تكسيرا أن النجف كانت خربة[2]، وهو الخراب الناجم عن سوء الحكم فيها وسوء إدارتها بطبيعة الحال، فضلاً عما ذكرناه من قبل عن توقف الأموال التي كان يبعث بها إليها الشاه طهماسب خلال سنوات حكمه التي ربت على النصف قرن.

وبعد انتهاء الحكم الصفوي للعراق سنة 1638، وتولي العثمانيين حكمه للمرة الثانية، عاد موضوع عدم استقرار حكومة النجف وخروجها من أيدي نقباء الأشراف الى الواجهة مرة أخرى، لاسيما في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر التي ضعفت خلالها سيطرة العثمانيين على كثير من مناطق وسط العراق وجنوبه، ومنها النجف، بسبب الثورات العشائرية المتعددة التي قامت فيها آنذاك[3]، واستيلاء شيوخ العشائر على تلك المناطق، وفي مقدمة هؤلاء الشيخ سلمان بن عباس شيخ الخزاعل، الذي استولى على مناطق واسعة وفرض حكمه عليها، ومن بينها مدينة النجف " وقد جهز عليه ولاة بغداد الحملة أثر الحملة فلم يظفروا به وكانت تفر من وجهه وتترك أسلحتها وتعود بالخسران الى بغداد، الأمر الذي زاده غروراً واندفاعاً وراح ينشر دعوته الى الاستقلال بين العشائر والقبائل، وأكثر من السلب والنهب وفرض الخاوة على القادمين والذاهبين "[4].

إلا أن حكم النجف استقر لصالح نقيب الأشراف في مطلع العقد الثاني من القرن الثامن عشر، فقد تولى " نقابة المشهد الشريف الغروي وحكومة النجف " في سنة

---

(1) موسوعة العتبات المقدسة، سبق ذكره، ص204.

(2) المصدر نفسه، ص203.

(3) للتفاصيل يراجع: بيات، فاضل، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007، ص286-288.

(4) نظمي زاده، مرتضى أفندي، كلشن خلفا، نقله الى العربية موسى كاظم نورس، مطبعة الآداب، النجف 1971، ص309.

1713 النقيب السيد مراد بن أحمد العميدي[1]، الذي كان على رأس منصبه " حاكماً " للنجف في سنة 1718[2]، وخلفه في منصبه إبنه السيد علي، الذي " ولي نقابة النجف الأشرف وحكومتها بعد وفاة والده "[3].

احتفظ بعد ذلك من تولى منصب نقيب الأشراف بحكم النجف، ممثلاً سياسياً وإدارياً للسلطة العثمانية الحاكمة في بغداد التي يرأسها الوالي العثماني، حتى آلت مهمة حكم النجف وإدارة شؤونها الى أسرة الملالي النجفية التي كانت تتولى، كما ذكرنا من قبل، سدانة الحرم المطهر، فجمعت الأسرة بذلك بين السدانة وحكم النجف. وعلى الرغم من أن المصادر التي بين أيدينا لم تحدد زمن انتقال حكم النجف الى أسرة السدنة الملالي، فان ذلك الأمر حدث، كما نستشف، في أعقاب سقوط أصفهان عاصمة الدولة الصفوية في سنة 1722 بيد الأفغان، وظهور نادر قلي خان (نادر شاه بعد ذلك) كقائد عسكري قوي تمكن من تحرير إيران من الاحتلال الأفغاني، واستطاع طرد الجيوش العثمانية التي كانت تحتل مناطق واسعة من إيران. وقد توجه نادر خان، الذي أصبح في أعقاب ذلك وصياً على العرش الصفوي الى بغداد فحاصرها في أوائل سنة 1733 للانتقام من واليها أحمد باشا الذي كانت قواته، بتوجيه من العاصمة العثمانية استانبول، قد احتلت كرمانشاه، وهمدان التي تقع في وسط إيران[4]، الأمر الذي حدا بالحكومة العثمانية في بغداد على العمل، فيما يبدو، على إيجاد سلطة قوية محلية تحكم النجف لأهميتها الدينية والسياسية للدولتين، ليكون باستطاعة هذه السلطة مواجهة مستجدات تلك التطورات، بدلاً من توزع هذه السلطة بين السدنة ونقباء الأشراف، الذين خبا صيتهم آنذاك وضعفت شوكتهم على ما يبدو. وكان السدنة من أسرة الملالي

---

(1) كمونة الحسيني، سبق ذكره، ص70.

(2) موسوعة العتبات المقدسة، سبق ذكره، ص178.

(3) كمونة الحسيني، سبق ذكره، ص71.

(4) للتفاصيل: النجار، العلاقات العثمانية القاجارية...، ص20 وما بعدها.

يمتلكون القدرات على أداء ما تتطلبه مهمة جمع السدانة وحكم المدينة، لاسيما الجانب المالي منها، فقد كانت السدانة، التي تولوها لثلاثة قرون تقريباً، تدر دخلاً وفيراً يفي بمتطلبات مبلغ (الإلتزام) المالي السنوي الذي يدفعه حاكم النجف الى خزينة إيالة بغداد. ومن ثم فقد أناطت السلطات العثمانية في بغداد حكم النجف بالملالي في تلك الحقبة المضطربة التي لاح فيها شبح احتلال إيراني جديد للعراق، وأزاحت نقباء الأشراف عنه. وربما جاء هذا الإجراء – فضلاً عما ذكرناه – لتخوف العثمانيين من نقباء الأشراف لارتباط وجودهم حكاماً للنجف بالصفويين منذ عهد نقيب الأشراف وحاكم النجف السيد محمد كمونة الذي كان شديد الولاء للشاه إسماعيل الصفوي.

ثانياً: النجف بعد سنة 1156هـ – 1743 م..مرحلة التأسيس لأدوار رائدة.

على الرغم من عدم تمكننا من تحديد السنة التي جمعت فيها أسرة الملالي حكم النجف الى جانب مهمة السدانة، التي كانت تضطلع بها منذ بداية الاحتلال الصفوي الثاني لإيالة بغداد العثمانية، فإن الأمر الذي يمكننا تحديده بهذا الشأن، هو أن أول سادن وحاكم للنجف معاً من هذه الأسرة أوردت لنا المصادر إسمه هو الملا محمود بن الملا عبد المطلب، الذي كان سادناً وحاكماً للنجف في سنة[1] 1156هـ- 1743م. وقد توالى على حكم مدينة النجف وسدانة المرقد العلوي المقدس بعد وفاة الملا محمود بن الملا عبد المطلب في سنة 1188هـ- 1774م عدد من رجال أسرة الملالي[2] قبل أن تقدم الدولة العثمانية على حكم النجف حكماً مباشراً منذ منتصف القرن التاسع عشر، تطبيقاً للإصلاحات التي كانت تجري فيها، منذ إصدارها لمرسوم (كلخانة) سنة 1839، تحت عنوان (التنظيمات)، والذي كان من أولوياتها إخضاع الإيالات والمدن التي كانت تتمتع بحكم غير مباشر، كمدينة النجف، الى الحكم العثماني المباشر، الأمر

(1) ينظر: رؤوف، سبق ذكره، ص342.

(2) يراجع بشأن أعدادهم ومدد حكمهم: آل محبوبة، سبق ذكره، ج3، مطبعة النعمان، النجف 1957، ص383-405؛رؤوف، سبق ذكره،ص342-343.

الذي أدى الى عزل الملالي عن حكم المدينة في أواخر سنة 1850.

وخلال حكم الملالي للنجف، الذي استمر لأكثر من قرن من الزمان، طرأت على النجف حوادث مهمة، ومرّ تاريخها في تلك الحقبة بتحولات ومتغيرات أثرت في مجمل أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، الأمر الذي أسس لأدوار قيادية أدتها النجف على صعد عديدة، لاسيما التي يخص منها الشأنين العلمي والسياسي.

وكان من أهم تلك الحوادث نشوء جماعتين مسلحتين متصارعتين من أهل المدينة، عرفت الأولى منهما بـ(الزكرت)، والثانية بـ(الشمرت). وترجع بدايات نشوء هاتين الجماعتين الى مطلع القرن التاسع عشر، عندما أسس الشيخ جعفر كاشف الغطاء(1743 - 1813) فرقة مسلحة من شبان النجف ليقوموا بمراقبة حدود المدينة من جميع جهاتها والدفاع عنها في حال حدوث هجوم عليها من قبل العشائر البدوية أو الريفية المجاورة لها، أو من قبل الوهابيين القادمين من نجد. وكان ينضم أحياناً الى هؤلاء الشبان، الذين عرفوا بإسم (الزكرت)، بعض طلبة العلوم الدينية وعلماء الدين إذا ما استدعى طارىء لذلك. أما الفريق الثاني فتشكل بعد مقتل السيد محمود الرحباوي سنة 1813. والرحباوي نجفي كان يقطن منطقة(الرحبة) جنوب النجف، وله فيها مزارع واسعة، وقد اتهم المسلحون الزكرت بقتله على خلفية الشك بمساعدته للوهابيين، أو امتناعه عن تلبية دعوة الشيخ جعفر كاشف الغطاء لحضور (مجلس الشرع) لشكوى بني عمه منه لخلافات بينهما حول أراض زراعية. وكان المطالب بدمه بعد مقتله الملا طاهر بن الملا محمود سادن المرقد العلوي ومتولي حكم النجف، وذلك لمصاهرة كانت بين أسرة الملالي وأسرة الرحباوي[1]، أو ربما بدافع من موقعه كحاكم

(1) للتفاصيل، كاشف الغطاء ، محمد الحسين، العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، تحقيق جودت القزويني، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت 1998، ص128-131؛ آل محبوبة،ج1،ص262،ج3، ص396- 397.

للنجف، الأمر الذي دعا الملا طاهر أن يشكل جماعة مسلحة، دعيت فيما بعد بإسم (الشمرت) للمطالبة بدم السيد محمود الرحباوي. وقد دارت بين الفريقين نزاعات مسلحة ومعارك عديدة[1]، إلا أن معاركهما العنيفة بدأت بعد مقتل الملا طاهر بن الملا محمود من قبل رجل من الزكرت في سنة 1826[2]، والتي لم تنته إلا بعد أن أحكم المحتلون البريطانيون قبضتهم على النجف في أواسط سنة 1918.

وقد أشاعت صراعات الزكرت والشمرت في النجف أجواءً من عدم الاستقرار الأمني، وأدت، وهي تتفاعل على مدى عقود طويلة، الى تنافر اجتماعي بين بعض مكونات المجتمع النجفي وبعضها الآخر، تمخضت، فيما بعد، عن مواقف عديدة ومتباينة تخص قضايا سياسية واجتماعية وثقافية، أبرزها موقف تلك المكونات من الاحتلال البريطاني للعراق خلال الحرب العالمية الأولى[3]. وفضلاً عن ذلك، فقد انعكست تلك الصراعات، وهي تتفاعل مع نفسية الفرد النجفي لمدة طويلة من الزمن، على تكوين الشخصية النجفية، من حيث التعامل مع السلطة الحاكمة .. أية سلطة حاكمة كانت، ومع الأوضاع السياسية بشكل عام. وأوجدت معارك الزكرت والشمرت أيضاً مناخاً ملائماً لتدخل السلطات العثمانية في شؤون النجف التي كانت شبه مستقلة بشؤونها، وفي تغير نظام الحكم والإدارة الذي عرفته المدينة منذ قرون خلت.

ففي المجال الأمني، كانت نزاعات فريقي الزكرت والشمرت ومعاركهما العديدة تؤدي الى إزهاق أنفس عدد كبير من الأبرياء من أهل المدينة، فضلاً عن قتلى الفريقين

---

(1) يراجع بشأنها آل محبوبة، ج1، ص336-337.

(2) ينظر: كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص131- 132؛ آل محبوبة، نفسه، ج1، ص334؛ ج3، ص397.

(3) للتفاصيل يراجع: النجار، جميل موسى، مجتمع مدينة النجف في العهد العثماني الأخير وموقفه من الاحتلال البريطاني للعراق، جمعية منتدى النشر، النجف 2010

المتحاربين، وتجعل النجف " فوضى تعبث بها أيدي الفساد من الطائفتين "[1]، إذ تصحبها عمليات سلب ونهب وتعطيل للأعمال وغلق للأسواق وتهديم للدور[2]، مما يؤدي الى نزوح كثير من عوائل المدينة عنها، ومن ثم عودتها إليها بعد أن تتوقف تلك المعارك. ولعل أوسع هجرة جماعية من المدينة، الهجرة التي حدثت خلال معارك الزكرت والشمرت، التي بدأت سنة 1852 واستمرت لحوالي سنتين، عادت بعدها قرابة 500 عائلة في سنة 1854 الى النجف[3].

وقد حفلت سنوات العهدين العثمانيين الأخيرين في العراق بصراعات ومعارك دامية بين فريقي الزكرت والشمرت، أو بين أحدهما أو كلاهما وبين السلطة العثمانية وقواتها العسكرية. وكان من أشهر الحوادث والمعارك التي وقعت بين الفريقين آنذاك مقتل الملا سليمان بن الملا طاهر سادن المرقد العلوي وحاكم النجف، المفوض بإدارتها من قبل والي بغداد، على يد عباس الحداد أحد رؤساء الزكرت في سنة 1248هـ-1832م[4] وكان عباس الحداد قد عين من قبل والي بغداد المملوكي داود باشا(1816- 1831)، في سنوات حكمه الأخيرة، سادناً وحاكماً بعد أن عزل داود باشا الملا سليمان[5]، الذي كان يعدّ أحد أقطاب الشمرت، في محاولة لإحلال الأمن في المدينة التي كانت تعيش حالة من عدم الاستقرار لمدة طويلة بسبب نزعات الزكرت والشمرت. إلا أن الأمن لم يستقر، واستمر الوضع الأمني المضطرب قائماً خلال العقدين الرابع والخامس من القرن التاسع عشر، اللذين شهدا مقتل عباس الحداد،

---

(1) آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص336.

(2) نفسه، ص336-337.

(3) البستاني، مهدي جواد حبيب، وثائق عثمانية غير منشورة عن المقاومة العربية في النجف أواسط القرن التاسع عشر، دراسات في التاريخ وآثار(مجلة) ، العدد 8، 1991، ص184-206، الوثيقة الأولى. (سنذكر هذا المصدر لاحقاً بالاختصار: وثائق عثمانية غير منشورة.

(4) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص133.

(5) آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص334.

ومن ثم عودة السدانة وحاكمية البلد الى الملا يوسف بن الملا سليمان الذي أقدم، بعد أن استتب له الأمر، على قتل عدد من رؤساء الزكرت، الذين كان والده الملا سليمان قتل على يد أحدهم[1].

كذلك شهدت سنتا 1852 و1854 اضطرابات أمنية شديدة كان يثيرها الفريقان في المدينة، مما دعا السلطة العثمانية في بغداد الى التدخل العسكري المتكرر في النجف، لاسيما في عهدي الواليين محمد نامق باشا(1851-1853)، ومحمد رشيد باشا الكوزلكي(1853- 1857)، الذي بدأ الأول منها بالتوسع في تطبيق السياسة التي اقتضتها مسيرة (التنظيمات) العثمانية، متمثلة بإعادة كل أجزاء الإيالة لحكم الدولة المباشر، بعد إنهاء حكم الولاة المماليك شبه المستقل فيها سنة 1831، ومن هذه الأجزاء مدينة النجف ذات الوضع الخاص. أما الوالي الثاني، فقد نجح، عن طريق القسوة التي اتبعها مع النجف، في إعادة الأمن، أو بعضه، للمدينة لمدة من الزمن. فقد أقدمت قواته في ربيع سنة 1854 على اعتقال سبعة من رؤساء الشمرت وقتلهم بعد ذاك[2]. إلا أن صراعات الفريقين ومعاركهما المسلحة لم تنقطع، وكان من أهمها حادثة عبد الله وهب سنة 1876، وحادثتا الجنائز والبركة سنة 1877، وواقعة أولاد عزيز بقر الشام أواخر سنة 1906[3]. وكذلك المصادمات العنيفة بين الزكرت والشمرت سنة 1909، التي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى[4]. على أن بعض الصراعات

---

(1) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص133-134.

(2) تنظر: وثائق عثمانية غير منشورة، الوثيقة الأولى والثانية والسابعة. وللتفاصيل عن حوادث النجف التي وقعت سنة 1852 بين السلطة العثمانية والمسلحين النجفيين. وحوادث سنة 1854 التي قتلت فيها القوات العسكرية العثمانية ثلة من زعماء المسنحين الشمرت على رأسهم ظاهر الملحة، تراجع: ويسين، ناهدة حسين علي جعفر، تاريخ النجف في العهد العثماني الأخير 1831-1917، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية(إبن رشد) ، جامعة بغداد 1999، ص35-41.

(3) للتفاصيل : آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص337، 339.

(4) جريدة الرقيب، العدد 4، 27 محرم الحرام 1327هـ.

والمعارك كان يدور أحياناً بين الفريق الواحد من الفريقين للتنافس على الزعامة، فيما يبدو، وهو ما يمثله نزاع عطية أبو كلل، أحد رؤساء الزكرت مع السيد عبد الله بن السيد محمد بن السيد سلمان أكبر رؤساء الزكرت، أواخر سنة 1908،الذي أجبر فيه أبو كلل على الجلاء عن النجف[1].

وقد ساقت السلطات العثمانية قواتها مرات عديدة لفرض الأمن في النجف، بعد أن يتفاقم سوء الوضع الأمني فيها بسبب معارك الزكرت والشمرت لإحكام السيطرة المباشرة على المدينة، وخوفاً فيما يبدو، من امتداد شرارة هذه الاضطرابات الى خارج المدينة. إلا أن العساكر العثمانية كانت هي نفسها تتسبب أحياناً في زعزعة الاستقرار في النجف، وتقوم باضطهاد سكانها[2]. وكان بعض أفرادها يسرقون البيوت التي يقومون بدهمها للبحث عن المسلحين من الفريقين، وذلك ما حدث أثناء العمليات العسكرية التي جرت في المدينة أواسط سنة 1852![3]. واستعانت السلطة العثمانية في إيالة بغداد لمرات عديدة بوحدات من الفيلق السادس العثماني (آلتنجي أردوي همايوني)، بعد استحداثه سنة 1848 وجعل مدينة بغداد مقراً له، للقيام بمثل هذه المهام. واحتفظت تلك السلطة، لأول مرة "بمقدار مناسب من العساكر"[4] في منتصف سنة 1852 تابعين للفيلق السادس، رابطوا في حامية عسكرية (قشلة) خاصة بهم في مدينة النجف. وقد شكلت القوة العسكرية العثمانية المرابطة في النجف، فيما بعد، (فوجاً) دعي بـ(فوج النجف الرابع)[5]، الذي كان يتبع الكتيبة (84) التي

---

(1) ينظر: كمال الدين ، محمد علي، النجف في ربع قرن منذ سنة 1908، تحقيق كامل سلمان الجبوري، ط1، دار القارئ، بيروت 2005، ص45؛ آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص340.

(2) ينظر: آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص337.

(3) وثائق عثمانية غير منشورة، الوثيقة الثانية.

(4) المصدر نفسه، الوثيقتان الثانية والسابعة

(5) يبلغ عدد جنود فوج المشاة في الجيش العثماني في زمن السلم(500) جندي. يراجع: النجار، الإدارة العثمانية.... ص259.

كانت تتخذ من مدينة الحلة مقراً لها. وهذه الكتيبة تتبع بدورها اللواء (41) المرابط في مدينة بغداد، وهو من ألوية الفرقة الحادية والعشرين من فرق الفيلق السادس[1]. وقد اضطلع فوج النجف الرابع بمهمة حفظ الأمن في مدينة النجف حتى سنوات العهد العثماني الأخير فيها.

إلا أن الحامية العسكرية العثمانية في النجف لم توفق في أداء مهمة حفظ الأمن في المدينة في كل الأحيان، ربما لنقص العدد المفترض وجوده من جنودها، أو عدم تمرس هؤلاء بأساليب القتال والتحرك السريع من خلال الآبار والأنفاق التي اعتاد المسلحون النجفيون على التحرك عبرها[2]. لذلك نجد أن السلطة العثمانية كانت حتى أواخر عهدها في النجف تمنح " الرتب والمعاشات " لـ" أشقياء " الزكرت والشمرت، على حدّ وصف جريدة الرقيب البغدادية[3]، لكي توفق في المحافظة على الأمن في النجف، وهو هدف لم يتسن لها تحقيقه تماماً. كما أن هذه السلطة كانت تستعين أحياناً، للوصول الى الهدف نفسه، بأحد الأقوياء من رؤساء الفريقين على إدارة المدينة وحفظ أمنها. أو كانت تفوض إليه جميع شؤونها مقابل أن يضبط الأمن فيها، ومن ذلك تعيينها لعباس الحداد، كما ذكرنا من قبل، سادناً للمرقد العلوي وحاكماً للنجف. وإشراكها لظاهر الملحة زعيم الشمرت مع سادن المرقد وحاكم النجف الملا محمود بن الملا يوسف في إدارة المدينة " وجباية أموال الميري وتسديدها الى خزينة بغداد وتسوية المصالح المهمة ومنع التجاوزات"، كما ورد في (البيورلدي) الذي أصدره سنة 1849

---

(1) بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، اون التنجي دفعه در، سنهء قمريه 1318، وشمسيه 1316-1317، ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر، ص475؛ النجار، الإدارة العثمانية ...، ص256.

(2) تنظر: وثائق عثمانية غير منشورة، الوثيقة السابعة.

(3) العدد 4، 27 محرم الحرام 1327هـ.

والي بغداد عبد الكريم نادر باشا[1] (حزيران 1849 - كانون الأول 1850). كذلك اعتمدت السلطة العثمانية على السيد سلمان بن السيد درويش العوادي الموسوي (ت 1873) زعيم الزكرت، بعد حوادث السنوات 1852-1854 في ضبط الأمن في النجف، على الرغم من أن مركز تلك السلطة في بغداد شرع منذ سنة 1852 ببسط إدارته المباشرة على النجف، فكان في المدينة في تلك السنة موظف رسمي لإدارة شؤونها. فقد عهدت إيالة بغداد الى السيد سلمان " ألا يهبط البلد ممن عرفوا بإثارة الفتنة وتدبيرها، فكان ما أرادت، وأوصد السيد سلمان أبواب البلد بوجه من أراد فعاد الى أمنه عدة سنين"[2]، إذ كان السيد سلمان " بطلاً شجاعاً مقداماً حتى صار يضرب المثل بحزمه وبأسه وسلطته ... حكم النجف بالمهفة (المروحة) لشدة بأسه وما أودعه من الرعب في قلوب المفسدين"[3].

إلا أن معارك الزكرت والشمرت، التي فرضت على المدينة وعلى سكانها كافة أن تكون ساحة لها، لم تنقطع. وكان بعض تلك المعارك يستمر لمدة طويلة من الزمن، كمعركتها التي حدثت في سنة 1909[4]، مما جعل النجفيين يعتادون القتال ويعيشون في أجوائه، " وشب أبناؤهم على اللعب بالحديد والنار بحيث لم تبق لديهم للمعارك صعوبة، ولا لإراقة الدماء حرمة ولا حراجة، بل كانت كلها عادة مألوفة "[5]. كما يشير وضع النجف هذا الى أن وازع الخوف من السلطة كان معدوماً عند النجفيين، لعدم وجود سلطة، أو لوجود سلطة ضعيفة في أحسن الأحوال، مما كان له أثر واضح

---

(1) الوثيقة (البيورلدي) محفوظة في مكتبة عميد أسرة الملائي في النجف السيد فاضل الملا يوسف. سنشير إليها فيما بعد بعبارة: بيورلدي صادر من والي بغداد عبد الكريم باشا – وثائق أسرة الملائي.

(2) كمال الدين، سبق ذكره، ص43-44.

(3) آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص338.

(4) ينظر بشأنها: العزاوي، سبق ذكره، ج8، ص187.

(5) كمال الدين، سبق ذكره، ص46.

في مواقفهم تجاه السلطات الحاكمة التي توالت على النجف.

من جانب آخر، لا يخص موضوع الزكرت والشمرت، فان مرحلة التأسيس لأدوار نجفية رائدة التي عنونا بها هذا المبحث، وبدأناها بالحديث عن حكم النجف وإدارتها الذي تطرقنا فيه عن جمع حكومة النجف وسدانة المرقد العلوي المقدس بيد أسرة الملالي قبل منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، شهدت – أي تلك المرحلة – تحولات اجتماعية وثقافية مهمة، فضلاً عما ذكرناه عن الزكرت والشمرت، جعلت من النجف بعد قرن من الزمان، أو يقل، جامعة العالم الإسلامي الشيعي الأولى، ومقر مرجعيته الدينية العليا التي كانت لها مواقف سياسية تخص العالم الإسلامي بأسره خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين. وقد بدأت تلك التحولات الاجتماعية، كما أشرنا الى ذلك من قبل، بهجرة الأسر العلمية التي كانت تقطن في إصفهان عاصمة الدولة الصفوية، وهي من مختلف البلدان الإسلامية، الى العراق، واتخاذها من النجف وكربلاء، بشكل خاص، مقراً لإقامتها، لأن هاتين المدينتين، لاسيما النجف منهما، كانتا مركزين علميين من مراكز الدراسات الدينية لدى المسلمين الشيعة، حتى مع ظهور إصفهان كمركز رئيس لتلك الدراسات. ويبدو أن تلك الهجرة ركزت على كربلاء في أول الأمر، فأصبحت هذه المدينة منذ ثلاثينيات القرن الثامن عشر الميلادي مركزاً رئيساً لدراسة العلوم الدينية. ثم أخذ هذا المركز بالتحول شيئاً فشيئاً الى النجف، فبدأت النجف باستقطاب طلبة العلوم الدينية الوافدين عليها من مختلف البلاد الإسلامية الذين كانوا يفضلونها على كربلاء، ربما لأنها كانت أقدر من كربلاء على صد هجمات العشائر العراقية عليها، والهجمات البدوية لاسيما تلك القادمة من نجد، وحماية نفسها بجهود المسلحين من أبنائها وعلى رأسهم بعض علماء الدين. كما أن النجف، التي لم تنقطع هجرة العلماء وطلبة العلوم الدينية إليها حتى مع انتعاش المركز العلمي لأصفهان وكربلاء، استقطبت طلبة العلوم الدينية الوافدين عليها من خارج العراق والمتحولين من كربلاء للسكن فيها من طلبة وعلماء، بعد أن استطاعت

أن تحصّن نفسها، على يد البارزين من علمائها كالشيخ جعفر كاشف الغطاء، والشيخ محمد حسن صاحب الجواهر، من الحركة (الأخبارية)، والحركة (الشيخية)[1] التي انبثقت عنها، اللتين تركز وجود أقطابها من العلماء في كربلاء، كالشيخ يوسف البحراني والشيخ أحمد زين الدين الأحسائي والسيد كاظم الرشتي. بل إن النجف أصبحت مركزاً للعلماء(الأصوليين) الذي مثلوا عامة علماء الشيعة في مواقفهم تجاه آراء علماء الأخباريين والشيخيين، في مسائل وأحكام شرعية ومعتقدات عديدة كان يراها هؤلاء، وفي مقدمتها موضوع (التقليد والإجتهاد)، الأمر الذي ساهم في تحول مركز الدراسات الدينية من كربلاء الى النجف.

على أن مواقف أولئك العلماء النجفيين البارزين الذين أشرنا إليهم، لم تقتصر على تصديهم الفكري للحركة الأخبارية أو الشيخية، الذي دعم موقع النجف المحوري، بل تجاوز ذلك الى التصدي لمسائل سياسية تأسيسية مهمة تبنوها تطبيقاً لآرائهم الفقهية حول موضوع الحكم أو الولاية العامة على المسلمين، والتي كان لتصديهم لها أثر مهم أيضاً في خلق دور محوري للنجف في الشأن السياسي، وهو الموضوع الذي مازال موضع جدل واختلاف بين الفقهاء الى الوقت الحاضر. فقد كان الشيخ جعفر كاشف الغطاء، الذي اشتهر بكتابه، والذي لقبت أسرته به أيضاً: (كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء)، وهو كتاب فقهي عقائدي، يرى " أن ممارسة الحاكم للسلطة السياسية يجب أن تكون بإذن من الفقيه العادل، باعتبار أن هذه السلطة من اختصاصات الفقهاء العدول العارفين بأحكام الشرع الصحيح والأمناء على تنفيذه "[2]، " وأكد ذلك الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر بتأييده لنظرية ولاية الفقيه العامة في نظام الحكم

---

(1) للتفاصيل: حمزة، قاسم مهدي، الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر .. دراسة لدور المرجعية الدينية النجفية في الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، أطروحة دكتوراه، كلية التربية- جامعة القادسية 2007، ص117-122، 128-134.

(2) المرجع نفسه، ص45.

الإسلامي التي أثيرت على عهده، وتناولها في كتابه جواهر الكلام. كما كان قد أيدها عدد من علماء المسلمين الإمامية إبان النصف الأول من القرن التاسع عشر "[1].

كما أشرنا من قبل أيضاً الى أن وفاة المجتهد الأكبر لعلماء الدين (الأصوليين) الشيخ شريف العلماء المازندراني، الذي كان يقطن كربلاء، في سنة 1830 كانت من بين أهم العوامل التي رسخت مركز النجف العلمي المحوري، وزاد موقع هذا المركز رسوخاً وضع مدينة كربلاء آنذاك، فقد تسلطت على مقدرات المدينة فئة مسلحة عرفت بـ(اليارامزية)، كانت تتحكم بها وبأمن سكانها، وتفرض إرادتها حتى على علماء الدين، وتبتزهم وتفرض الأتاوات عليهم، الأمر الذي شكل عاملاً آخر من العوامل التي دفعت بالعلماء وطلبة العلوم الدينية الى التوجه نحو مدينة النجف للسكن فيها، مما عزز موقعها كجامعة أولى للدراسات الدينية لدى الشيعة. وجدير بالذكر أن والي بغداد محمد نجيب باشا ساق حملة عسكرية في مطلع سنة 1843، اقتحم بها مدينة كربلاء، بعد أن رفض اليارامزية الخروج منها. وتمكن والي إيالة بغداد أن ينهي سيطرة اليارامزية على المدينة، ويفرض الحكم العثماني المباشر عليها، إلا أن هذا الأمر لم يتحقق إلا بخسائر بشرية ومادية فادحة تحملها سكان المدينة الأبرياء نتيجة لعدم انضباط الجنود العثمانيين، ولامبالاة قادتهم بقدسية المدينة وحرمتها الدينية، واستخفافهم بدماء الأبرياء من سكانها[2].

ومن ثم فإن تلك الهجرة الى النجف، التي تزايدت باطراد منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر في أعقاب الاحتلال الأفغاني لعاصمة الدولة الصفوية أصفهان، التي كانت مركز العلوم الدينية الأول في العالم الإسلامي الشيعي، وما شهدته النجف بعد ذلك من تحولات عديدة لمسناها من خلال حديثنا عن حكم النجف وإدارتها، وانقسام

---

(1) المرجع نفسه، ص172.

(2) للتفاصيل عن حادثة كربلاء: النجار، العلاقات العثمانية القاجارية...، ص60-94.

شريحة من مجتمعها الى جماعتين مسلحتين، وتنامي دورها العلمي، وظهور علماء كبار فيها كانت لهم أدوار إجتماعية ومواقف بارزة في شأن النجف الأمني، وفي شؤون أخرى تجاوزت الوظيفة التقليدية التي تعارف على أدائها معظم علماء الدين، الى الشأن السياسي الذي كان يهم آنذاك كلتا الدولتين المسلمتين العثمانية والإيرانية .. نقول إن ذلك كله كان يشير في مجمله الى أن النجف كانت تؤسس آنذاك لأدوار كبرى، اضطلعت بأدائها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، لاسيما في الجانبين الفكري والسياسي.

ثالثاً: النجف في ظل (التنظيمات) العثمانية .. المشهد الإداري السياسي

اتسمت علاقة النجف بالسلطة الحاكمة في العهدين العثمانيين الأخيرين في العراق بالتغير وعدم الإستقرار على وتيرة واحدة لتأثرها بالمتغيرات السياسية والأساليب لتي انتهجتها تلك السلطة وطريقة تعاملها مع النجفيين، وانعكاسات طريقة حكمها وإداراتها المباشرة على مواقفهم تجاهها. كما أن تعدد فئات المجتمع النجفي، ذات التوجهات والمرجعيات غير المنسجمة مع بعضها أحياناً والمتنافرة في أحيان أخرى، أثرت في مواقف تلك الفئات وطريقة تعاملها مع السلطة العثمانية الحاكمة.

وقد سبق القول إن الدولة العثمانية استعادت سيطرتها المباشرة على إيالة بغداد سنة 1831، بعد أن أنهت حكم الولاة المماليك شبه المستقل عن الدولة في هذه الإيالة، والذي كانت فيه النجف في وضع شبه مستقل أيضاً عن مركز حكم هؤلاء الولاة في بغداد، تهيمن عليها وتسيّر شؤونها منذ أواخر عهد المماليك قوى إجتماعية محلية عديدة، أبرزها كبار علماء الدين، والمسلحين الذين شكلت أول مجموعة منهم للدفاع عن النجف ضد الغزوات المتكررة القادمة عليها من الأرياف والبوادي القريبة والبعيدة. إلا أن سادن المرقد العلوي المقدس كان هو الحاكم الإسمي للنجف، لأنه كان مفوضاً من قبل الولاة المماليك بإدارة شؤون المدينة وجباية ما كان مفروضاً على سكانها من

ضرائب تجبى منهم لصالح خزينة إيالة بغداد. وقد استمر وضع المدينة على هذا الحال بعد انتهاء حكم الولاة المماليك في بغداد لحوالي عقدين من الزمان قبل أن تقدم الإدارة العثمانية الجديدة في بغداد على وضع اللبنات الأولى لصرح وجودها الدائم في النجف ممثلاً بموظفيها ودوائرها الرسمية في منتصف القرن التاسع عشر.

ومن ثم فان السادن كان هو (حاكم) المدينة، ويمثل السلطة العثمانية فيها، على الرغم من وهن وشائج الإرتباط مع تلك السلطة التي يقبع رأسها، وهو الوالي العثماني، في بغداد. أما علاقة هذه السلطة، الممثلة بالسادن، بشرائح المجتمع النجفي وفئاته، فكانت أقرب الى علاقة الأنداد المتصارعين مع بعضهم، منها الى علاقة الحاكم بالمحكوم، ذلك أن هناك قوى اجتماعية نجفية أخرى كان لها نفوذها وسطوتها داخل المدينة، وأن السادن نفسه كان طرفاً فاعلاً في تلك القوى المحلية ومكوناً مهماً من مكوناتها، منذ أن ارتبطت نشأة فريق (الشمرت)، كما ذكرنا من قبل، بالسادن الملا طاهر بن الملا محمود.

إن أسرة الملالي التي تولت السدانة لأكثر من قرنين، قبل أن تحكم الدولة العثمانية النجف حكماً مباشراً، جمع بيدها حكم النجف والسدانة قبيل حلول منتصف القرن الثامن عشر، إلا أن التنافس على السلطة، والصراعات الداخلية التي كانت تعيشها النجف منذ مطلع القرن التاسع عشر، أدى الى عزل هذه الأسرة لبعض الوقت عن أداء المهام التي كانت تتولاها. فعند حلول عهد الحكم العثماني المباشر لإيالة بغداد سنة 1831، كان عباس الحداد، أحد رؤساء فريق الزكرت، هو حاكم النجف وسادن المرقد العلوي، فقد عينه في هذا المنصب داود باشا آخر الولاة المماليك قبيل نهاية حكمه، بعد أن عزل الملا سليمان بن الملا طاهر، الذي كان تولى السدانة وحكم النجف في سنة 1826 بعد مقتل أبيه الملا طاهر بن الملا محمود في تلك السنة، وذلك لعدم تمكن الملا سليمان من السيطرة على الأوضاع الأمنية المضطربة في مدينة النجف.

إلا أن السدانة، وكذلك حكم النجف، عادت، في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، الى أسرة الملالي بعد مقتل عباس الحداد على يد بعض المسلحين من فريقي الشمرت والزكرت الذين طردهم الحداد من النجف[1]. وتولى الملا يوسف بن الملا سليمان بن الملا طاهر سدانة المرقد وحكم النجف بعد مقتل الحداد، إلا أن الملا يوسف عزل عن منصبه حاكماً للنجف وسادناً للمرقد العلوي في سنة 1839 لسوء سلوكه مع زائري مرقد الإمام علي (عليه السلام)، وابتزازه لبعض أثرياء النجف، وذلك بمسعى الشيخ محمد بن الشيخ علي بن الشيخ جعفر كاشف الغطاء لدى والي بغداد علي رضا اللاظ. وقد تقلد الشيخ كاشف الغطاء سدانة المرقد رسمياً، إلا أنه عهد بها الى السيد رضا الرفيعي ليقوم بإدارة شؤونها بالنيابة عنه. ثم ما لبث أن أعاد الشيخ السدانة الى الملا يوسف بعد أن اعتذر هذا عن سوء فعاله وتعهد أن لا يعود إليها[2]. وبعد وفاة الملا يوسف في سنة 1849، تولى مهامه إبنه الملا محمود سادناً للمرقد المطهر " ومديراً لقصبة النجف " خلفاً لوالده المتوفى الملا يوسف، وذلك على وفق النص الذي ورد في (البيورلدي) الذي أصدره والي إيالة بغداد عبد الكريم نادر باشا في أوائل سنة 1850[3]، بعد أن ضمن حسن إدارته للمرقد المقدس الحاج إسماعيل شعبان رئيس خدم المرقد ونائب السادن، لصغر سن الملا محمود[4]، وكفل حسن إدارته للمدينة وجباية أموال الضرائب ورعاية مصالح الناس والحفاظ على الأمن، ظاهر الملحة رئيس فريق الشمرت، على أن يتضامنا، كما نص البيورلدي، على أداء هذه المهام. إلا أن عهد الملا محمود لم يطل أكثر من ستة أشهر، فقد عزل من قبل إدارة الإيالة في بغداد لسوء

(1) آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص335.

(2) نفسه، ج3، ص402.

(3) بيورلدي صادر من والي بغداد عبد الكريم باشا- وثائق أسرة الملالي.

(4) آل محبوبة، سبق ذكره، ج3، ص401.

سلوكه[1]، فكان هو آخر من تولى السدانة وحكم مدينة النجف من أسرة الملالي. وأنيطت مهمة السدانة فقط بعد عزله بالشيخ محمد كاشف الغطاء، الذي طلب إسنادها الى السيد رضا الرفيعي، فأسندت إليه رسمياً، فأصبح أول سادن للمرقد العلوي المقدس من أسرة الرفيعي التي تولت السدانة بعد أسرة الملالي.

وكان منح السدانة، فحسب، الى السيد رضا الرفيعي دون حكم المدينة وإدارتها في منتصف القرن التاسع عشر ينسجم مع الاتجاه الذي شرعت بانتهاجه الدولة العثمانية آنذاك، المتمثل بإحكام سيطرتها المباشرة على أرجاء إيالة بغداد كافة[2]، ونشر موظفيها وإداراتها الرسمية فيها. وكان الباب العالي قرر، مع حلول سنة 1851، توسيع الإدارة الحكومية في أرجاء الإيالة وربطها بالمركز في بغداد[3]، تطبيقاً لتوجيهات حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية، التي عرفت منذ سنة 1839 باسم (التنظيمات)، مما مهّد لإخراج إدارة المدينة من يد السادن وتولية موظف رسمي من قبل بغداد لإدارة شؤونها. وهو الأمر الذي حدث بالفعل، وتلا مباشرة حصر مهمة السادن في حدود المرقد المقدس دون المدينة بأكملها، إذ تشير الوثائق العثمانية، كما سيتضح لنا لاحقاً، الى أن النجف كان فيها منذ سنة 1851 موظف حكومي عثماني لإدارتها، يعرف بـ(مدير القصبة).

على أن بعض السدنة الذين أنيطت بهم إدارة المدينة كانوا يتولون مهامهم على وفق نظام (الإلتزام)، أي أنهم كانوا يدفعون سلفاً مبلغاً سنوياً محدداً الى خزينة إيالة بغداد، مقابل إطلاق يدهم في إدارة شؤون المدينة، وجمع إيرادات المرقد المقدس والضرائب المفروضة على السكان[4]. وهذا النظام يحمل، فضلاً عن مساوئه العديدة، ما يتسبب

---

(1) المصدر نفسه

(2) يراجع: النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص79 -80.

(3) بيات، سبق ذكره، ص295

(4) ينظر: آل محبوبة، سبق ذكره، ج3، ص402.

فيه من توتر غالباً في العلاقة بين الناس على مختلف فئاتهم الاجتماعية، وبين (الملتزم) الذي يرغب، بطبيعة الحال، في جباية أكبر قدر من المال منهم. ولكن العمل بنظام الإلتزام توقف، فيما يبدو، في أربعينيات القرن التاسع عشر في عهد الملا يوسف وإبنه الملا محمود، كما توحي بذلك نصوص إحدى الوثائق العثمانية[1]، لاسيما أن هذا النظام كان لا ينسجم مع توجهات حركة التنظيمات العثمانية، وأكد عزم الدولة العثمانية على إلغائه مرسوم (كلخانة) الإصلاحي الذي صدر سنة 1839 في بداية عهد السلطان عبد المجيد(1839- 1861)، فقد وجدنا آنذاك، أي في أربعينيات القرن التاسع عشر، أن السادن كان يقوم بجمع الضرائب الحكومية مقابل راتب محدد[2] يتسلمه من مركز الإيالة.

وبعد قيام الإدارة العثمانية في إيالة بغداد بإعفاء الملا محمود بن الملا يوسف من مهمته حاكماً للنجف وسادناً للمرقد العلوي المقدس في أواخر سنة 1850، كما أشرنا الى ذلك من قبل، شرعت تلك الإدارة بتعيين موظف من قبلها كيما يدير النجف ويمثل السلطة الرسمية العثمانية فيها. فقد أشارت الوثائق العثمانية والمصادر المحلية معاً، الى أن النجف كان فيها سنة 1268هـ- 1851م موظف حكومي عثماني لإدارتها، يدعى (مدير القصبة)، وكان إسمه (يوسف أفندي)، وإسم النجف الرسمي(قصبة الحيدرية). ثم تلاه في هذا المنصب، كممثل سياسي وإداري عثماني للنجف، حتى بداية عهد والي بغداد مدحت باشا(1869-1872)، عدد من (مدراء قصبة النجف أو قصبة الحيدرية)، هم:

شاكر أفندي. كان مديراً للقصبة في سنة 1269هـ- 1852م. وشاكر أفندي هو (الملا شاكر) بن الملا محمود بن الملا يوسف، الذي كان والده، كما مر بنا، آخر حاكم

---

(1) يراجع: بيورلدي صادر من والي بغداد عبد الكريم باشا- وثائق أسرة الملالي.

(2) ينظر: آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص258.

للنجف وسادن للمرقد العلوي المقدس من أسرة الملالي. ويبدو أن حكومة إيالة بغداد قد استعانت به في زمن الوالي محمد نامق باشا ليكون موظفاً رسمياً لديها بعنوان (مدير قصبة النجف)[1].

- يعقوب أفندي. كان مديراً لقصبة النجف في سنة 1854م.
- عثمان بك. كان مديراً لقصبة النجف خلال السنوات 1271-1281هـ(1854- 1864م).
- صالح بك، كان مديراً لقصبة النجف خلال السنوات 1281-1287هـ(1864- 1870م)[2].

وقد عزز ذلك الوضع الرسمي الناشئ للسلطة، المتمثل بتعيين يوسف أفندي(مديراً لقصبة النجف) من قبل مركز إيالة بغداد، بإيجاد حامية عسكرية عثمانية في المدينة أواسط سنة 1852، إيذاناً بانتقال السلطة من يد الحاكم المحلي (السادن) الى يد العثمانيين، ليحكموا النجف من خلالها حكماً مباشراً، من قبل " المدير وآمر الوحدة العسكرية "[3]، اللذين كانا يحاولان آنذاك السيطرة على المدينة من خلال العمل على سحب البساط من تحت أرجل " رؤساء الأشقياء "[4]، أي رؤساء الجماعتين المسلحتين.. الزكرت والشمرت، الذين كانوا يسيطرون من الناحية العملية، على مقدرات المدينة ويتحكمون بدرجة استقرارها.

واستمراراً لتوجهاتها التي أشرنا إليها، نجحت الدولة العثمانية في تشديد قبضتها على النجف بتعيين محمد رشيد باشا، الملقب بـ(الكوزلكي)، والياً لإيالة بغداد في

---

(1) ويسين، مرجع سابق، ص21-22.

(2) وثائق عثمانية غير منشورة، الوثائق: الأولى والسادسة والسابعة؛ ويسين، نفسه، ص22.

(3) تنظر الوثيقة السابعة، المصدر نفسه.

(4) المصدر نفسه.

أواخر سنة 1852، " الذي أشاع الأمن والطمأنينة في ربوع البلاد "[1]، كما يقول القنصل الفرنسي في بغداد المسيو بونيون، وذلك حال وصوله الى مركز الإيالة في ربيع الأول 1269هـ[2]، الموافق لكانون الأول 1853، وكان من مصاديق ذلك التوجه الحازم لدى الكوزلكي ما سبق أن ذكرناه عن قيامه بإجراءات قاسية في النجف قتل على أثرها سبعة من رؤساء المسلحين الشمرت في أوائل سنة 1854، الأمر الذي ترتبت عليه عودة الأمن الى المدينة لمدة من الزمن، إذ لم نجد في المصادر التي بين أيدينا أي ذكر لمعارك وقعت في النجف بين الزكرت والشمرت حتى سبعينيات القرن التاسع عشر. ويبدو أن إجراءات الكوزلكي كان لها صدى ارتياح عميق، كما تؤكد المصادر العثمانية، في أوساط الوجهاء وعلماء الدين[3].

وكانت النجف – قصبة الحيدرية كما يرد إسمها في الوثائق العثمانية – في بداية تشكيلها سنة 1851، كوحدة إدارية صغيرة من وحدات إيالة بغداد، بمثابة (ناحية) تابعة لـ(قضاء) كربلاء الذي كان يتبع بدوره (سنجق) بغداد مركز (إيالة بغداد)[4]. وقد أخذ التمثيل الرسمي العثماني في المدينة يخطو بخطوات بطيئة بعد ذلك، ففي سنة 1854 وجد، الى جانب عثمان بك(مدير القصبة)، قاض، ومجلس إدارة رسمي

---

(1) دي فوصيل، بيير، الحياة في العراق منذ قرن 1814-1914، ترجمة الدكتور أكرم فاضل، دار الجمهورية، بغداد 1968، ص86.

(2) عن تاريخ وصوله يراجع: العزاوي، مرجع سابق، ج7، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد 1955، ص102.

(3) تراجع الرسالة الموجهة من بعض علماء الدين، ورسالتا مدير مجلس النجف وأعضاء المجلس الى والي بغداد محمد رشيد باشا، في: وثائق عثمانية غير منشورة، الوثائق الثالثة والرابعة والخامسة. وقد أعاد نشر اثنتين منها : معروف أوغلو، سنان، العراق في الوثائق العثمانية، ط1، دار الشروق، عمان 2006، ص110-111، 189-190.

(4) تنظر: وثائق عثمانية غير منشورة، الوثيقة السابعة.

للنجف يتألف من المدير والقاضي والسادن، وستة أعضاء من أبناء المدينة[1]. وظلت النجف تحتفظ بهذا المستوى الإداري الرسمي العثماني المحدود حتى تعيين مدحت باشا والياً لبغداد سنة 1869، الذي صنفت النجف في عهده وحدة إدارية بمستوى(قضاء)، عند تطبيق مدحت باشا لنظام الولايات العثماني الصادر سنة 1864 في بغداد، الذي تغير إسمها، على وفق ما أوجبه هذا النظام، من إيالة بغداد الى(ولاية) بغداد. جدير بالذكر أن نظام الولايات العثماني وجد طريقه للتطبيق في إيالات الدولة كافة بحلول سنة 1867، عدا إيالتي بغداد واليمن[2]. لذلك نجد أن النجف لم تكن في سنة 1867 ضمن أقضية وسناجق إيالة بغداد التي ورد ذكرها في التقرير الرسمي السنوي للدولة العثمانية، المعروف بـ(سالنامه دولت عليه عثمانيه)[3]، حيث كانت لم تزل بعد(قصبة) تماثل في مستواها الإداري الوحدة الصغيرة المعروفة بـ(الناحية)، على وفق مسميات الوحدات الإدارية التي أقرها نظام الولايات الصادر سنة 1864.

وكان أول عمل قام به مدحت باشا بعد وصوله الى بغداد، تطبيق نظام الولايات، الذي أصبحت بغداد بموجبه(ولاية)، قسمت الى(سناجق)، والسناجق الى(أقضية)، والأقضية الى(نواح). وعين الوالي موظفاً على رأس كل وحدة منها ليدير شؤونها ..(المتصرف) للسنجق، و(القائم مقام) للقضاء، و(المدير) للناحية، وذلك على وفق الترتيب الذي جاء به نظام الولايات[4]. وقد عدت النجف قضاءً تابعاً لسنجق الحلة أحد سناجق ولاية بغداد. واستمر منذ ذلك الحين تعيين القائم مقامين لها بصورة

---

(1) نفسه، الوثيقتان الرابعة والخامسة.

(2) النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص52.

(3) تراجع: سالنامه دولت عليه عثمانيه، 1284 هـ، دفعه 22، استانبول، دار الطباعه العامره، ص136-137.

(4) النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص52-136.

منتظمة قضاءً تابعاً لسنجق الحلة الى ما بعد منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر[1]، ليلحق بعد ذلك بسنجق كربلاء[2]، حتى نهاية الحكم العثماني.

وكان القائم مقام، فضلاً عن كونه ممثلاً سياسياً للحكومة العثمانية، مسؤولاً عن الأمور المدنية والمالية والأمنية، ودوائرها في النجف. وتقع عليه مهمة تنفيذ جميع أوامر الدولة وتعليماتها التي ترده من متصرفية السنجق. وعليه أن يترأس مجلس إدارة قضاء النجف. وقد تعاقب على تولي منصب قائممقام النجف، منذ عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني للنجف، عدد من الموظفين الإداريين العثمانيين، كانت تعينهم في منصبهم نظارة(وزارة) الداخلية العثمانية في استانبول[3]، هم:

(1) تنظر: سالنامه، 1292، دفعه 1، مطبعه ولايت بغداد، ص116؛ العزاوي، مرجع سابق، ج7، ص170.

(2) تراجع: سالنامه ولايت بغداد، دفعه3، ص93، والسالنامات التي تلتها في الصدور حتى آخر سالنامة أصدرتها ولاية بغداد في سنة 1911.

(3) النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص189-190.

الإسم	كان قائم مقاماً للنجف في سنة
عارف أفندي	1871
مصطفى أفندي	1872
حاجي علي آغا	1875
عارف أفندي	1876
عبد الفتاح بك	1881 حتى سنة 1884
عبد الوهاب أفندي	1885، وسنة 1886
سيد خيري أفندي	1891 حتى سنة 1893
رشيد أفندي	1894
محمد شفيق أفندي(وكالة)	1896
جمعة أفندي	1897 وسنة 1898
محمد أفندي	1899
راشد أفندي	
راشد باشا(عسكري برتبة ميرميران)	1901 حتى سنة 1905
شوكت باشا(= = =)	وكيلاً للقائم مقام في سنة 1906، وثبت في منصبه في سنتي 1907-1908
عزيز بك	1910 وسنة 1911
إبراهيم ناجي أفندي	1912
حقي بهيج بك	حتى 23 مايس 1915
رمضان أفندي(وكالة)	أواخر مايس 1915- 14 آب 1915

وقد عززت السلطة العثمانية وجودها في النجف من خلال شروعها بفتح فروع، منذ سنة 1885، في النجف لدوائر الإدارة العثمانية الرئيسة التي كانت موجودة في بغداد مركز الولاية، إذ نجد في تلك السنة، الى جانب قائم مقام النجف ومجلس إدارة

---

(1) اعتمدنا في إيراد أسماء قائم مقامي النجف على وثائق عثمانية(السالنامات) ، ومصادر ومراجع أهمها:

(أ) سالنامه، 1292، دفعه1، مطبعه ولايت بغداد، ص116، بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، سنه هجريه 1329، ص140، إضافة الى تسعة عشر سالنامه عثمانية أصدرتها ولاية بغداد بين تاريخي صدور هاتين السالنامتين، نورد ذكرها هنا اختصاراً، فنقتصر على ذكر تاريخ صدور كل سالنامه منها، وبإزائه الصفحة التي ذكر فيها إسم قائم مقام النجف، وهي:

1299،ص93؛ 1300، ص162؛ 1301، ص164؛ 1302، ص136؛ 1303، ص134؛ 1309، ص224؛ 1310، ص188؛ 1311، ص198؛ 1312، ص224؛ 1314، ص289؛ 1315، ص262؛ 1316، ص238؛ 1317، ص244؛ 1318، ص308؛ 1319، ص304؛ 1321، ص298؛ 1323، ص312؛ 1324، ص184؛ 1325، ص170.

(ب) سالنامه دولت عليه عثمانيه، 1326 سنه هجريه سنه مخصوص، التمش دردنجي سنه، درسعادت، مطبعه احمد احسان، ص723؛ سالنامه دولت عليه عثمانيه 1326 سنه ماليه، التمش بشنجي سنه، سلانيك مطبعه سي، ص588؛ سالنامه دولت عليه عثمانيه، 1327 سنه ماليه، التمش التنجي سنه، درسعادت، سلانيك مطبعه سي، ص593؛ سالنامه دولت عليه عثمانيه، 1328، سنه ماليه، التمش يدنجي سنه، در سعادت، سلانيك مطبعه سي، ص611.

(ج) زوراء، نومرو 547، 14 جمادى الآخرة 1292هـ.

(د) العزاوي، مرجع سابق، ج8، ص11، 64.

(هـ) آل محبوبة، مرجع سابق، ج1، ص342.

(و) مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي خلال الأعوام 1332-1336هـ، 1914- 1917م، تقديم وتعليق أسعد الشبيبي، نشرها كامل سلمان الجبوري ضمن كتابه: النجف الأشرف وحركة الجهاد عام 1332-1333هـ/ 1914م، ط1، مؤسسة العارف، بيروت 2002، ص211. سنشير الى هذا المصدر فيما بعد بالاختصار: مذكرات الشبيبي(1).

(ز) الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج4،مكتبة الصدر،قم 2004، ص220، 223، 283، 388.

القضاء ودائرة البلدية ومحكمة البداءة، مديراً للمال، ومديراً للتحريرات، وأميناً للصندوق، و(مأموراً) لكل من النفوس، والكرنتينة، والأعشار، والديون العمومية العثمانية[1]. وقد أضيف الى هؤلاء منذ سنة 1891 مأمور للريجي(شركة احتكار التبغ)، وكاتب للطابو[2]، ودائرة للبريد والبرق فتحت في سنة 1897[3]. كذلك أوجدت السلطة العثمانية قوة صغيرة من الشرطة في النجف منذ سنة 1903، تألفت من مفوض شرطة من الدرجة الثالثة(بوليس اوچنجي قوميسرى)، وشرطى(بوليس نفرى)[4]، واستحدثت في سنة 1907 وظيفة مأمور الضابطة(الجاندرمة) كان يتولاها ضابط برتبة (ملازم)[5].

إلا أن هذا الحضور الواضح للحكم العثماني في النجف منذ منتصف القرن التاسع عشر لم يشر، في كثير من الجوانب، الى وجود تفاعل في علاقة المدينة ومجتمعها بشكل عام مع السلطة الحاكمة، لاسيما قبل إعلان إعادة العمل بالدستور العثماني في سنة 1908، ولكن ذلك لا يعني أيضاً وجود تقاطع بالضرورة بين تلك السلطة ومعظم فئات المجتمع النجفي كالعامة وأهل العلم والتجار. وإذا كان هناك شيء من التقاطع أو التوتر بينهما، فكان يقتصر على فئة المسلحين من فريقي الزكرت والشمرت، ذلك أن السلطة العثمانية لم تفلح، بكل وجودها الإداري الشاخص وذراعها العسكري الضارب، في الحفاظ على أمن المدينة الذي عاد الى التوتر بقوة في سبعينيات القرن

---

(1) بغداد سالنامه سى، سالنامه 1302،دفعه 6،ص136-137.

(2) سالنامهء ولايت بغداد،1309،سنه هجريه سنه مخصودر، دفعه8، ص226.

(3) بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، دفعه13، سنهء قمريه 1315، وشمسيه 1317، ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر، ص263.

(4) بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، اون سكزنجى دفعه در، سنهء قمريه 321، وماليه 319، ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر، ص300.

(5) بغداد ولايتنه مخصوص سالنامه در، يكرمى برنجى دفعه در، سنه هجريه 1325، روميه 1322-1323، ص172.

التاسع عشر نتيجة للمعارك الدامية التي كانت تدور آنذاك بين فريقي الزكرت والشمرت، والتي لم تتمكن السلطة العثمانية من إخمادها بشكل كامل حتى نهاية عهدها في النجف، أو هي لم تكن جادة في ذلك.

على أن تلك المعارك بين الزكرت والشمرت كانت صراعات إجتماعية داخلية لم توجه بالأساس الى السلطة العثمانية. ولكن هذه السلطة قد تتصدى لها حينما تتدخل لإيقاف تلك الصراعات والمعارك التي تهدد أمن المدينة والمناطق المحيطة بها، وتعرض استمرارها في قبضة الحكم العثماني الى الخطر. وغالباً ما كانت السلطة العثمانية لا تقدم على مواجهة أحد الفريقين المتصارعين أو كليهما، طالما كان الأمر لا يصل الى مرحلة التهديد لوجودها، وهو ما يساهم في تفسير استمرار تلك المعارك الداخلية النجفية حتى نهاية العهد العثماني.

ويبدو أن صراع المسلحين النجفيين الزكرت والشمرت مع السلطة العثمانية، كانت تحدوه رغبة، ربما كانت ذات جذر بدوي، في كسر القيود التي تفرضها السلطة. فإذا كانت الحرية صفة ملازمة للبدوي تجعله ينفر من السلطة، أية سلطة تفرض عليه، ولا يلتزم بقيودها، فان المسلحين النجفيين كانوا غير بعيدين عن هذه الصفة، ذلك أنهم كانوا، كما يقول علي الوردي " يريدون نظاماً في الحكم يجاريهم في عاداتهم ولا يتدخل في شؤونهم ..."[1]، لذلك فإنهم لم يناوئوا السلطة العثمانية الحاكمة إلا في الحالات التي كانت تؤكد فيها هذه السلطة وجودها وتحد من حريتهم، الأمر الذي حدث خلال السنوات 1852-1854، كما يتبين لنا ذلك، وخلال سنوات لاحقة، كحوادث سنتي 1890 و1915. كذلك نجد أن المسلحين النجفيين تعاملوا من المنطلق نفسه مع السلطة البريطانية المحتلة حينما أرادت أن تبسط سيطرتها المباشرة على النجف عقب انتهاء الحكم العثماني للمدينة، فأقدموا على قتل الكابتن مارشال أول حاكم بريطاني

(1) الوردي، مرجع سابق، ج5، القسم الثاني، ص335.

للنجف.

إن فتور التفاعل بين السلطة العثمانية والنجف بشكل عام كان يتطور أحياناً الى حدّ الانفصام وعدم مقدرة كلا الطرفين على احتواء الآخر، إذ يمكننا أن نلاحظ، مثلاً، أن النجفيين بفئاتهم الاجتماعية كافة لم يعملوا في الوظائف الحكومية التي أتاحها وجود الدوائر الرسمية العثمانية التي شرعت الدولة بفتحها في مدينتهم منذ منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر، كما ذكرنا، مما جعل الإدارة البريطانية المحتلة التي حلت بالنجف بعد زوال الحكم العثماني، تعاني من مشكلة عدم أهلية النجفيين للزج بهم في سلك الوظائف الرسمية، أو من عدم تآلفهم مع هذا المسلك، ورفضهم له لاسيما في مجال الشرطة المحلية[1]. وفي واقع الحال فان الوظائف الحكومية العثمانية لم تكن متاحة للنجفيين، ذلك أن الدولة العثمانية لم تكن ترغب في أن يتقلد الشيعة عموماً هذه الوظائف[2]، حتى في مدنهم. وكانت النجف، فيما يبدو، في مقدمة المدن الشيعية التي استهدفت بهذه السياسة. ومن ثم نجد أن المدارس الحديثة التي فتحتها الدولة العثمانية في النجف اقتصرت على مدرسة إبتدائية واحدة حتى نهاية عهدها في هذه المدينة. ولم تفتح فيها مدرسة أعلى مستوى من الإبتدائية، كالرشدية والإعدادية[3] التي كانت تؤهل خريجيها للعمل في الدوائر الرسمية. على أن الدولة العثمانية ربما كانت، في موضوع فتح المدارس الحديثة في النجف، لا ترغب في الخلاف مع المؤسسة الدينية النجفية التي قد لا تحبذ فتح المدارس الرسمية وإشاعة أنماط التعليم الحديث وعلومه

(1) See:Administration Report at Baghdad Wilayat 1917, Superintendent Government Printing, Calcuta, India 1918, P.144.

(2) التكريتي، منير بكر، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية 1869-1921، مطبعة الإرشاد، بغداد 1969، ص31.

(3) لتفاصيل أكثر، وللمقارنة بين النجف وبقية مدن ولاية بغداد في عدد المدارس الحديثة المفتوحة فيها ومستوياتها، يراجع: النجار: جميل موسى، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2002، ص129، 143-161، 340-356.

آنذاك، أو أنها كانت، في أحسن الفروض، تعدّ النجف حاضرة علمية ليست بحاجة ماسة الى المستويات التعليمية التي يتيحها نظام التعليم الرسمي الحديث الذي بدأت الدولة العثمانية بنشره في ولاية بغداد منذ سنة 1869.

الفصل الثاني
أدوار سياسية نجفية متنامية

أتيح للنجف أن تتصدر المشهد السياسي، وتلعب، فضلاً عن دورها العلمي والفكري، أدوراً سياسية مهمة تخص الحياة السياسية العثمانية – وهي جزء منها – والإيرانية معاً، وتتعداها في كثير من الأحيان الى العالم الإسلامي بأسره، منذ أن عقد فيها العاهل الإيراني نادر شاه (1736- 1747) في سنة 1743، مؤتمراً للعلماء المسلمين السنة والشيعة، لرغبته ، كما كان يذكر هو، في توحيد المسلمين وإزالة الخلافات بينهم. وقبل عقد ذلك المؤتمر، لم تشهد النجف خلال تاريخها الحديث حدثاً مهماً، ذا أبعاد سياسية كهذا، ولم تتمكن قبله أيضاً من القيام بأدوار تتناسب مع قدسيتها في نفوس المسلمين، وعراقة تاريخها الفكري والثقافي، في المجالات كافة... فكرية وعلمية وثقافية وسواها ، منذ أن طالها الصراع السياسي والعسكري والمذهبي العثماني الإيراني في أوائل القرن السادس عشر.

فقد كانت أبصار الإيرانيين تشخص إليها حينما تكون بيد العثمانيين، فيحاولون السيطرة عليها وإخضاعها لحكمهم بوسائل الحرب وبشروط السلم معاً، وهو الأمر الذي حدث في عهد الشاه اسماعيل الكبير الصفوي وعهد نادر شاه. ولم يتح لها الإيرانيون أنفسهم، وهي تحت حكمهم – وإن كان قصيراً نسبياً، لم يتجاوز السنوات 1508- 1534 و1623-1638 – أن تؤدي حتى دورها العلمي العريق الذي اشتهرت به منذ منتصف القرن الخامس الهجري – منتصف القرن الحادي عشر الميلادي، فشجعوا العلماء، منذ أوائل القرن السادس عشر، على الهجرة منها الى إيران، لتكون بعد ذلك عاصمتهم أصفهان مركزاً رئيساً للدراسات الدينية لدى الشيعة. ولم يعر العثمانيون، من جانب آخر، النجف أهمية تفوق احترامهم لقدسيتها، كونها مثوى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. ولعل الإطلاع على أوضاع النجف وإدارتها خلال عهود الحكم العثماني يشير بوضوح الى الفراغ الإداري والأمني الذي كانت تعيشه النجف خلال تلك العهود التي استغرقت قروناً من عمرها وتاريخها وتكوينها. ولم يحفل العثمانيون، بطبيعة الحال، بأمر الدراسات الدينية ومركز النجف

العلمي، فضلاً عن أية توجهات فكرية أو سياسية تصدر عنها. بل يمكن القول إنهم كانوا معنيين بتجفيف منابع مثل هذه التوجهات، ليس في النجف أو العراق فحسب، بل في أي مكان آخر ينضوي تحت لواء الدولة العثمانية، لاسيما وأن هذه الدولة ضمت قوميات وأديان ومذاهب كثيرة ومختلفة، قد لا يكون هناك سبيل مأمون آخر لحكمها إلا بالعمل على أن لا يصدر عنها صوت يخالف سنية الدولة وحنفيتها. أما النجف نفسها، فقد كانت تتوجس خيفة من العثمانيين وهي تحت حكمهم طائعة لسلطتهم لا يصدر عنها ما يتقاطع مع حكمهم ومذهبهم وتوجهاتهم السياسية. فالشيعة في النجف، كما يقول الرحالة نيبور الذي زار النجف، كما ذكرنا، في سنة 1765 " كان لابد لهم من أن يلتزموا جانب الهدوء لئلا يغضب عليهم الباشا في بغداد "[1]. ولعل من الواضح أن ذلك الخوف كانت تبرره هواجس العثمانيين - التي ربما كان بعضها يعيش بيننا الى اليوم - من أن ولاء النجف والنجفيين ينصرف نحو إيران لأنهم والإيرانيين على مذهب واحد، وهو هاجس فحسب لم يظهر دليل على صدقه على مدى حقب تاريخية طويلة.

(1) موسوعة العتبات المقدسة، سبق ذكره، ص224.

أولاً: النجف ومؤتمر نادر شاه للعلماء المسلمين سنة 1743

احتضنت النجف في 23 شوال 1156 هـ- 10 كانون الأول 1743[1] المؤتمر الذي دعا إليه العاهل الإيراني نادر شاه العلماء المسلمين من السنة والشيعة. وكان نادر شاه يستهدف في الظاهر توحيد كلمة المسلمين وإزالة الخلافات المذهبية بينهم، وهو أمر ظن نادر شاه أنه وضع الأسس التي تكفل تحقيقه في المستقبل بخروج المؤتمرين بعد يومين من المناقشات بوثيقة ضمنوها اتفاقهم على إزالة الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة. كما رأى نادر شاه عقب إعلان وثيقة المؤتمر أنه قد حقق أمراً عجز عن تحقيقه السلاطين العثمانيون منذ عهد السلطان سليم الأول، على الرغم من الحروب التي خاضوها مع الإيرانيين، وهو إزالة الخلافات بين المسلمين وتوحيد كلمتهم، الخلافات التي عمقها، من وجهة نظره، الشاه اسماعيل الصفوي[2]. كما أن نادر شاه كان يستهدف بشكل خاص، كما صرح هو بنفسه، إزالة عوامل التكفير والتنابذ المذهبي بين العناصر العرقية المختلفة التي كانت تنضوي تحت لواء حكمه في إيران من فرس وأتراك وأفغان وغيرهم[3].

وقد حضر المؤتمر سبعون عالماً من إيران كلهم من الشيعة عدا مفتي أردلان، وبضعة عشر عالماً سنياً من الأفغان وبلاد ما وراء النهر، وعبد الله السويدي أحد كبار علماء بغداد السنة الذي أرسله أحمد باشا والي بغداد الى النجف بعد أن طلب منه نادر شاه إرسال عالم سني من بغداد للإشتراك في المؤتمر، وحضره السيد نصر الله الحائري

---

(1) العقيلي، سبق ذكره، ج2، ص332. وقارن بشأن تاريخ عقد المؤتمر مع: السويدي، عبد الرحمن بن عبد الله البغدادي، حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، حققه وقدم به وعلق عليه الدكتور عماد عبد السلام رؤوف، نفسه، ص544-545.

(2) يراجع: السويدي، نفسه، ص544-545.

(3) نفسه، ص534.

أحد كبار علماء الشيعة في كربلاء. ولم تشر المصادر التي بين أيدينا الى إشراك نادر شاه لأحد من علماء النجف سوى الشيخ جواد النجفي الكوفي الذي كانت له علاقات طيبة، فيما يبدو، مع حسن باشا والي بغداد(1704-1724)[1]. وربما أوحت بعض النصوص التاريخية التي بين أيدينا بإشراك نادر شاه لبعض القائمين على شؤون المرقد العلوي المقدس في هذا المؤتمر الذي عقد في الرواق المقدس في صحن المرقد[2]، واكتفائه، أي نادر شاه، بإهداء الأموال والهدايا الى بعض علماء النجف، كالسيد علي بحر العلوم صاحب البرهان القاطع[3]، الذين لم يشركوا في المؤتمر.

ونصت الوثيقة التي خرج بها مؤتمر النجف على: (1) اعتراف علماء الدين السنة الذين حضروا المؤتمر بالمذهب الجعفري (الشيعي)، " الذي هو من المذاهب الحقة المأمول من القضاء والعلماء والأفندية الكرام الإذعان بذلك وجعله المذهب الخامس"[4]، على أساس من اعتراف الذين حضروا المؤتمر من علماء الشيعة بصحة خلافة الراشدين، وإقرار فضلهم على وفق ترتيبهم في تولي الخلافة[5]. (2) مشاركة المسلمين الشيعة في الركن الشامي من أركان الكعبة في الصلوات التي تؤدي في الحج في أركان الكعبة الأربعة من قبل مذاهب السنة الأربعة، كونهم يشكلون المذهب الخامس من مذاهب المسلمين. (3) تعيين أمير للحاج الإيراني من قبل حكومة إيران، يكون أعلى شأنا لدى الدولة العثمانية من كل من أميري الحج المصري والشامي. (4) إطلاق سراح أسرى الحروب التي نشبت بين العثمانيين والإيرانيين حتى عقد المؤتمر. (5)

---

(1) تراجع الترجمة التي أوردها الدكتور عماد عبد السلام رؤوف عن الشيخ جواد النجفي، في الهامش(1)، ص543 من كتاب السويدي، حديقة الزوراء.

(2) العقيلي، سبق ذكره، ج1، ص331-332؛ آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص225.

(3) آل محبوبة، نفسه، ص226.

(4) نفسه، ص224.

(5) للتفاصيل: السويدي، سبق ذكره، ص541-543.

تعيين (سفير) لكل من إيران والدولة العثمانية في عاصمة الدولة الأخرى. (6) وتضمنت الوثيقة أيضاً على أنه " يحرم على الفريقين المسلمين من أمة محمد قتل كل واحد منهما للآخر ونهبه وأسره وهم أخوان في الدين"[1].

إن الإطلاع على الحروب التي خاضها نادر شاه ضد الدولة العثمانية منذ سنة 1730 يتيح التوصل الى نتيجة مفادها أن المؤتمر الذي عقده نادر شاه في النجف سنة 1743، كانت له دوافع وأهداف سياسية أبعد مما قد يُتصور عن طبيعته الدينية، وأغراضه التي قد تتخيل عن التوصل لتوحيد كلمة المسلمين. فقد خاض اعتماد الدولة نادر خان (قبل أن يصبح شاهاً لإيران) حرباً ضروساً تحت قيادة الشاه طهماسب بن الشاه حسين الصفوي (1729-1732) آخر ملوك الصفويين، لطرد الأفغان والعثمانيين والروس الذي تقاسموا احتلال إيران بعد سقوط العاصمة الصفوية أصفهان في سنة 1722. وتمكن نادر خان من استعادة أصفهان من يد الأفغانيين وإخراجهم من معظم الأراضي الإيرانية التي احتلوها في سنة 1729. واستعاد همدان وكرمانشاه من العثمانيين في السنة التالية(1730)، وكذلك تبريز في السنة التالية. إلا أن العثمانيين بقيادة والي بغداد أحمد باشا(1724- 1747) أعادوا احتلال كرمانشاه وهمدان، فتصدى لهم الشاه طهماسب ولكنه أخفق في تحريرهما، واندحر أمامهم، فاضطر الى أن يعقد معهم معاهدة في 10 كانون الثاني 1732 عرفت بـ (معاهدة أحمد باشا)، استعاد فيها الشاه بعض المناطق المحتلة من قبل العثمانيين، وتنازل لهم عن مناطق أخرى في الشمال الغربي من إيران. وعندما علم نادر خان بأمر هذه المعاهدة رفضها لما فيها من تنازلات للعثمانيين، واتخذها ذريعة لعزل الشاه طهماسب في سنة 1732، ونصّب إبنه الصغير عباس الثالث شاهاً لإيران، وأصبح هو وصياً على العرش الصفوي.

---

(1) آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص224-225.

توجه نادر خان الى بغداد على رأس جيش كبير للإنتقام من واليها أحمد باشا، فاستولى أولاً على أربيل وحاصر كركوك، ثم حاصر بغداد في 13 كانون الثاني 1733 لأكثر من ستة أشهر عانى خلالها أهالي بغداد بشدة لطول الحصار. إلا أن الجيش الذي أرسلته استانبول بقيادة طوبال عثمان تمكن من إلحاق الهزيمة بنادر خان الذي انسحب الى داخل إيران. وأعاد نادر خان تنظيم قواته بسرعة ورجع ليصطدم بطوبال عثمان قرب كركوك في تشرين الأول 1733، وينتصر عليه في معركة قتل فيها طوبال عثمان. رجع نادر خان بعد ذلك ليفرض حصاراً شديداً على بغداد، ولكنه سرعان ما فاوض أحمد باشا على الصلح في كانون الأول 1733 بشروط يسيرة لاضطراره للعودة الى إيران، وكان في مقدمة تلك الشروط إقرار الحدود العثمانية الإيرانية التي نصت عليها معاهدة سنة 1639. وقد تبلور ذلك الصلح على شكل معاهدة أبرمت في جمادى الآخرة 1149هـ- أيلول 1736م بين الدولة العثمانية وإيران بقيادة عاهلها الجديد نادر شاه، الذي توج شاهاً لإيران في 5 شوال 1148هـ- 1736 م. وقد أقرت هذه المعاهدة حدود سنة 1639 بين الدولتين، ونصت على تبادل السفراء بينهما لأول مرة، فضلاً عن امتيازات حصلت عليها إيران بشأن زوارها الى العتبات المقدسة في العراق، وحقها في تعيين أمير للحج.

لم يلتزم نادر شاه بهذه المعاهدة لطموحاته الواسعة[1]، فقد أقدم على نقضها بعد أن انتهى من حملاته على الهند وبلاد الأفغان وتركستان، وسار بجيوشه نحو العراق، وعسكر قسم من جيشه بالقرب من بغداد بعد أن وافق والي بغداد أحمد باشا على طلبه

(1) للإطلاع على دوافع نادر شاه من نقض المعاهدة، والتي لا تقتصر على طموحاته في التوسع فحسب، يراجع: أولسن، روبيرت دبليو، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية 1718-1743، ترجمة الدكتور عبد الرحمن بن الحاج أمين بك الجليلي، ط1، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض 1983، ص184-186، 206-208، 214.

أن يتزود جيشه بالمؤن من المزارع المحيطة ببغداد، وكان ذلك بمثابة حصار للمدينة. وتوجه قسم آخر من جيش الشاه لحصار البصرة. أما الشاه، فقد توجه على رأس قسم ثالث من الجيش نحو الشمال، فاحتل شهرزور وكركوك وأربيل، وحاصر الموصل لمدة أربعين يوماً إلا أنه لم يتمكن من اقتحامها. ثم سار نادر شاه بجيوشه نحو بغداد بعد فشل حصاره للموصل، وطلب من والي بغداد أحمد باشا، بعد حصار قصير للمدينة، عقد صلح مع الدولة العثمانية، فاستجاب له الوالي على أن يبرم هذا الصلح بعد موافقة استانبول عليه. ثم مضى الشاه لزيارة كربلاء والنجف، وعقد خلال زيارته للنجف المؤتمر الذي نحن بصدد الحديث عنه[1].

ومن ثم يمكن القول إن مؤتمر النجف كان مؤتمراً سياسياً على الرغم من المظهر الديني الذي أضفي عليه، أو طابع المناظرات المذهبية الذي وسم به، فقد حملت ثلاثاً من بنود وثيقة المؤتمر الخمسة مضامين سياسية تتعلق بأسرى الحروب بين العثمانيين والإيرانيين، وتحريم الاقتتال بينهما، وتعيين سفير لكل منهما لدى الآخر، الأمر الذي يشير الى أن نادر شاه كان يناور الدولة العثمانية من خلال المؤتمر والوثيقة التي خرج بها، والتي كانت تحمل بصمات توجيهاته للذين تصدوا للمناظرة بأن يتوافقوا مع الطرف الآخر، الذي كان على رأسه مفتي بغداد عبد الله السويدي، ولا يكثروا الجدل والحجاج معهم للوصول الى الهدف الذي كان يبتغي الشاه الوصول إليه[2]. ومما هوم جدير بالذكر أن نادر شاه لم يكن يضمن، فيما يبدو، انصياع علماء النجف له للوصول الى ما يريد، فأبعدهم عن المشاركة في المؤتمر خوفاً من تمسكهم بما تقتضيه أصول الجدل والمناظرة من دقة وموضوعية، لاسيما إذا تعلق الأمر بالعقائد الدينية والأحكام الشرعية التي يتبناها المسلمون الشيعة، مما يختلف معهم الطرف الآخر بشأنها.

---

(1) النجار، العلاقات العثمانية القاجارية...، ص20-23.

(2) للإطلاع على تحليلات أخرى بهذا الشأن يراجع: الوردي، سبق ذكره، ج1، ص139-140.

لقد أراد نادر شاه من هذا المؤتمر، فيما نرى، أمرين: أولهما تمهيد السبل أمام تحقيق صلح دائم مع الدولة العثمانية، ذلك أن نادر شاه في الوقت الذي حارب فيه هذه الدولة لثلاث عشرة سنة 1730- 1743، حتى عقد مؤتمر النجف، وحقق فيها انتصارات كبيرة، كان يدرك في الوقت نفسه صعوبة تحقيق انتصار حاسم عليها. وعلى الرغم من أن نادر شاه خاض بعد مؤتمر النجف حربين مهمتين مع الدولة العثمانية خلال سنتي 1744 و1745 في قارص واريفان، خسر الأولى منهما وانتصر في الثانية، فإنه أظهر تسامحاً مع الأسرى بعد انتصاره في اريفان بهدف عقد صلح دائم مع الدولة العثمانية بعد أن تبينت له صعوبة الانتصار عليها فيما يبدو. وجرت مراسلات بين الجانبين بهذا الشأن اشترطت فيها الدولة العثمانية على نادر شاه الرجوع الى الحدود التي أقرتها معاهدة قصر شيرين بينها وبين الصفويين سنة 1639. وعلى هذا الأساس عقدت معاهدة جديدة بين الجانبين في 17 شعبان 1159هـ- 4 أيلول 1746م، لا تختلف بنودها كثيراً عن المعاهدة السابقة التي أبرمها نادر شاه مع العثمانيين في سنة 1736. وتنفيذاً لبنود المعاهدة الجديدة تم تعيين أحمد باشا كسريه لي سفيراً عثمانياً لدى إيران، وعينت إيران بدورها مصطفى خان سفيراً لها في استانبول. وحمل كل واحد من السفيرين، وهو متوجه الى مقر عمله، الهدايا ونسخة مصدقة من المعاهدة من قبل عاهل بلاده، والتقيا في بغداد، إلا أن السفير العثماني رجع الى بغداد بعد أن كان وصل الى همدان لسماعه بمقتل نادر شاه، الذي اغتيل في 20 حزيران 1747. أما السفير الإيراني فقد مكث في بغداد ريثما ينجلي الموقف في بلاده[1].

أما الأمر الثاني، فهو أن نادر شاه أراد أن يجعل من مؤتمر النجف ورقة سياسية يلعبها ضد الدولة العثمانية في الوقت المناسب، وهي ورقة حرصه على وحدة المسلمين وسعيه للحيلولة دون تصويب المسلم لسلاحه ضد أخيه المسلم، لاسيما وأن اندفاع

(1) النجار، العلاقات العثمانية القاجارية...، ص23-24.

القوات العثمانية نحو بلاد فارس لغزوها بعد سقوط عاصمة الدولة الصفوية في سنة 1722 بالإتفاق مع روسيا، لاقت ردود أفعال عثمانية داخلية عنيفة " كانت تريد الحرب ضد روسيا لا ضد فارس "[1]، الأمر الذي كان ينعش آمال نادر شاه بالإستيلاء على الدولة العثمانية، خاصة وأنه نجح، كما كان يرى، في توحيد كلمة المسلمين من خلال عقده لمؤتمر النجف، وأصبح مؤهلاً لقيادة المسلمين السنة والشيعة[2]، فقد كانت " طموحات نادر تمتد الى استانبول، وربما كان هدفه الحقيقي توحيد العالم الإسلامي، وأن يصبح في آخر الأمر رئيسه "[3].

أما اختيار نادر شاه للنجف لكي تكون مقراً يعقد فيه مؤتمره هذا، ذا الأبعاد السياسية المختلفة، التي تختص بعلاقات إيران مع الدولة العثمانية، وبأوضاع إيران الداخلية التي أراد لها نادر شاه أن تستقر بانسجام مكونات الإيرانيين القومية والمذهبية المتعددة واجتماعها تحت لواء حكمه، فضلاً عما كانت تعكسه الأبعاد السياسية للمؤتمر عن طموحات نادر شاه السياسية الواسعة، التي قد لا تمت الى وحدة المسلمين بصلة، لما اتصف به، كما يقول لوكهارت، " من ضعف العقيدة الدينية ... إن كانت له عقيدة دينية أصلاً "[4]. ويقدم لوكهارت في عدة مواضع من كتابه عن نادر شاه " أدلة على أن نادراً لم يكن مقتنعاً بأي من العقيدتين الدينيتين [كذا] السنية والشيعية "[5].. نقول إن اختيار نادر شاه للنجف مقراً لمؤتمره كانت تحدوه، فيما يبدو، دوافع شتى، لعل في مقدمتها:

---

(1) أولسن، سبق ذكره، ص184.

(2) لمزيد من التحليلات القيمة بهذا الشأن يراجع: نفسه، ص184-187.

(3) Lockhart, Laurence, Neder Shah, London 1938, P.279. نقلاً عن: أولسن، نفسه، ص184.

(4) Ibid., P.10 نقلاً عن: أوسن، ص185.

(5) أولسن، نفسه، هـ 83، ص201.

- أهمية النجف لمكانتها المقدسة لدى المسلمين السنة والشيعة على حدّ سواء. وقد سبق القول إن النجف كانت تحظى بمنزلة سامية لدى العثمانيين، الذين أظهروا في مناسبات عديدة، منذ زيارة السلطان العثماني سليمان القانوني لها في سنة 1534، احترامهم لقدسيتها، وحرصهم على إبقائها تحت مظلة الحكم العثماني. وبطبيعة الحال، فان أهمية النجف ومكانتها في نفوس المسلمين أمر يسهّل من تطلعات نادر شاه نحو تعاطف السواد السني بصورة عامة والعثماني بشكل خاص مع دعوته في توحيد المسلمين طالما انطلقت تلك الدعوة من النجف، فـ" طموحات نادر تمتد الى استانبول، وربما كان هدفه الحقيقي توحيد العالم الإسلامي وأن يصبح في آخر الأمر رئيسه "[1].

- ويبدو أن نادر شاه فضل عقد مؤتمره في النجف لأن النجف لم تكن لها خصوصية مذهبية معينة قد تساهم في فصلها عن العثمانيين أو المسلمين السنة عامة، فقد كانت كربلاء آنذاك مركزاً للدراسات الدينية ولكبار علماء الدين الشيعة، ولم تأخذ النجف مكانة كربلاء هذه إلا بعد مرور عقود طويلة على المؤتمر الذي عقده نادر شاه في النجف.

- وبعيداً عن الدوافع السياسية والدينية والمذهبية، فإن النجف كانت مكاناً جغرافياً ملائماً للمؤتمر، فضلاً عن أن نادر شاه أولاها عناية خاصة، فزارها أكثر من مرة، وكان أول من غلفّ قبة المرقد المقدس وإيوانه ومئذنتيه بالذهب، وصرف أموالاً طائلة على ذلك وعلى تعمير المدينة[2]، " فقد حصلت للشاه علقة خاصة وإيمان خاص بالإمام علي عليه السلام، فأقدم على تعمير البقعة

(1) نفسه، ص184.

(2) آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص64.

المشرفة... واختار لنفسه هذا التوقيع (كلب آستان علي ندرقلي)"[1].

ومن ثم يمكن القول إن مؤتمر علماء المسلمين السنة والشيعة الذي عقده نادر شاه في النجف، وكانت النجف فيه مسرحاً لمشهد سياسي وديني فريد من نوعه في العالم الإسلامي بأسره، وإن لم تؤد النجف في ذلك المشهد إلا دوراً محدوداً ربما اقتصر على المكان وقدسيته فحسب.. نقول إن ذلك المؤتمر قد برّز دور النجف في العالم الإسلامي، وعزز مكانتها في نفوس المسلمين، ودعم مركزها العلمي العريق الذي كان قد أخذ بالانتعاش بعد سقوط عاصمة الصفويين سنة 1722. وقد انطلقت النجف بعد مؤتمر نادر شاه نحو مواقع جديدة كانت تبوئها باطراد مكانة علمية متقدمة، وتؤهلها لأن تصدر عنها مواقف سياسية لم يتسن لسواها أن يؤدي ما يماثلها غالباً، ولا أن يشاركها فيه، وهي مواقف كان لها تأثيراتها في بعض مفردات الممارسة السياسة العثمانية والإيرانية معاً، وفي مواجهة الأطماع الإستعمارية الغربية في البلدان الإسلامية المختلفة، وفي تكوين الدولة العراقية المعاصرة ومفاصل مسيرتها لعقود طويلة، وسوى ذلك من شؤون سياسية.

ثانياً: بواكير التكوين السياسي

دخلت العلاقات بين الدولة العثمانية وإيران في حقبة جديدة من الصراعات استمرت لحوالي ربع قرن، وذلك عقب الاحتلال الأفغاني للعاصمة الصفوية أصفهان وتداعياته التي تسببت في نشر الفوضى في إيران. وكانت الدولة العثمانية هي التي أشعلت فتيل حقبة الصراعات العثمانية الإيرانية تلك، ذلك أن الفوضى في إيران كانت

(1) العقيلي، سبق ذكره، ج2، ص336. وقد نقل مؤلف الكتاب حادثة للسيد هاشم الخطاب العوادي الموسوي، وهو أحد كبار العلماء الزهاد النجفيين مع نادر شاه، كانت السبب في تلك العلاقة الخاصة لنادر شاه مع النجف، أو هي من أسبابها المهمة. نفسه، ص335-336.

فرصة ثمينة للصدر الأعظم العثماني الداماد إبراهيم باشا، الذي كان يرغب في التوسع في المناطق الآسيوية لتعويض الخسائر العثمانية المستمرة في الولايات الأوربية الخاضعة لحكم العثمانيين منذ فشل الحصار العثماني الثاني لفينا سنة 1683، فتقدمت الجيوش العثمانية التي كان يقودها الصدر الأعظم بنفسه لمهاجمة الأراضي الإيرانية عقب سقوط أصفهان مباشرة، وتمكنت من احتلال أرمينيا وكرجستان، وأوعز الصدر الأعظم الى ولاة وان وأرضروم وبغداد بمهاجمة الأراضي الإيرانية كل من موقعه، بعد أن استُصدرت فتوى من شيخ الإسلام في استانبول تنص على أن إيران دار حرب لأن أهلها مرتدون.

قامت قوات والي بغداد حسن باشا باحتلال كرمانشاه والمناطق المجاورة لها. وكانت روسيا استغلت هي الأخرى هذه الفرصة، فاحتلت قوات بطرس الأكبر إقليم داغستان وأراض إيرانية أخرى، الأمر الذي أدى الى خلق تنافس روسي عثماني على احتلال الأراضي الإيرانية كاد يوقع الحرب بين روسين والدولة العثمانية. إلا أن هاتين الدولتين سرعان ما اتفقتا، بموجب معاهدة وقعت بينهما في 24 حزيران 1724، على أن تحتفظ كل دولة منهما بالأراضي الإيرانية التي تتمكن من الاستيلاء عليها. وقد فتح هذا الإتفاق الأبواب أمام العثمانيين للتوسع أكثر على حساب الأراضي الإيرانية لاسيما المجاورة منها لأراضي إيالة بغداد، فواصل أحمد باشا والي بغداد ما بدأه والده حسن باشا الذي احتل كرمانشاه وتوفى فيها، فاستولى أحمد باشا على مناطق ومدن إيرانية عديدة أهمها أردلان، وهمدان التي سيطر عليها في أواخر أيلول 1724[1].

وعلى الرغم من أن والي بغداد أحمد باشا قد اتصف بالحزم وحسن الإدارة، فان الحروب التي خاضها في إيران بتوجيه من دولته، والدور الذي أداه بعد ذلك في

(1) للتفاصيل: النجار، العلاقات العثمانية القاجارية ...، ص18-19.

التصدي لحملات نادر شاه الإرتدادية على العراق، والذي استغرق في مجموعه كل سنوات ولايته التي تجاوزت العقدين من الزمان(1724- 1747)، لم تترك له فرصة للنهوض بالمستوى الإداري والاقتصادي والأمني المتردي الذي طال مدن إيالة بغداد وحواضرها، ومنها مدينة النجف، فضلاً عن أريافها وبواديها. على أن حقبة حكم الوالي أحمد باشا كانت امتداداً لحقب مماثلة سبقتها، فقد مرّ بنا، من خلال الحديث عن حكم النجف وإدارتها، أن المدينة كانت تعيش منذ بداية العهد العثماني الثاني في سنة 1638، أوضاعاً غير مستقرة خاصة في الجانب الأمني بسبب ضعف سيطرة العثمانيين على كثير من مناطق وسط العراق وجنوبه، ومن بينها النجف، مما أتاح لبعض شيوخ العشائر الكبيرة أن يحلوا أحياناً محل السلطة العثمانية في فرض سيطرتهم على النجف وسواها من المدن والأرياف خلال القرن السابع عشر، لاسيما أن الحكم المحلي للنجف لم يقو على أداء مهمة الدفاع عن المدينة، أو حتى فرض الأمن في داخلها. وحينما أرادت السلطة العثمانية المركزية في بغداد تقوية وضع النجف الداخلي وتعزيز قدرات حكمها المحلي في أوائل القرن الثامن عشر حينما أنهت آنذاك سلطة نقباء الأشراف فيها وأناطت حكمها بأسرة الملالي، فإن المدينة ظلت تعاني من عدم وجود سلطة سياسية وإدارية فاعلة فيها، على الرغم من أن مفتتح القرن الثامن عشر شهد تعيين حسن باشا الوالي الإداري الحازم الذي تمكن من نشر " الأمن النسبي" في إيالة بغداد، إلا أن حكمه الذي استمر لعقدين من الزمان (1704-1724) ختم خلال السنتين الأخيرتين منه بحروب قادها لاحتلال أراض إيرانية بأوامر صدرت له من استانبول.

وعقب وفاة أحمد باشا في سنة 1747، تدهورت أوضاع إيالة بغداد لاسيما في المجال الأمني، على الرغم من أن التهديد الذي كان يمثله نادر شاه قد زال بعد عقد معاهدة سنة 1746 بين الدولة العثمانية وإيران، واغتياله في السنة التالية(1747) كما ذكرنا من قبل، فقد أخذ الصراع على السلطة مداه آنذاك بين قوى مختلفة أبرزها مماليك حسن باشا وإبنه أحمد باشا، والذي لم تتمكن حتى العاصمة استانبول من التحكم

فيه[1]، لينتهي بعد ثلاث سنوات، أي في منتصف القرن الثامن عشر، بتولي سليمان باشا، وهو مملوك الوالي أحمد باشا وكهيته (نائبه) وصهره، شؤون ولاية بغداد والياً عليه بعد أن أقرت العاصمة العثمانية استانبول ذلك. ثم توالى الولاة المماليك على حكم إيالة بغداد حكماً شبه مستقل عن الدولة العثمانية حتى سنة 1831. وكانت النجف خلال تلك الحقبة تحكم (ذاتياً) من قبل أسرة الملالي كما مرّ بنا.

وفي الوقت الذي نعمت فيه إيالة بغداد بالاستقرار خلال حكم بعض ولاة المماليك، فإنها عاشت، بمدنها كافة ومنها مدينة النجف، حقباً طويلة من عهود آخرين من هؤلاء الولاة افتقرت فيها الى الأمن والإستقرار، وتردت فيها الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والصحية وسواها من جوانب الحياة، نتيجة لعوامل كثيرة، أهمها صراعات المماليك مع بعضهم على السلطة، وجشع بعض ولاتهم في جمع الأموال وفرض الضرائب الباهظة، وعمليات الاغتصاب ونهب الأموال المستمرة التي كان يقوم بها الجنود، والمشاكل " المزمنة " التي يتسبب فيها امتناع العشائر عن دفع ما تفرضه عليها حكومة إيالة بغداد من ضرائب، وما يتبع ذلك من مهاجمتها للمدن وقطعها للطرق بسبب تمردها على الحكومة، وانتشار عصابات اللصوص التي كانت تسلب المسافرين في الطرقات، الى غير ذلك من عوامل الاضطراب وانعدام الأمن والإستقرار[2].

كانت النجف خلال تلك الحقبة المضطربة سياسياً وإدارياً وأمنياً، سائرة في نهجها العلمي الذي بدأت تحث خطاها فيه منذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن الثامن عشر إحياءً لماض تليد عاشته في هذا المجال. إلا أن التصدي العثماني قبيل منتصف ذلك القرن لنشاط النجف العلمي في مجال دراسات العلوم الدينية، ونشاط علمائها المتمثل

---

(1) يراجع: لونكريك، سبق ذكر، ص193-200.

(2) ينظر: نفسه، ص303.

بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة الى سبيل الله، أوجد نوعاً من الشعور بالإضطهاد لدى بعض علماء النجف، وبلور بدايات لنشوء حالة سياسية، كان لابد لها أن تتضافر في ظل تلك الظروف، مع الحالة الدينية. وكان ابرز من مثّل تلك الحالة من علماء النجف المولى السيد شبر الحويزي(ت 1756)، الذي " ناهض السلطة العثمانية الحاكمة في العراق لما طغى وبغى المسؤولون في الدولة العثمانية وأظهروا الفساد والعداء الأثيم والأذى الى العرب من الشيعة الإمامية وعلمائها في العراق، حتى شلّوا حركة التبشير الإسلامي من رجال العلم والدين في المدن والقرى والأرياف العربية، بل وأخافوهم، فنهض المولى ثائراً عليهم بعد أن أخذ رأي زملائه العلماء الأعلام في النجف الأشرف، وكاتب رؤساء القبائل العربية والوجوه من الإمامية وأجابوه لذلك وكتبوا إليه رسائل بالسمع والطاعة، وممن أجابه لذلك الشيخ حمد آل حمود رئيس خزاعة بالمحالفة مع شيخ بنى حسن... وأجابه الشيخ خليل آل عباس... وشيخ مشايخ الشرق والغرب الشيخ عثمان بالسمع والطاعة ... وكتب إليه العالم الكامل السيد عبد العزيز آل صافي ... والشيخ الأجل الأنبل الشيخ علي بن قسام ... والشيخ حسين بن الشيخ موسى الشهير بإبن لؤلؤ ... وأيده ونصره في نهضته أستاذه الشيخ مهدي بن الشيخ علي الفتوني العاملي. وقد ثار المولى السيد شبر ... بجيوش نظمها قرابة عشرة الآف محارب من العراقيين لأخذ النصف من العثمانيين في سنة 1160هـ[1747م] فتقابل الجيشان قليلاً وأسفر عن اندحار جيش المولى السيد شبر وسيرّوه الى بغداد، ثم عفى عنه الوالي وعن حاشيته، وأكرمه وأقطعه أرضاً واسعة...."[1].

صاحب النمو المطرد لدور النجف العلمي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، الذي كان جانب من بواعثه يتعلق باضمحلال الدور الرئيس الذي كانت تؤديه أصفهان في هذا المجال.. صاحب ذلك النمو العلمي ظهور طبقة بارزة من علماء الدين

---

(1) العقيلي، سبق ذكره، ج2، ص343 - 344.

المجتهدين، كان في طليعتهم الشيخ محمد مهدي الفتوني العاملي، والسيد محمد مهدي بحر العلوم، والشيخ جعفر كاشف الغطاء، والشيخ حسين نجف، والشيخ خضر شلال، والسيد صادق الفحام، والسيد محمد جواد العاملي، والشيخ محمد علي الدورقي، والشيخ مهدي ملاّ كتاب. وقد عمل ثلة من هؤلاء الأعلام، كان على رأسهم الشيخ جعفر كاشف الغطاء، على ملء فراغات الحياة السياسية والفكرية والإجتماعية التي أوجدتها نزاعات الدولتين العثمانية والإيرانية التي امتدت لقرون من الزمان، والتي نجمت أيضاً عن مساوئ الحكم العثماني وضعفه وقلة كفاءة أجهزته الإدارية والأمنية ليس في النجف أو في إيالة بغداد فحسب، بل في كل المناطق المحيطة بها التي كانت تخضع آنذاك للحكم العثماني المباشر، فضلاً عن تلك التي خضعت به بالإسم فحسب أو التي استقلت أحياناً عن الحكم العثماني وحكمت نفسها بنفسها كمنطقة نجد وشمالي الجزيرة العربية.

ويمكن القول إن نشاطات الشيخ جعفر كاشف الغطاء(1743 - 1813) منذ أواخر القرن الثامن عشر في مجالات عديدة تجاوزت الوظيفة التقليدية للعلماء المجتهدين، جعلت منهم ظاهرة بين علماء الدين الشيعة عزّ نظيرها. ولما كنا في هذا المقام بصدد تناول الشأن السياسي للنجف، الذي انطلق مه مؤتمر نادر شاه مروراً بحركة السيد شبر الحويزي، فاننا سنقتصر على تناول الدور الرائد الذي أداه الشيخ جعفر كاشف الغطاء، بمساعدة علماء نجفيين آخرين، في هذا الشأن دون غيره. ولعل أهم مظاهر الدور السياسي للشيخ جعفر كاشف الغطاء تتعلق بوضع النجف الداخلي، وعلاقة النجف مع مختلف القوى والحركات المحيطة بها، فضلاً عن علاقاتها مع الدولتين العثمانية والإيرانية.

ففيما يتعلق بوضع النجف الداخلي، كان الشيخ جعفر كاشف الغطاء، قد احتل في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر مكانة مرموقة بين كبار علماء المدينة جعلته الحاكم الفعلي لها، على الرغم من وجود(حاكم) من أسرة الملالي، كما سبق أن ذكرنا،

مسؤول عن إدارة شؤون المدينة، فقد تقاسم الشيخ كاشف الغطاء مع عالمين بارزين آخرين الأدوار التي تشكل في مجموعها وظيفة (حكومة إسلامية)، تجمع في حكمها بين الشأنين الديني والدنيوي، تطبيقاً، فيما يبدو، لنظرية (ولاية الفقيه) العامة التي سبق أن أشرنا الى أن الشيخ جعفر كاشف الغطاء كان يتبناها في أرائه الفقهية، فتولى هو أمور الإفتاء والفصل بين الخصوم والحكم في القضايا الخاصة والعامة، بما يجعله على رأس تلك الحكومة، واختص السيد محمد مهدي بحر العلوم (ت 1797) بالتدريس وشؤونه المتعددة، أما ثالث العلماء البارزين، وهو الشيخ حسين نجف، فقد تصدى لإمامة صلاة الجماعة.

وقد تخطى دور الشيخ جعفر كاشف الغطاء السياسي محيط مدينة النجف لأول مرة من خلال علاقاته مع الإمارة السعودية في نجد. وربما كان ارتباط تلك الإمارة بأحد علماء الدين، وهو الشيخ محمد بن عبد الوهاب، السبب في تكوين تلك العلاقة، فمن المعروف أن الإمارة السعودية نشأت بعد تحالف الشيخ محمد بن عبد الوهاب في سنة 1744 مع الأمير محمد بن سعود(ت 1765). ويبدو أن الشيخ جعفر كاشف الغطاء كانت تربطه علاقة بالشيخ إبن عبد الوهاب قد ترجع الى أيام وجود الأخير في بغداد لغرض الدراسة، الأمر الذي قد يفسر عدم تعرض النجف، وكذلك كربلاء، الى الهجمات الوهابية التي كانت تنطلق من نجد خلال حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب[1]. أما بعد وفاته في سنة 1792، فقد جرت مراسلات بين الشيخ جعفر كاشف الغطاء والأمير عبد العزيز محمد بن سعود(ت 1803) الذي حكم الإمارة بعد أبيه.

ويبدو أن الغرض الحقيقي من وراء تلك المراسلات، التي بدأها عبد العزيز بن محمد بأسئلة وجهها للشيخ كاشف الغطاء حول شبهات عقائدية تختص بالشفاعة وزيارة مراقد الأئمة، كان سياسياً بحتاً، ذلك أن التوسع الكبير للإمارة النجدية الذي

(1) للتفاصيل: كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص 108 وما بعدها.

أعقب تأسيسها في سنة 1727، فتح شهية السعوديين للتمدد خارج منطقة نجد، لاسيما المناطق التي تقع الى الشمال منها، أي في جنوبي العراق ووسطه. " وقد أصبح العراق قبل 1790(1205هـ) يحس بوجود جار حديث غير مستقر، لأن جماعات متعصبة وسمت إبلها بشارات بارزة وهي تحمل رقاعاً دينية غريبة غزت غزوها المألوف واحتلت مراعي الضفير والمنتفك والشامية [بادية الشام] ..."[1]. وقد تغلغل بعض الدعاة الوهابيين ، بغرض نشر الدعوة الى الفكر الوهابي، بين " العشائر الفراتية ....، مشعلين نار السخط الكامن على الباشا والسلطان ومستعملين الخرافة والمال، وبذلك قد يكونوا سبباً مهماً لنزع قبيلة بعد أخرى من آخر بقايا النفوذ العثماني عليها. وبقي مدى انتشار هذه الحمى في العراق أمراً مشكوكاً فيه مدة طويلة من الزمن ... غير أن العقيدة الجديدة لم تلق إلا رواجاً قليلاً في العراق. فقد قوبلت الجيوش الوهابية المزعومة للنور والإنقاذ، كما يقابل المرتدون واللصوص، لأن قبائل العراق، السنية والشيعية، ما كان يمكنها أن تستسيغ تبديل العقيدة بفعل التهديد بالنار وغزو الماشية "[2]. ومن ثم فإن رسالة عبد العزيز بن محمد بن سعود الى الشيخ جعفر كاشف الغطاء كانت، كما أشارت الدلائل التي سقناها، نوعاً من الاستكشاف لمدى استعداد مناطق وسط العراق، لاسيما المدينتين المقدستين النجف وكربلاء، لتقبل الأفكار الوهابية والوجود الوهابي فيها، كبديل للحكم العثماني الواهي، خاصة وأن الوهابيين كانوا يعادون العثمانيين و" يضمرون للخليفة وكل شيء تركي استهانة لا تحتمل "[3]. أو يمكن القول إن تلك الرسالة كانت تمهد لإخضاع النجف وكربلاء لإدارة الإمارة النجدية وفكرها الوهابي بالقوة، الأمر الذي جرت بعد ذلك محاولات عديدة لتحقيقه بالفعل من خلال الهجمات الوهابية المتكررة على هاتين المدينتين منذ

---

(1) لونكريك، سبق ذكره، ص256.

(2) المصدر والصفحة أنفسهما.

(3) نفسه، ص255.

مطلع القرن التاسع عشر.

أما الشيخ جعفر كاشف الغطاء، فقد أجاب على رسالة عبد العزيز بن محمد بن سعود برسالة مطولة، كتبها في سنة 1210هـ- 1795م، تناولت ردوداً مفصلة على الشبهات التي أثارها إبن سعود والوهابيون حول زيارة أضرحة أئمة أهل البيت عليهم السلام من قبل الشيعة، وطلب شفاعتهم والتوسل بالله تعالى عند تلك الأضرحة، بالشكل الذي جعل منها بحثاً مطولاً في عشرات الصفحات، يتناول أموراً عقائدية إسلامية كثيرة تتعلق بهذا الشأن، وعنون الشيخ جعفر كاشف الغطاء هذا البحث -- الرسالة - بالعنوان: (منهج الرشاد لمن أراد السداد)[1]. وقد " امتازت الرسالة بالموضوعية والصدق، والواقعية، وغزارة المعرفة، وقوة الاستدلال. حيث نهج مؤلفها منهجاً عقلانياً متكاملاً ردّ فيه المنطق بالمنطق، والحجة بالحجة والبرهان "[2]. وكانت اللغة التي كتبت بها رسالة الشيخ جعفر كاشف الغطاء الى الأمير عبد العزيز بن محمد بن سعود لغة واقعية مباشرة خلت من الزخرفة اللفظية لتكون أدنى الى فهم الأمير وأقرب لأن تحظى بقبوله. وتضمنت الرسالة في بعض فقراتها أسلوب الوعظ والترغيب بالآخرة، وترك بهارج الدنيا وإغراءات السلطة والنفوذ لان مصير الإنسان الى زوال عن هذه الدنيا مهما بلغ من علو ورفعة فيها. وقد اعتمد كاشف الغطاء في ذلك كله على ما ورد من أحاديث نبوية شريفة في صحاح أهل السنة، وما نقل من أقوال كبار علمائهم، " ولم يتطرق الى كتب الحديث الشيعية سوى ما نقله فقط عن كتاب الاحتجاج للشيخ الطبرسي في حديث عام يتصل بالمجادلة بين النبي محمد(ص)

---

(1) جعفر بن خضر(كاشف الغطاء) ، منهج الرشاد لمن أراد السداد(مخطوط) ، مكتبة كاشف الغطاء العامة في النجف، رقم المخطوط(109) . وقد حقق هذا المخطوط الدكتور جودت القزويني ونشره ضمن كتاب: كاشف الغطاء: العبقات العنبرية ...، الذي سبق ذكره، في الصفحات 503- 587 سنشير إليه فيما بعد بـ: (منهج الرشاد لمن أراد السداد) فحسب

(2) منهج الرشاد لمن أراد السداد، مقدمة المحقق، ص 509.

وبعض المناوئين له من العصر الجاهلي "[1].

إن القارئ لما بين سطور رسالة (منهج الرشاد لمن أراد السداد) يدرك أن الرسالة وإن كان موضوعها يختص بالشأن الديني، العقائدي والفقهي التشريعي معاً، إلا أن الغرض السياسي لم يكن ببعيد عنها، بل يكاد يطغى على ما سواه من أغراض. فقيام الشيخ كاشف الغطاء بتصغير شأن الدنيا وتزهيد إبن سعود بها، كان يعني أيضاً، فيما يبدو، أنه كان يحاول إيقاف توسع إبن سعود نحو العراق طمعاً في حكمه أو في الاستحواذ على ثرواته، لاسيما وقد مضى أكثر من نصف قرن والإمارة السعودية تسعى بدأب لتوسيع رقعة حكمها ونفوذها. وظهرت بوادر رغبتها في التوسع نحو العراق قبل سنة 1790، كما ذكرنا من قبل، تلك البوادر التي لم تتح لها ظروف عديدة أن تتبلور وتتكامل لأسباب عديدة، لعل من أهمها وجود وال عثماني مملوكي حازم كان يحكم إيالة بغداد آنذاك، هو سليمان باشا الكبير 1780-1802. ويبدو أن علاقة الشيخ جعفر كاشف الغطاء بالإمارة السعودية في عهد الشيخ إبن عبد الوهاب، ومراسلاته مع الأمير عبد العزيز بن محمد بن سعود، " وتقديم الهدايا "[2] له بعد وفاة الشيخ إبن عبد الوهاب، نجحت كذلك في تأجيل نوايا التوسع الوهابي نحو وسط العراق لبضع سنوات، إلا أن تراخي قبضة والي بغداد سليمان باشا الكبير على شؤون إيالة بغداد في أواخر سني حكمه لكبر سنه[3]، أتاح للوهابيين أنْ يقوموا بأولى غزواتهم على المدينتين المقدستين بهجومهم على كربلاء في سنة 1801.

---

(1) نفسه، ص501.

(2) المصدر والصفحة أنفسهما.

(3) ينظر: لونكريك، سبق ذكره، ص239.

ثالثاً: النجف والهجمات الوهابية

واصل الشيخ جعفر كاشف الغطاء دوره القيادي الذي غطى على دور الملا، وهو سادن الروضة العلوية المقدسة وحاكم النجف الرسمي، وتخطى محيط النجف باتجاه نجد في العقد الأخير من القرن الثامن عشر. وكذلك وصل الى إيران خلال ذلك العقد. إلا أن نشاطه في إيران اتخذ شكلاً دينياً وعظياً لا يتعلق بشكل مباشر بالشأن السياسي، فقد سافر الشيخ جعفر الى إيران " آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر "[1]، وزار عدداً من المدن الإيرانية من بينها شيراز، وكانت له في تلك المدن مواقف إرشادية وعظية مشهودة مع بعض فئات المجتمع الإيراني، عاد بعدها الى النجف في سنة 1797[2]. ويبدو أن الشيخ كاشف الغطاء أخذ بعد عودته من إيران بترسيخ الدور الذي اضطلع به مع ثلة من العلماء "الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية الزعامة السياسية والإدارية فضلاً عن الزعامة الدينية"[3]، لاسيما في شأن المحافظة على النجف من الخطر الذي كان متوقعاً أن يداهمها من قبل الإمارة النجدية الفتية المتطلعة نحو التوسع، والساعية الى إرغام الآخرين على قبول أفكارها وآرائها (الدينية). وكانت طلائع ذلك الخطر على النجف قد لاحت في سنة 1215هـ- 1800 م حينما " أرسل الوهابي سرية الى العراق لنهب مشهد الإمام علي (ع) وهدم قبته وأخذ ما فيها من الأموال فالتقى به أعراب البصرة وقاتلوها وكسروها أشد كسرة وقتل من عرب الوهابي جماعة وأخذ منهم ستمائة جمل وقيل الف وستمائة جمل "[4]. وقد جاءت تلك الحملة الوهابية التي كانت تقصد النجف في أعقاب فشل الحملة العسكرية الكبيرة التي سيرها والي بغداد سليمان باشا بقيادة كهيته علي باشا لخضد شوكة إمارة نجد

---

(1) العقيلي، سبق ذكره، ج2،ص378.

(2) المصدر والصفحة أنفسهما.

(3) ويسين، سبق ذكره، ص30.

(4) آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص326.

خلال سنتي 1798 - 1799، وهي الحملة التي " كان أولو الشأن في الباب العالي يطلبون بصورة متكررة من تابعهم المملوك في بغداد، في 1795 - 1797م، أن يحمي الإمبراطورية ويعاقب الوهابيين "[1] من خلال الإسراع في توجيهها إليهم، " غير أن الباشا كان قد بغ من الكبر عتيا وغدا فاتراً في همته بحيث أودعت أكثر شؤونه في أيدي موظفيه، فارتبكت أحواله وكثرت نفقاته من غير أن يهتم بحدوده في البادية "[2].

ويرى لونكريك أيضاً، بشأن تواني سليمان باشا والي بغداد المملوكي في صد الخطر الوهابي على العراق، أن " الأسباب الحقيقية هي أن الخطر لم يتجسم في ذهن أولي الأمر ببغداد كما كان متجسماً في النجف والسماوة ... هذا عدا أن الباشا كان في دور شيخوخته "[3]. وقد أعقب حملة سليمان باشا العسكرية على نجد، والتي لم توفق في أداء مهمتها، صلح عقده الوالي مع مبعوث أرسله إبن سعود الى بغداد، إلا أن هجمات الوهابيين على الحجاج العراقيين والإيرانيين المتوجهين الى الديار المقدسة التي استمرت عقب ذلك الصلح في المناطق القريبة من نجد، وفشل مهمة عبد العزيز الشاوي الذي أرسل " بمهمة سياسية الى نجد " طالب خلالها إبن سعود بأن يحكم سليمان باشا جانب الفرات الشرقي من العراق ويترك له الجانب الغربي، فاقم الهواجس في بغداد، فضلاً عن النجف، بشأن نوايا الوهابيين، تلك الهواجس التي لم يلبث الواقع طويلاً حتى صدقها، فما أن ظهرت " القوات الوهابية قرب شفاثة حتى سارع الكهية وخيم بالقرب من كربلاء، فاشتبك محمد الشاوي ورئيس شمر فارس الجربا مع العدو بمعركة توقفت أخيراً بعطش الفريقين "[4].

وفي خضم هذا المشهد السياسي المملوكي الوهابي، الذي توج فيما بعد بهجوم

---

(1) لونكريك، سبق ذكره، ص257.

(2) المصدر والصفحة انفسهما.

(3) نفسه، هـ 33، ص257.

(4) نفسه، ص260؛ آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص325.

الوهابيين على كربلاء في سنة 1216هـ- 1801م هجوماً كبيراً مدمراً، كانت النجف تتعرض لمحاولات عديدة للهجوم عليها من قبل الوهابيين، إلا أن أخبارهم التي تصل الى النجف قبل وصولهم إليها كانت تحمي النجف منهم، إذ يبدو أن المدينة كانت متأهبة قبل سنة 1801 لصد هجمات الوهابيين أكثر من سواها من المدن، بفضل تلك الطبقة من العلماء التي تولت حمايتها وإدارة شؤونها كافة، وعلى رأسها الشيخ جعفر كاشف الغطاء، فحينما كان يصل الوهابيون الى النجف يجدونها مترقبة داخل أسوارها، فيقومون، وهم يطوفون حول أسوارها، بقتل من يتصادف وجوده من أبنائها أو زوارها خارج تلك الأسوار، ويرمون برأسه من أعلى السور الى داخل المدينة. وأحيانا كان يأتي من الوهابيين "العشرة والعشرين فيدخلون البلاد على حين غفلة من أهلها فيقتلون وينهبون ثم ينهزمون بكل ذلك لقرب منازلهم وهي نجد والقصيم الى العراق خصوصاً النجف منه "[1].

بدأ الشيخ جعفر كاشف الغطاء، بمساعدة عدد من علماء الدين ورجال المدينة، باتخاذ التدابير اللازمة لحماية النجف من خطر الهجمات الوهابية الكبيرة المباغتة المحتملة، فبادر الى إصلاح سور المدينة، وأعاد بناء الأجزاء المتداعية فيه، وقام باختيار مجموعة من شبان النجف الشجعان، منهم سوّاد العكايشي وعباس الحداد، ليقوموا بالدفاع عنها، " وعيّن لهم وظائف من المال، واشترى لهم أسلحة كاملة، وجعلهم مرابطين في حدود النجف من جهاتها الستة على رأس أميال منها "[2] يساعدهم عند الحاجة علماء وطلبة علوم دينية دربوا على القتال وحمل السلاح. ويبدو أن الشيخ كاشف الغطاء أعدّ ضمن خطته الدفاعية هؤلاء المقاتلين إعداداً جيداً، فقسمهم الى مجاميع أطلق على كل مجموعة منها إسم(فرقة)، وكلف كل فرقة منها بواجب دفاعي محدد في مكان معين. وكان للفرقة الواحدة رئيس يرتبط به مباشرة لأخذ توجيهاته

---

(1) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص112.

(2) نفسه، ص129.

وتنفيذ أوامره. ونظم مجموعات أخرى من هؤلاء المسلحين ليقوموا بحراسات على مدى ساعات النهار والليل بغية التعامل السريع مع أي خطر قد يدهم المدينة في أي وقت من الأوقات. وقد استعدت المجموعة التي كان على رأسها الشيخ جعفر كاشف الغطاء من العلماء والمسلحين للدفاع عن النجف حتى الموت، وعدم مغادرتها تحت أي ظرف من الظروف، فعمد الشيخ كاشف الغطاء الى حفر سرداب عميق في بيته، وجعل الدخول إليه عبر ممرات ومسالك معقدة لكي لا يتمكن من الوصول إليه إلا من صممه أو كان عارفاً باتجاهات تلك المسالك وتدرب على السير فيها، وذلك ليخفي عياله وأهله في هذا السرداب خوفاً عليهم من القتل والسبي، واستعداداً لمواجهة الهجمات الوهابية العاتية.

ويبدو أن كل تلك الاستعدادات أتت أكلها، فقد توجهت أول هجمة وهابية عاتية نحو كربلاء في سنة 1216هـ- 1801م، بعد أن كان أمر النجف، الذي خبره الوهابيون من قبل، عصياً عليها. ويصف لونكريك الهجوم الوهابي على كربلاء هذا بـ" الفاجعة الكبرى ... التي دلت على منتهى القسوة والهمجية والطمع الأشعبي، واستعملت بإسم الدين "[1]، ويقول إن الوهابيين " هاجموا أقرب باب من أبواب البلد، فتمكنوا من فتحه عسفاً ودخلوا. فدهش السكان وأصبحوا يفرون على غير هدى بل كيفما شاء خوفهم. أما الوهابيون الخشن فقد شقوا طريقهم الى الأضرحة المقدسة وأخذوا يخربونها. فاقتلعت القضب المعدنية والسياج ثم المرايا الجسيمة. ونهبت النفائس والحاجات الثمينة من هدايا الباشوات والأمراء وملوك الفرس، وكذلك سلبت زخارف الجدران وقلع ذهب السقوف وأخذت الشمعدانات والسجاد الفاخر والمعلقات الثمينة والأبواب المرصعة... وقتل زيادة على هذه الأفاعيل قرابة خمسين شخصاً بالقرب من الضريح، وخمسمائة أيضاً خارج الضريح في الصحن. أما

(1) لونكريك، سبق ذكره، ص260، 261.

البلدة نفسها فقد عاث الغزاة المتوحشون فيها فساداً وتخريباً، وقتلوا من دون رحمة جميع من صادفوه، كما سرقوا كل دار. ولم يرحموا الشيخ ولا الطفل، ولم يحترموا النساء ولا الرجال فلم يسلم الكل من وحشيتهم ولا من أسرهم. ولقد قدر بعضهم عدد القتلى بألف نسمة، وقدر الآخرون خمسة أضعاف ذلك "[1].

وقفل الوهابيون بعد هجومهم العاتي المباغت على كربلاء راجعين الى ديارهم[2]. ولم يتمكن علي باشا كهية الوالي سليمان باشا من اللحاق بهم للانتقام منهم، فاكتفى بتحصين كربلاء بسور منيع يمنع عنها مثل هذه الهجمات، وذلك بأمر من الوالي الباشا. "وقد كان ذلك الحادث الأليم للباشا الشيخ في عمره هذا صدمة مميتة"[3]، لاسيما أنه كان يخشى أن يتعرض الوهابيون للنجف في طريق عودتهم الى نجد، ويفعلوا فيها ما فعلوه في كربلاء، لذا أصدر أوامره الى الحاج محمد سعيد بك الدفتري بأن يتولى هو مع مجموعة من الرجال الثقاة مهمة نقل خزينة المرقد العلوي المقدس الى مرقد الإمام موسى الكاظم(ع) في بغداد. وبلغت تلك الخزينة ثمانية وعشرين حملاً من التحف والقناديل والهدايا الأخرى المصنوعة من الذهب والفضة. وأصدر الوالي سليمان باشا أوامره بأن ترابط في النجف حامية عسكرية من جند الموصل مع عدد من العقيليين[4].

أخذ الشيخ جعفر كاشف الغطاء بالعمل، بعد الهجوم الوهابي على كربلاء، على مواجهة خطر الهجمات الوهابية المحتملة على النجف وصدها، فكتب في سنة 1802 الى الصدر الأعظم الإيراني محمد حسين خان العلاف يحثه على تقديم الدعم المالي لإكمال بناء سور النجف لحماية المدينة من المعتدين، فاستجاب الصدر الأعظم وشرع ببناء بقية السور وتعليته. إلا أن الوهابيين باغتوا المدينة بهجوم عنيف في السنة التالية 1803، نجح

(1) المصدر نفسه، ص260، 261.

(2) العزاوي، سبق ذكره، ج6، ص144.

(3) لونكريك، سبق ذكره، ص262.

(4) العزاوي،سبق ذكره،ج6،ص145؛ العقيلي، سبق ذكره، ج2، ص385.

المدافعون المسلحون النجفيون، وعلى رأسهم الشيخ جعفر كاشف الغطاء في صده. ولم تفلح القوات التي جهزها علي باشا (1802-1807) والي بغداد الذي أعقب سليمان باشا، من العساكر والمقاتلين من أبناء العشائر، في اللحاق بالوهابيين الذين هاجموا النجف، فبعد أن اجتازت هذه القوات مدينة الحلة، في طريقها الى النجف، كان الوهابيون قد هربوا[1] بفعل مقاومة النجفيين لهم واختفوا عن الأنظار.

وكرر الوهابيون هجومهم على النجف بعد ذلك، في نطاق هجماتهم السنوية المستمرة على وسط العراق وجنوبه، فهاجموها في السنوات: 1220هـ- 1805م، 1221هـ- 1806م، 1222هـ- 1807م، 1225هـ- 1810م، 1226هـ- 1811م، إلا أن النجفيين، وعلى رأسهم العلماء لاسيما الشيخ جعفر كاشف الغطاء والسيد محمد جواد العاملي، كانوا يتصدون لتلك الهجمات ويحبطون هدفها بالدخول الى النجف، ويجبرون الغزاة على التراجع، يساعدهم على ذلك سور المدينة (غير المكتمل) والخندق الذي حفروه بإزائه. وكان يقع خلال تلك الهجمات عدد من القتلى من بين هؤلاء وأولئك.

وربما كان هجوم سنة 1806 أعنف هجوم على النجف شنه الوهابيون، فقد "أوشكوا ينجحون في غارتهم المفاجئة على النجف لولا أن عاجلهم النجفيون من السور فكسروهم شرّ كسرة"[2]. وكان عدد المهاجمين الوهابيين يتفاوت بين هجوم وآخر، وقد قدّر السيد محمد جواد العاملي، وهو أحد العلماء المجاهدين المعاصرين للحدث، في كتابه (مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، ج6، ص452) عدد

(1) لونكريك، سبق ذكره، ص276.

(2) لونكريك، سبق ذكره، ص277.

الوهابيين الذين هاجموا النجف في سنة 1807 بـ" عشرين ألف مقاتل أو أزيد "[1] وقدّر آخرون ممن شهدوا هذا الهجوم أيضاً عددهم بخمسة عشر ألف رجل[2]، الأمر الذي أقلق النجفيين وجعلهم يعيشون في حالة شديدة من الاضطراب. أما علماؤهم، فقد انقسموا الى فريقين بشأن مواجهة الغزاة الوهابيين، وهم على هذا الوضع من الاستعداد والشراسة وكثرة المقاتلين، الذي نقل أخباره إليهم الناقلون من العيون والمسافرين، فأفتى بعض العلماء بوجوب الخروج من النجف " تقديماً لأدلة حفظ النفس فخرجوا ومن اتبعهم. وبعض كالشيخ[جعفر كاشف الغطاء] والسيد جواد [العاملي] وباقي العلماء أوجبوا الجهاد تقديماً لأدلة حفظ بيضة الدين على المسلمين، وقد صنف السيد جواد العاملي رسائل في الردّ على من خالفهم في ذلك ..."[3]. وقد أمر الشيخ جعفر جميع أهل النجف بالقتال من داخل السور، " وكان يدور بنفسه عليهم ويشجعهم بقوله: أولادي حاموا عن أنفسكم ونسائكم وأهليكم وأحوالكم وبلادكم، وقد بلغكم ما فعل في بلد كربلاء من القتل والفسق والنهب، وما فعل بقبر الحسين عليه السلام. ثم أن الشيخ أمر النساء أن يخرجن من خدورهن ويشجعن الرجال على القتال والجهاد، فخرجن ... يدرن ... على السور ويقفن على ملأ من الرجال ويقلن: أما تستحون، أتقبل غيرتكم على هذه البنات ... بأن تستولي عليها هؤلاء الكفار الذين بدلوا دين محمد المختار وجاءوا ببدع وزور..."[4]. ومن ثم فقد كان دفاع النجفيين باسلاً عن مدينتهم في هذا الهجوم الذي آل أمره الى الفشل بعد أن سلمت النجف بارتحال الغزاة عنها تاركين وراءهم عدداً من القتلى قدّر

---

(1) نقلاً عن: البراقي، السيد حسين بن السيد أحمد النجفي، تاريخ النجف المعروف باليتيمة الغروية والتحفة النجفية في الأرض المباركة الزكية، تقديم وتحقيق كامل سلمان الجبوري، ط1، دار المؤرخ العربي، بيروت 2009، ص512.

(2) آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص327.

(3) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص115.

(4) البراقي، سبق ذكره، ص510.

بسبعمائة قتيل[1].

كذلك استطاعت النجف أن تصد عنها هجوم الوهابيين الذين حاصروا في الأيام الأولى من شهر رمضان 1225 هـ الموافق لأوائل شهر تشرين الأول 1810 النجف وكربلاء، و" قطعوا الطرق ونهبوا زوار الحسين عليه السلام بعد منصرفهم من زيارة نصف شعبان. وقتلوا منهم جمعاً غفيراً، وأكثر القتلى من العجم، وربما قيل إنهم مائة وخمسون، وقيل أقل، وبقي جملة من زوار العرب في الحلة ما قدروا ان يأتوا الى النجف الأشرف فبعضهم صام في الحلة، وبعضهم مضى الى الحسكة، ونحن الآن كأنا في حصار، والأعراب الى الآن ما انصرفوا وهم من الكوفة الى فوق مشهد الحسين عليه السلام بفرسخين أو أكثر على ما قيل والخزاعل متخاذلون مختلفون كما أن آل بعيج وآل جشعم يتقاتلون ..."[2]. ويقول السيد محمد جواد العاملي، الذي أورد خبر حصار الوهابيين للنجف سنة 1806 ودفاع النجفيين عنها، في كتابه مفتاح الكرامة(ج7، ص653)، أن من بين الأسباب التي أطالت أمد هذه الهجمة الوهابية وأغرت الوهابيين بالبقاء في العراق، هو "أن والي بغداد جاءه وال آخر، وأنه معزول وهما الآن يتقاتلان، وقد غمت علينا أخبارهما لانقطاع الطرق، وبذلك طمعت عنزة [= الوهابيون] في الإقامة في تلك الأطراف"[3]. وهو يشير بذلك الى محاولة السلطان العثماني محمود الثاني(1808- 1839)، في سنة 1810، إنهاء حكم الولاة المماليك شبه المستقل لإيالة بغداد توافقاً مع توجهاته في الحكم التي تعتمد المركزية الإدارية. فقام بإرسال حالت محمد سعيد أحد كبار موظفي الباب العالي الى الوالي المملوكي في بغداد سليمان باشا الصغير(1807- 1810) ليفاوضه بشأن تخليه عن حكم الإيالة بحجة أنه لا يقوم بتسديد الأموال التي يفترض به دفعها الى استانبول بصورة منتظمة.

---

(1) آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص327.

(2) البراقي، سبق ذكره، ص512-513.

(3) نفسه، ص513.

فلما قابل مبعوث السلطان سليمان باشا والي بغداد عرض عليه دفع وارادات الإيالة السنوية الى العاصمة العثمانية دون تأخير، أو التخلي عن منصبه. ولما لم يلق من الباشا تجاوباً انسحب حالت محمد سعيد نحو الموصل، وانشغل بجمع قوات كبيرة لإجبار والي بغداد على ترك منصبه، كانت تتألف من قوة عسكرية ساهم بها محمود باشا الجليلي والي الموصل، وأخرى من الأمير الباباني عبد الرحمن باشا، وقوات عشائرية أخرى وبعض رجال المماليك الحانقين على سليمان باشا الصغير. وقد سارت هذه القوات التي بلغ تعدادها خمسة عشر ألف مقاتل نحو الجنوب، واصطدمت بوالي بغداد سليمان باشا في 5 تشرين الأول 1810، الذي تفرقت عنه قواته بعد بدء المعركة، مما دفعه الى الفرار، فعبر نهر ديالى باتجاه الجنوب " وهناك قتلته قبائل شمر طوقة "[1].

على أن السور المحيط بمدينة النجف، وهو سورها السادس الذي أنفق على بنائه الصدر الأعظم الإيراني محمد حسين خان العلاف، حال منذ اكتماله في سنة 1226هـ-1811م دون استمرار الهجمات الوهابية على المدينة، إذ يبدو أن الوهابيين قدموا في تلك السنة الى مناطق الحلة وكربلاء، وقتلوا عدداً من المسافرين والزائرين الإيرانيين الوافدين على كربلاء والنجف، إلا أن النجف سلمت منهم بفضل مناعة سورها، وحرص أبنائها، وعلى رأسهم الثلة التي أشرنا إليها فيما سبق من علماء الدين، على حراسة مدينتهم، فقد " كان السيد [محمد جواد] العاملي يتناوب مع العلماء في حفظ سور مدينة النجف وتشجيع المرابطين، ويقال بأن السيد مرّ على المرابطين ليلة من الليالي وهم يشتغلون بضرب الدف واللهو فنهاهم، ثم عاد فرآهم نائمين فسأل قائدهم، فقال: إنما كان يوقظهم هذا الدف، قال: يا بني دقوا على طبيلتكم دقوا فإنها عبادة"[2].

---

(1) لونكريك، سبق ذكره، ص273.

(2) العقيلي، سبق ذكره، ج2،ص398.

الفصل الثالث
النجف.. أدوار ومواقف سياسية خارجية وداخلية

أولاً: أدوار سياسية خارجية مبكرة

برزت شخصية الشيخ جعفر كاشف الغطاء من خلال أدائه لأدوار عديدة اجتماعية وأمنية وسياسية لم تقتصر على النجف ومحيط الإيالة العثمانية التي تتبعها كما تبين لنا، فضلاً عن المكانة العلمية التي تبوأها كواحد من أكبر العلماء المجتهدين. وقد أثبت الشيخ في كل مرة تصدى فيها لشأن من الشؤون العامة، أنه كان قيادياً وفقيهاً وقاضياً ودبلوماسياً بارعاً، يتجلى ذلك في إدارته للنجف والحفاظ عليها خلال حقبة عصيبة مرت بها المدينة أمنياً واجتماعياً وسياسياً، ويتضح من مكانته بين العلماء المجتهدين في النجف، الذين أناطوا به مهمة أداء الوظيفة السياسية القضائية لما يمكن أن ندعوه بـ(دويلة) النجف التي اتضحت معالمها خلال ربع القرن الأخير من حياة الشيخ. وتجلت شخصيته القيادية كذلك في حواره الفكري مع الوهابيين ودبلوماسيته مع إمارتهم، الذي نجح في منع غزوات الوهابيين من الوصول الى النجف لحقبة من الزمن. وقد ترسخت مرجعية الشيخ كاشف الغطاء الدينية بعد وفاة السيد محمد مهدي بحر العلوم في سنة 1797، وتعزز معها دوره القيادي السياسي، فقد ذكر صاحب كتاب قصص العلماء أن الشيخ جعفر كاشف الغطاء " قد أذن .. لفتح علي شاه بالسلطنة وجعله نائباً عنه لكن بعدة شروط: أن يكون في كل فوج من الجيش مؤذن وإمام جماعة يعظهم يوماً في الإسبوع ويعلمهم المسائل "[1]، الأمر الذي يشير الى (ولايته العامة) على المسلمين. وفي الوقت الذي نرى فيه أن توجه القاجاريين، لاسيما فتح علي شاه، كان آنذاك نحو احتواء العلماء والتقرب منهم حتى عن طريق المصاهرة[2] لترسيخ سلطتهم وضمان بقائهم على رأسها، أكثر من كونه إيماناً حقيقياً

---

(1) التنكابني، الميرزا محمد بن سليمان، قصص العلماء ورسالة سبيل النجاة، ترجمة الشيخ مالك وهبي، منشورات ذوي القربى، ط1، قم 1384، ص324-325.

(2) ينظر: كوثراني، وجيه، الفقيه والسلطان .. جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية- القاجارية والدولة العثمانية، ط2، دار الطليعة، بيروت 2001، ص128.

بدور العلماء القيادي الشامل وولايتهم العامة لشؤون المسلمين، فان ما نقله صاحب كتاب قصص العلماء يشير، وهو على قدر عال من الصحة دل عليه واقع الحال وسياق الحوادث، الى المكانة التي أحرزها الشيخ جعفر كاشف الغطاء لدى الشاه الإيراني. كما يبدو أن مثل هذه المكانة قد حظي بها الشيخ أيضاً لدى السلطان العثماني بمساعي القاجاريين في إيران، كما يروي بعض رجال أسرة كاشف الغطاء، حيث أن السلطان العثماني " بعث له بأمان فيه مزيد إعظام واحترام للشيخ الكبير، وأن لا يتعرض له بسوء من الناس أحد خصوصاً الوزير[والي بغداد].. "[1].

ويبدو أن المنزلة الرفيعة التي أحرزها الشيخ جعفر كاشف الغطاء لدى الدولتين الإيرانية والعثمانية، مكنته من لعب أدوار سياسية إصلاحية بينهما. وكانت العلاقات بين هاتين الدولتين قد مرت بمرحلة من الإستقرار أو شبه الإستقرار دام ما يربو على عقدين من الزمان، قبل أن تعود المشاكل بينهما لتبرز من جديد مع ظهور إسرة قوية حاكمة في إيران سنة 1795 لها طموحاتها ومطامعها هي الأسرة القاجارية. وقد ظهرت هذه المشاكل في الوقت الذي كانت تسير فيه سياسة الدولة العثمانية بشأن علاقاتها مع إيران باتجاه التهدئة فيما يبدو، فقد منعت استانبول والي بغداد المملوكي علي باشا (1802- 1807) من التوغل في الأراضي الإيرانية، حرصاً منها على استقرار العلاقات مع إيران، وأمرته بمغادرتها بعد أن دخلها في سنة 1804 واستولى على كرمانشاه بسبب ما سمعه عن نوايا إيرانية لاحتلال بغداد بعد الإختلاف مع واليها بشأن تعيين متصرف لسنجق السليمانية[2]. وقد خلّف دخول قوات والي بغداد علي باشا الى الأراضي الإيرانية، عدد كبير من أسرى تلك القوات لدى الإيرانيين، كان

---

(1) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص82.

(2) للتفاصيل: سليمان فائق بك، تاريخ بغداد، نقله الى العربية موسى كاظم نورس، مطبعة المعارف، بغداد 1962، ص31؛ الكركوكلي، الشيخ رسول، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، نقله عن التركية موسى كاظم نورس، أعادت طبعه مطبعة أمير، قم 1413هـ، ص234-236.

بينهم سليمان باشا كهية والي بغداد، فكلف الوالي علي باشا الشيخ جعفر كاشف الغطاء للتوسط لدى فتح علي شاه القاجاري وإبنه محمد علي ميرزا حاكم منطقة كرمانشاه لإطلاق سراح الأسرى، فتصدى الشيخ لإنجاز هذه المهمة، ونجح فيها بعد أن فشلت جهود بذلها العثمانيون قبل ذلك لحل هذه المشكلة، فقد استقبله فتح علي شاه في طهران وقبل وساطته وأكرمه وأطق سراح الأسرى العثمانيين[1].

وقد أدى الشيخ موسى بعد وفاة أبيه الشيخ جعفر كاشف الغطاء أدواراً متشابهة، على الصعد كافة، للأدوار التي أداها والده، كان منها، على الصعيد السياسي، وساطته سنة 1821 بين والي بغداد المملوكي داود باشا وبين الشهزاده(إبن الشاه) محمد علي ميرزا حاكم كرمانشاه في الحرب التي قامت بينهما في تلك السنة، للمكانة الرفيعة، الدينية والسياسية التي كان يتبوؤها الشيخ موسى كاشف الغطاء لدى الإيرانيين والعثمانيين معاً. وقد تضافرت هذه الوساطة مع بواعث عديدة وعوامل موضوعية كثيرة في إبرام معاهدة أرضروم في سنة 1823 بين إيران والدولة العثمانية، على الرغم من أن حرباً أخرى بين داود باشا ومحمد حسين ميرزا نجل محمد علي ميرزا نشبت في سنة 1822 بعد تلك الوساطة.

وجدير بالذكر أن علاقات إيران مع الدولة العثمانية شابها التوتر مع وصول داود باشا الى منصب باشوية بغداد في سنة 1816، ووصلت في عهده بعض المشاكل الصغيرة والنزاعات العسكرية المحدودة التي كانت تحدث من قبل الى غزوات ومواجهات عسكرية واسعة[2]. وربما كان حزم داود باشا عاملاً من العوامل التي ساعدت على تأجيجها. ففي سنة 1817 اقتربت جيوش محمد علي ميرزا التي كانت تصاحبها قوات محمود الباباني، المطالب بحكم السليمانية والمدعوم من قبل إيران، من

(1) العقيلي، سبق ذكره، ج2،ص391.

(2) للتفاصيل: سليمان فائق بك، سبق ذكره، ص42-77.

مدينة كركوك، وكادت تصطدم مع الجيش الذي أعده داود باشا لولا اتفاق سريع بين الطرفين يقضي بتلبية المطالب الإيرانية المتمثلة بإعادة محمود بابان الى منصب متصرف سنجق السليمانية، مما حدا بالقوات الإيرانية على الانسحاب نحو أراضيها[1].

إلا أن نطاق المواجهات العثمانية الإيرانية اتسع منذ سنة 1821، وتعددت جبهاته، الأمر الذي كان يعكس آنذاك توتراً شديداً في العلاقات بين إيران والدولة العثمانية، لم تخرج أسبابه عن نطاق الشكوى من المعاملة السيئة التي كان يلقاها الحجاج الإيرانيون في طريقهم الى الحجاز، وزوارهم الوافدون على العتبات المقدسة في العراق، وعن دائرة الإختلاف على الحدود، والتنازع على ملكية بعض المدن والمناطق كمنطقة السليمانية التي يرى الإيرانيون أنها عائدة لهم، ويحاولون استرجاعها من قبضة الحكم العثماني، بعد أن يمهدوا لذلك بجعلها منطقة نفوذ لهم، لذلك دأبوا على التدخل في شؤونها، وفي أمر تعيين من يتولى منصب متصرف سنجق بابان(السليمانية). وفي سنة 1821 أدت الخلافات حول تابعية قبيلتين كرديتين الى أن تتوغل قوات الشاهزادة عباس ميرزا، ولي العهد الإيراني وحاكم أذربيجان، في أراضي ولاية أرضروم العثمانية وتحتل المناطق الحدودية المهمة فيها، ومن بينها قلعتا توبراك وآق سراي، بعد أن أحرزت انتصارات كبيرة على الجيش العثماني.

وقد دفع ذلك استانبول الى أن توعز الى داود باشا والي بغداد بمهاجمة الأراضي الإيرانية بغية تخفيف ضغط الإيرانيين على أرضروم[2]. وبالمقابل كانت للشاهزادة محمد علي ميرزا حاكم كرمانشاه بواعث عديدة في الوقت نفسه تحفزه هو الآخر على مواجهة داود باشا، كموضوع السليمانية، وسوء معاملة الحجاج والزوار الإيرانيين، فبادر أولاً الى دعم قوات كردية توجهت لمهاجمة خانقين، كان على رأسها عبد الله بابان

---

(1) لتفاصيل أكثر:الكركوكلي، سبق ذكره، ص284-286.

(2) أداموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمه عن الروسية الدكتور هاشم صالح التكريتي، ج2، مطبعة التعليم العالي، البصرة 1989، ص152.

ومحمد بابان. ثم دخلت قواته أراضي إيالة بغداد ونصبت عبد الله باشا حاكماً على السليمانية. واقتربت قوات محمد علي ميرزا بعد ذلك من مدينة بغداد، وعسكرت بالقرب منها لبضعة أسابيع. إلا أن التفشي الحاد للهيضة بين صفوف القوات الإيرانية، وإصابة الشاهزادة محمد علي ميرزا نفسه بالوباء، كان عاملاً رئيساً في انسحاب الإيرانيين، بعد صلح عقدوه مع داود باشا يقضي بتسوية المشاكل بين الطرفين، وإقرار تعيين عبد الله بابان متصرفاً للسليمانية.

وفي الوقت الذي اختلفت فيه المصادر حول البادئ بطلب الصلح لإيقاف حرب سنة 1821، هل هو داود باشا أم محمد علي ميرزا [1]؟ فان الدلائل التاريخية وتطورات الحوادث آنذاك بين إيران والدولة العثمانية، ومعاركهما على حدود إيالتي بغداد وأرضروم العثمانيتين مع إيران، والتي أوصلت قوات محمد علي ميرزا الى مشارف بغداد، تشير الى أن داود باشا هو من بادر الى طلب الصلح. كما تشير، في الوقت نفسه، الى أن الشيخ موسى بن الشيخ جعفر كاشف الغطاء ربما كان عاملاً من بين عوامل واقعية عديدة أخرى، أسست لإبرام هذا الصلح، ومهدت بعد ذلك لعقد معاهدة أرضروم سنة 1823، وهي المعاهدة التي انتهت بعدها الحروب الكبيرة بين الدولتين الإيرانية والعثمانية.

ومما هو جدير بالذكر أيضاً أن صلح سنة 1821 لم يدم طويلاً، فقد استؤنفت المعارك بين الإيرانيين والعثمانيين في سنة 1822 في أرضروم، وأحرزت فيها قوات الشاهزادة عباس ميرزا انتصارات جديدة. كما أحرز الإيرانيون بقيادة محمد حسين ميرزا، الذي تولى حكم كرمانشاه خلفاً لوالده محمد علي ميرزا الذي توفي بالهيضة، انتصارات أخرى على قوات داود باشا والي بغداد، واقتربت قواتهم هذه المرة أيضاً من

---

(1) ينظر: نوار، الدكتور عبد العزيز سليمان، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1968، ص 181.

بغداد، إلا أنها اضطرت للتراجع للسبب نفسه الذي أدى لانسحابها في المرة السابقة. ومع إحراز الإيرانيين لتلك الانتصارات التي استمرت حتى سنة 1823، بادر الشاهزادة عباس ميرزا الى عرض الصلح على والي أرضروم، فاستجاب العثمانيون لهذا العرض، وبدأت المباحثات التي أدت الى عقد معاهدة أرضروم 1823، بعد أن أدرك الجانبان الإيراني والعثماني، كما يقول المؤرخ الإيراني المعاصر علي أصغر شميم، ضرورة حل المشاكل والأزمات السياسية القائمة بينهما للوقوف بوجه ضغوط الدول الكبرى وأطماعها الاستعمارية لاسيما بريطانيا وروسيا[1].

ثانياً: تصدي النجف لحركة الإستعمار الأوربي للبلاد الإسلامية

أصبح للنجف حضور في المشهد السياسي، كما تبين لنا، منذ أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر بفضل نشاطات الشيخ جعفر كاشف الغطاء الدؤوبة في مختلف مجالات الحياة العامة، وتنامي دور النجف العلمي والفكري على يد علمائها. وقد تميزت نشاطات ثلة من أولئك العلماء بإتجاهاتها التي ترمي الى النهوض بمستوى الحياة العامة للمجتمعات الإسلامية، واضطلاع الفقهاء المجتهدين الجامعين للشرائط[2] بعبء هذه المهمة التي يعد القيام بها بالنيابة عن الإمام الغائب محمد بن الحسن المهدي(ع). وهو توجه يجسد رأي جمهور كبير من علماء الشيعة بدءاً من إبن إدريس الحلي (ت 598هـ- 1201م) مروراً بالمحقق الكركي(ت 940هـ- 1533م)، وانتهاءً بعلماء عصر الشيخ جعفر كاشف الغطاء. فقد كان أحد فقهاء هذا

---

(1) شميم، علي اصغر، ايران در دورهء سلطنت قاجار، چاب سوم ، انتشارات زرياب، تهران 1384، ص307.

(2) الفقيه الجامع للشرائط، هو الفقيه المؤمن العادل العالم بالقرآن والسنة والإجماع والقواعد الكلامية وشرائط الحدود والبرهان وعلوم اللغة والنحو والصرف والناسخ والمنسوخ والتعارض والترجيح والجرح والتعديل وأحوال الرواة والقدرة على استنباط الفروع من الأصول، وأن يكون ذا ذاكرة قوية لا يغلب عليه النسيان.

العصر يرى " أن الإمامة وولاية الفقيه موجودة أصلاً في الفقه الإسلامي، وتشكيل الحكومة على وفقها تجسيد للفلسفة العملية للفقه التام لجميع جوانب الحياة "[1]. ولما كان للفقيه المجتهد الجامع للشرائط مثل هذه الولاية، التي مارسها الفقهاء منذ عهد الصفويين ذلك أن الشاه طهماسب قد اعترف للمحقق الكركي " بحقه في الملك، قائلاً: لأنك النائب عن الإمام وإنما أكون من عمالك أقوم بأوامرك ونواهيك "[2]، فإن الشيخ جعفر كاشف الغطاء مارس تلك الولاية التي كان يرى، ومعه فقهاء مجتهدون معاصرون له، بأنها من واجبات الفقيه، ذلك أن الحاكم، كما يرى الشيخ، إنما يتولى السلطة ويقوم بها بإجازة من الفقيه الجامع للشرائط.

وكانت ممارسة الشيخ جعفر كاشف الغطاء للولاية العامة في شؤون كان يقوم بأدائها الحاكم قد اتخذت جوانب عديدة تطرقنا إليها من قبل، وتجاوزتها الى جوانب أخرى، نتناولها في هذا المبحث، تتعلق بالتصدي للأطماع الإستعمارية للدول الأوربية كأطماع بريطانيا وروسيا، على عهده، في إيران. فقد واجهت إيران ضغوطاً عسكرية روسية، ثم بريطانية منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، ففي سنة 1804 تجاوزت القوات الروسية، التي كانت مجهزة بالمعدات العسكرية الحديثة التي لا تمتلكها إيران، الأراضي الإيرانية واستولت على مدن إيرانية في إقليم أذربيجان، كان أهمها مدينة كنجه التي تعرض أهلها لمذابح قام بها الغزاة الروس. وقد حاول الإيرانيون، الذين كانت تنقصهم المعدات العسكرية والتدريب العسكري الجيد، صد ذلك الإعتداء، إلا أن قواتهم اندحرت أمام الجيش الروسي. وقد واصل الروس انتصاراتهم على الإيرانيين، واحتلوا مدناً مهمة إيرانية أخرى في سنة 1806. واستغرق سعي إيران لمراجعة أسباب خساراتها المتكررة أمام الروس وإعداد نفسها لاستعادة أراضيها المحتلة بضع سنين، قبل أن تقدم قواتها في سنة 1812 على مباغتة الروس بهجوم كبير،

---

(1) حمزة، سبق ذكره، ص114.

(2) نفسه، ص112-113.

إلا أن الروس ما لبثوا أن استعادوا زمام المبادرة وصدوا هجوم الإيرانيين، بل كبدوهم هزائم منكرة، الأمر الذي حدا بفتح علي شاه على طلب الصلح من روسيا، والإذعان للشروط القاسية التي فرضتها روسيا لقبوله، لتعقد بعد ذلك بينهما معاهدة(كلستان) في 13 تشرين الأول 1813 المذلة للإيرانيين[1].

وفي غمرة الإعتداءات الروسية على إيران التي استغرقت بضعة أعوام، ومحاولات إيران دفعها والتصدي لها، كان للنجف دور في مواجهة تلك الإعتداءات على الأراضي الإسلامية واستنهاض المسلمين لردها. فقد أفتى علماء النجف في سنة 1809، رداً على سؤال حمله إليهم، والى علماء قم وكربلاء أيضاً، وفد من العاصمة طهران، بوجوب قتال الروس ودفع عدوانهم عن أراضي المسلمين وجوباً عينياً على كل فرد من المسلمين[2]. وكان الشيخ جعفر كاشف الغطاء في طليعة علماء النجف الذين أفتوا بوجوب قتال الروس، ثم ما لبث أن أذن الشيخ كاشف الغطاء " لفتح علي شاه القاجاري بإدارة معركة تحرير الأراضي الإيرانية في الشمال المحتلة من قبل روسيا القيصرية "[3]. وخلال استعدادات الإيرانيين لتسليح وتنظيم قواتهم بغية ردّ العدوان الروسي وتحرير الأراضي الإيرانية، قام الشيخ جعفر كاشف الغطاء بتأليف كتاب في الجهاد أرسله الى ولي العهد الإيراني الشاهزادة عباس ميرزا حاكم أذربيجان وقائد القوات الإيرانية في جبهات الحرب مع روسيا. وقد عنون الشيخ كتابه بـ(غاية المراد في أحكام الجهاد)، أو (الحسام البتار في قتال الكفار). وقد أرخ الشيخ محمد علي بن

---

(1) للتفاصيل: العميدي، مسلم محمد حمزة، عباس ميرزا ودوره في تحديث إيران 1798-1833م، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة بغداد، 2011، ص88-90.

(2) ينظر: أبو صبيع، سيف نجاح مرزة، تاريخ النجف الفكري في عهد المماليك(1163-1247هـ/ 1750-1831م) ،رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية 2005، ص60.

(3) حمزة، سبق ذكره، ص113.

حسين الأعسم النجفي (ت 1233هـ- 1817م) تأليف الكتاب في آخر بيت من أبيات شعرية يمتدح فيها الشيخ جعفر، قال فيها:

أمعوّدين الضرب فوق الهام ... والحافظين لبيضة الإسلام
ضامين يسقون الدماء سيوفهم ... لا يشربون الماء وهي ظوامي
ويحرمون لدى الجهاد نساءهم ... في طهرهن وهن غير حرام
والشيخ طال له البقاء أعانهم ... بمصنف لأخي الفخار السامي
خذها إليك أبا المعالي إنها ... قول الإمام عليه ألف سلام
إن لم يخاطبك الإمام به فقد ... وافاك ينطق عن لسان إمام
ولقد أتى تاريخه(يكفيك عن ... سبعين الف مقاتل بكلام)[1]

1227هـ-1812م

وقد استثمرت إيران فتاوى الجهاد الصادرة عن علماء النجف، وغيرهم من العلماء، في حربها التي تجددت مع روسيا خلال السنوات 1826- 1828. وقد تأججت تلك الحرب، التي انتهت بعد معاهدة تركمنچاي بين إيران وروسيا في 22 شباط 1828، بفعل عوامل كثيرة، أهمها عدم تحديد الحدود بين الدولتين بشكل واضح في معاهدة گلستان سنة 1813، وسعى بعض الحكام المحليين في الأقاليم الإيرانية المواجهة للروس لإشعال فتيل الحرب لتحقيق مصالح ذاتية، وقيام آخرين من هؤلاء باعتداءات على الجانب الروسي، الأمر الذي جعل الروس يعتقدون بنقض الإيرانيين لمعاهدة گلستان، ويقدمون على التوغل في بعض الأراضي الإيرانية واحتلالها. ومقابل ذلك كان فتح علي شاه يلقى تشجيعاً من المقربين منه على تجديد الحرب مع روسيا، بعد أن وصلته شكاوى المسلمين في القوقاز من مظالم الروس. فتهيأت الأذهان في إيران لخوض حرب جديدة مع روسيا تباركها دعوات الجهاد من

(1) العقيلي، سبق ذكره، ج2،ص399-400.

قبل بعض علماء الدين.

أخذ عباس ميرزا يستعد لمجابهة الروس مرة أخرى، لاسيما بعد أن تقوى مركزه بفضل انتصاراته، وانتصارات أخيه محمد علي ميرزا، على العثمانيين خلال السنوات 1821-1823، واهتمامه بتطوير الجيش الإيراني وتسليحه بالمدافع الحديثة من مصنع أقامه لإنتاجها[1]. ولم يقدم عباس ميرزا على الشروع بالحرب مع روسيا، رداً على نقضها لمعاهدة گلستان واحتلالها لأراض إيرانية جديدة، إلا بعد عدة إجراءات اتخذها لكي لا يقع في الأخطاء التي وقع فيها خلال الحرب السابقة مع الروس، فأخذ بوضع الخطط العسكرية وتهيئة أذهان الإيرانيين للحرب، واستثارة حماسهم ومشاعرهم الدينية. وفي هذا الإطار أمر والده فتح علي شاه " بأن تطبع رسالة خاصة بالفارسية عن الجهاد وأحكامه وفوائده نشرت بإسم رسالة جهادية (رسالة الجهاد) "[2]. ويبدو أن هذه الرسالة، التي كلف الشاه أحد علماء الدين المقربين منه ومن إبنه عباس ميرزا، بإعدادها وطبعها، كانت تلخيصاً لفتاوى علماء النجف وكربلاء وقم السابقة بشأن جهاد الروس[3]، أو أنها كانت ترجمة فارسية لكتاب الجهاد (غاية المراد في أحكام الجهاد)، الذي ذكرنا من قبل أن الشيخ جعفر كاشف الغطاء كان قد ألفه في سنة 1812 وأرسله الى فتح علي شاه، أو جمعت كلاهما معاً.

---

(1) للتفاصيل: العميدي، سبق ذكره، ص170-185.

(2) أحمد، كمال مظهر، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1985، ص65.

(3) ينظر: أبو صبيع، سبق ذكره، ص59-60.

ثالثاً: النجف.. مشاهد ومواقف سياسية

أخذت وتيرة تفاعل النجف مع الأوضاع السياسية الداخلية في العراق بالتصاعد، مع تعاظم دور النجف العلمي والفكري وحضورها في المشهد السياسي الإسلامي المناهض لبواكير حركة الاستعمار الأوربي للبلاد الإسلامية بفضل نشاطات ثلة من علمائها، كان على رأسهم الشيخ جعفر كاشف الغطاء. كما أن تفاعل النجف مع الشأن السياسي الداخلي كان يتعلق، في جانب مهم آخر من بواعثه، بتزايد اهتمام العثمانيين بالنجف لأسباب عديدة كان في مقدمتها توجه الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني (1808- 1839) نحو المركزية الإدارية. وقد اقتضى ذلك التوجه أن تتعامل الدولة مع إيالاتها ومع المدن والمناطق التي تتبع هذه الإيالات، ومنها مدينة النجف التابعة لإيالة بغداد، تعاملاً إدارياً مباشراً، لتصبح النجف بذلك في مواجهة مباشرة مع الأنظمة والقوانين العثمانية، ومع ممارسات الإداريين والحكام العثمانيين بدءاً من(مدير القصبة)، وهو الموظف الرسمي العثماني المكلف بإدارة شؤونها والذي استحدثت وظيفته لأول مرة في سنة 1851، وانتهاءً بالسلطان العثماني. فضلاً عن ذلك، فان العثمانيين أدركوا، ربما منذ أن عقد نادر شاه مؤتمره في النجف في سنة 1743، أهمية هذه المدينة ليس في شأن العلم والدراسات الدينية فحسب، بل في الشأن السياسي أيضاً، من خلال مواقف ومشاهد سياسية أدى فيها علماء النجف أدواراً بارزة تخطت حدود النجف وإيالة بغداد، وحدود الدولة العثمانية أيضاً.

إن بدايات ذلك التفاعل للنجف مع شؤون السياسة يقترن مع بدايات حقبة الحكم العثماني المباشر لإيالة بغداد. فحينما أنهت الدولة العثمانية حكم داود باشا آخر الولاة المماليك في بغداد، نشبت عدة حركات مناهضة للوالي العثماني علي رضا باشا اللاظ(1831-1842) الوالي الجديد الذي بعثته استانبول لينهي حكم الولاة المماليك في بغداد، كان منها حركة مفتي بغداد عبد الغني جميل سنة 1831، وحركة متسلم

البصرة السابق عبد العزيز باشا سنة 1833[1]. وفي الوقت الذي لا يمكننا أن نرصد وجود هدف مشترك لحركات (التمرد) تلك، فان نشوبها حال أن شرعت الدولة العثمانية ببسط حكمها المباشر على إيالة بغداد، ربما يؤشر، في الوقت نفسه، تطلعاً (وطنياً)، أو في الأقل بصيصاً منه، يبتغي التخلص من جزء من أعباء الحكم العثماني الثقيلة على العراقيين، وهو العبء المتعلق بحصر منصب والي بغداد بالأتراك أو غير العراقيين والعرب عموماً، دون العراقيين.

ويندرج في إطار هذا التطلع الوطني، في حال وجوده في تلك الحقبة تحديداً، ما طالب به وجهاء إجتماعيون في النجف وكربلاء وبغداد من تنصيب وال عربي في بغداد بدلاً من الوالي التركي. وهو موقف يؤشر، في حال ثبوت صحته، بداية وعي وطني وقومي في مدن إيالة بغداد الرئيسة الثلاث هذه. ففي سنة 1833 وجه هؤلاء الوجهاء التماساً الى السلطان العثماني محمود الثاني، عن طريق والي الموصل يحيى باشا الجليلي، يطلبون فيه تعيين وال عربي لإيالة بغداد. وأوضحوا فيه إن عدم استقرار أوضاع الإيالة والاضطرابات التي حدثت وتحدث فيها ناجم عن تعيين ولاة غرباء عنها، بعيدين عن إدارك مشاعر أبنائها وتطلعاتهم التي لا تتجاوز إطار الحكم العثماني[2].

وإذا ما تجاوزنا ذلك الى أمر آخر يقع ضمن المشاهد السياسية التي كانت النجف طرفاً فيها مقابل العثمانيين، فلابد أن نشير الى موضوع ديني حمل أبعاداً سياسية، هو موضوع الدعوة الى (البابية) في النجف وكربلاء التي قام بها الشيخ علي البسطامي مبعوث علي محمد الشيرازي مؤسس الحركة البابية، وما اعقب ذلك من محاكمته في مجلس للعلماء السنة والشيعة عقده محمد نجيب باشا والي بغداد في سنة 1845. وفي الوقت الذي لم يكن فيه تعامل علماء النجف مع الدعوة البابية يخرج عن اعتبارها حركة

---

(1) يراجع: لونكريك، سبق ذكره، ص339.

(2) ينظر: ويسين، سبق ذكره، ص33.

مارقة عن الدين، يكفّر من يعتنقها، فان دعوة محمد نجيب باشا لعلماء النجف، وعلى رأسهم الشيخين حسن كاشف الغطاء ومحمد حسن صاحب الجواهر، الى مجلس محاكمة البسطامي في بغداد، كانت في الوقت نفسه شأناً سياسياً ذا أبعاد متعددة كان علماء النجف طرفاً مهماً فيه.

وكان البسطامي حمل دعوة علي محمد الشيرازي الى علماء كربلاء والنجف لكي يتبعوه ويعتنقوا أفكاره، وبعد أن أدى مهمته في كربلاء جاء الى النجف، وفيها قصد الشيخ حسن بن الشيخ جعفر كاشف الغطاء فأهمل أمره ولم يعتن به[1]. وذهب الى مجلس الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر عارضاً على الشيخ والذين حضروا مجلسه التصديق بدعوة الباب الشيرازي، " فهب الحاضرون كلهم على البسطامي وأخذوا يهينونه إهانة بالغة ثم أوثقوه بالقيود وكتبوا بكفره محضراً وقعوه جميعاً وسلموه الى الحكومة متهمين إياه بهدم الإسلام والقدح في الرسول وتحريك الفتنة. وسيق البسطامي مخفوراً الى بغداد "[2]. ولما عرض موضوعه على الوالي نجيب باشا أمر بعقد مجلس خاص لمحاكمته مؤلف من علماء السنة والشيعة. وجاء مندوب الوالي الى النجف " وبيده أمر مؤكد على جلب علماء النجف الى بغداد عموماً، وخصوصاً العالمين المنحصر فيهما أمر التقليد صاحب الجواهر والشيخ [حسن كاشف الغطاء]... "[3]. واستقر رأي مجموعة من علماء النجف اجتمعوا لهذا الغرض أن يسافر الشيخ حسن كاشف الغطاء ومعه " عشرون شخصاً من لحمته وغيرهم وأن يتخلف صاحب الجواهر لمصالح عديدة من كون الشيخ أشد ارتباطاً بالوالي ..."[4]. ولما وصل الشيخ حسن الى بغداد حضر المجلس الذي عقده الوالي للعلماء السنة والشيعة، من بغداد

---

(1) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص317.

(2) الوردي، سبق ذكره، ج2، ص148-149.

(3) كاشف الغطاء، سبق ذكره، ص318.

(4) المصدر والصفحة أنفسهما.

والنجف وكربلاء والكاظمية، وكان حضوره متميزاً، فقد أفتى أبو الثناء الآلوسي مفتي بغداد بقتل البسطامي لكفره ولا تقبل منه توبة، إلا أن الشيخ حسن كاشف الغطاء رأى أن يستتاب قبل أن يقتل، فان تاب تقبل توبته، وإلا فيقتل، واستدل على هذا الحكم بكتب الفقه الحنفي. ولما تبين للحاضرين صحة ما حكم به الشيخ كاشف الغطاء وافقوه على حكمه. وكان القنصل الإيراني في بغداد اسماعيل خان حاضراً هذا المجلس.

إن من الملاحظات التي يمكن رصدها عن هذا الموضوع، هي أن المجلس الذي عقد للعلماء السنة والشيعة لإصدار حكم شرعي في قضية من القضايا، ربما كان " أول مجلس من نوعه في العهد العثماني إذ لم يكن مألوفاً في ذلك العهد أن يجتمع علماء الطائفتين في مجلس واحد لمحاكمة متهم، فهذا يعني أن الحكومة اعترفت بمذهب الشيعة اعترافاً رسمياً "[1]. ويمكن القول أيضاً إن تعهد الوالي لهذا المجلس وتقبله للحكم الذي أصدره الشيخ حسن كاشف الغطاء، وبحضور القنصل الإيراني في بغداد، كان لا يخلو من مضامين سياسية ورسائل في هذا الإتجاه أراد الوالي توجيهها لإكثر من جهة في أعقاب المشاكل التي أثارها اقتحامه العسكري لكربلاء في مطلع سنة 1843 لقمع تمرد(اليارامزية)، تلك المشاكل التي تجاوزت النطاق المحلي العراقي وحدود إيران والدولة العثمانية معاً، لتشمل كلاً من بريطانيا وروسيا[2]. كما يبدو أن قيام نجيب باشا بعقد المجلس له علاقة بالمفاوضات الشاقة التي كانت قائمة في أرضروم منذ 18 آذار 1843، والتي استمرت حتى عقد معاهدة أرضروم الثانية في 31 مايس 1847 بين الدولة العثمانية وإيران. فانعقاد هذا المجلس الذي جمع العلماء السنة والشيعة، وقبول الحكم الذي حكم به الشيخ حسن كاشف الغطاء الذي كان هو ووالده وأخوه الشيخ موسى يرتبطان بعلاقات جيدة مع العثمانيين والإيرانيين معاً

(1) الوردي، سبق ذكره، ج2، ص149.

(2) للتفاصيل يراجع:النجار،العلاقات العثمانية القاجارية...، ص60-122.

كانت رسالة تطمين الى الحكومة الإيرانية بتعاون العثمانيين معها في محاربة الحركة البابية التي تسببت في حدوث الاضطرابات في إيران، وهي كذلك رسالة بهذا المعنى للمفاوض الإيراني في مفاوضات أرضروم من نجيب باشا والي بغداد ورجل الدولة الذي كان كل من الباب العالي والخارجية العثمانية والمفاوض العثماني في أرضروم يعتمد على تقاريره وآرائه بشأن تلك المفاوضات[1].

رابعاً: النجفيون والسلطة العثمانية الحاكمة

اتسم التفاعل بين النجفيين والسلطة العثمانية الحاكمة بالفتور بشكل عام منذ أن أحكمت الدولة العثمانية قبضتها على النجف في منتصف القرن التاسع عشر، ذلك أن النجفيين اعتادوا على عدم الخضوع لسطوة سلطة حاكمة خضوعاً مباشراً والامتثال للواجبات والتكاليف التي تلقيها عليهم، والتي تفرضها عادة الحكومات الحديثة التي تقتضي بطبيعتها التدخل في شؤون كثيرة تختص بالأفراد والجماعات معاً، وتفرض على الجميع مسؤوليات تجاهها، مقابل أن تقدم للفرد والمجتمع خدمات عدة تتعلق بالتعليم والصحة والأمن وسواها. على أن الدولة العثمانية لم تكن تؤدي مثل هذه الخدمات للمجتمعات الخاضعة لحكمها كافة قبل عهد (التنظيمات) الذي بدأ سنة 1839، والذي بدأت معه بالتحول من دولة من دول القرون الوسطى الى دولة حديثة لها قوانين وأنظمة ودستور ومؤسسات صحية وتعليمية وخدمية وأمنية وسواها تقدم لمواطنيها خدمات عامة.

إن الفتور في العلاقة بين النجفيين والسلطة العثمانية الحاكمة وصل حدّ الإنفصام وعدم مقدرة كلا الطرفين على احتواء الآخر، إذ يمكننا أن نلاحظ، مثلاً، أن النجفيين

---

(1) للمزيد عن مفاوضات أرضروم بين الدولة العثمانية وإيران يراجع: النجار، جميل موسى، معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة العثمانية وإيران .. دراسة لعلاقات لدولتين خلال حقبة تبلور المعاهدة 1843-1848، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، م6، العدد2، 2011، ص114-137.

بفئاتهم الإجتماعية كافة لم يعملوا في الوظائف الحكومية التي أتاحها وجود الدوائر الرسمية العثمانية التي شرعت الدولة العثمانية بفتحها في مدينتهم منذ منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر ولم تكن تلك الوظائف متاحة لهم[1]، ولم يفتح العثمانيون، كما ذكرنا من قبل، مدارس حديثة تؤهل خريجيها للالتحاق بالوظائف الحكومية[2].

وكان ذلك الفتور في العلاقة بين النجف والسلطة العثمانية يتطور أحياناً الى نوع من التقاطع والصدام لأسباب عديدة تتعلق غالباً بالتكاليف الرسمية الثقيلة كالتجنيد الإجباري، فقد قامت كما يقول لوريمر " في صيف سنة 1877 ثورات خطيرة في كربلاء والنجف ضد سلطة الحكومة التركية تعزى أسبابها الى تجريد الولاية من الجيوش في أعقاب الحرب الروسية التركية "[3]، ورفض أبناء المدينتين الخضوع لعملية التجنيد الإجباري. ففي كربلاء تمرد الكربلائيون الذين جندوا عن طريق القرعة العسكرية وشهروا سلاحهم بوجه السلطة العثمانية، وامتنع أهالي كربلاء عامة عن دفع الضرائب. " وقد حدث في نفس الوقت تقريباً مشاغبات في النجف بعد حدوث انشقاق على الحامية العسكرية التركية هناك. وتراجعت العصابات المحلية المتمردة ... الى الكوفة، حيث أعدوا للدفاع عن أنفسهم بالقوة "[4]. وقد انتهت حوادث النجف تلك بعد أن طلب " حاجي بك حكمدار الحامية العسكرية التركية في النجف " من بعض علماء النجف وبعض شيوخ عشائر الهندية التوسط بينه وبين (الثوار) النجفيين المعتصمين في الكوفة، الذين امتثلوا لعرض الوسطاء بالصلح وأعلنوا خضوعهم للسلطة العثمانية، بعد أن أصدر (الحكمدار) عفواً عاماً عنهم. إلا

---

(1) التكريتي، سبق ذكره، ص31.

(2) يراجع: النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير، ص129-134-161، 340-356.

(3) لوريمر، سبق ذكره، ص2204.

(4) نفسه، ص2205.

أنه يبدو، كما يذكر لوريمر " إن تمرداً آخر أيضاً وقع في النجف ... بسبب جمع القرعة العسكرية وفرض الضرائب، إلا أنه انهار بمجرد وصول مفرزة من الكتيبة التركية في كربلاء، حيث قبض على ثلاثين شخصاً وأودعوا السجن. وفي سنة 1879 رابطت حامية مكونة من أربع بلوكات مشاة في النجف ..."[1].

ومن الجدير بالذكر أن محاولات فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على سكان إيالة بغداد قبل عهد الوالي مدحت باشا قد باءت بالفشل. ولم تنجح تلك المحاولات التي جرت منذ أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر على يد الواليين عمر باشا(1858- 1859) ومحمد نامق باشا في ولايته الثانية(1862- 1867)، في فرض قوانين الخدمة العسكرية وتطبيقها في إيالة بغداد، ولم تفلح إلا في تجنيد عدد قليل من الأشخاص معظمهم من المدانين بأعمال السرقة وشرب الخمر والخروج على القوانين والأنظمة[2]. وفي إطار تلك المحاولات جرى أول إحصاء عثماني لسكان مدينة النجف في سنة 1282هـ- 1865م، تمهيداً لفرض الخدمة العسكرية الإلزامية على النجفيين. وعقب هذا الإحصاء نظمت السلطة العثمانية المحلات السكنية العديدة لمدينة النجف، وحصرتها بأربع محلات، هي: المشراق، والعمارة، والحويش، والبراق، تقع كلها ضمن السور المحيط بالنجف وعينت (مختاراً) لكل محلة منها[3]. ولما تولى مدحت مقاليد الأمور في ولاية بغداد عزم على تطبيق (القرعة العسكرية) وتنفيذ قانون الخدمة الإلزامية في مدينة بغداد أولاً، ثم في بقية مدن الولاية. والقرعة العسكرية تعني تجنيد نسبة معينة سنوياً من الخاضعين للخدمة الإلزامية من مجموع عدد الأشخاص الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية، وذلك عن طريق عملية إجراء القرعة بينهم. وفي الوقت الذي تمكن فيه مدحت باشا من تطبيق القرعة العسكرية في بغداد بعد إخماده

---

(1) نفسه، ص2206.

(2) النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص269.

(3) آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص23.

لاضطرابات حدثت بسبب تطبيقها[1]، فان القرعة العسكرية لم تطبق في النجف إلا في سنة 1877، واقترن تطبيقها بحوادث النجف في تلك السنة التي مرّ بنا ذكرها. ومما يؤكد أن تطبيق القرعة العسكرية في النجف لم يحدث قبل سنة 1877، أن السيد جعفر الخرسان ذكر في قصيدة نظمها عند تطبيق القرعة العسكرية في النجف، أن هذه القرعة لم تكن موجودة في عهد السلطان عبد العزيز، الذي عزل عن الحكم سنة 1876، إذ تقول أبياتها:

نشكو الى الله من خطب ألم بنا ... قد صيّر الأحرار كالأعبد السود
في قرعة لم تكن من قبل أبدعها ... عبد العزيز المولى ابن محمود
هذا الزمان الذي كنا نحاذره ... فيما يحدث كعب وابن مسعود
القول بالحق مردود بأجمعه ... والظلم والجور فيه غير مردود
إن دام هذا ولم يحدث له غَيَرٌ ... لم يبك ميت ولم يفرح بمولود[2]

وفي سنة 1890 حدث ما يدل أيضاً على حالة التقاطع بين النجف والسلطة العثمانية، ففي تلك السنة منعت هذه السلطة بعض المراسيم التي كان يقيمها النجفيون في الأيام العشرة الأولى من شهر محرم من كل عام إحياء لذكرى استشهاد الإمام الحُسين عليه لسلام، فقد أمر قائم مقام النجف بمنع مواكب العزاء، وهي جزء من تلك المراسيم، من دخول الصحن المحيط بمرقد الإمام علي عليه السلام. وعندما فشل النجفيون في إقناعه بالعدول عن رأيه، خالفوا أمره وأدخلوا مواكب العزاء الى صحن المرقد المقدس، فأصدر القائم مقام أوامره بإطلاق النار عليها داخل الصحن، فأدى ذلك الى مقتل إمرأة وعدد من الرجال، فتصدى النجفيون للقوة التي أطلقت النار

(1) للتفاصيل: النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، ص269-277.

(2) العقيلي، سبق ذكره، ج2،ص518. ويلاحظ أننا قمنا بتعديل عجز البيت الأول، الذي أخطأ المؤلف فيما يبدو في نقله، لكي يستقيم الوزن.

وأجبروها على التقهقر واللجوء الى مبنى دار الحكومة في المدينة للإحتماء به[1].

على أن التقاطع بين السلطة العثمانية والنجف بلغ مداه في سنة 1915، وأدى الى طرد السلطة المحلية العثمانية المدينة والعسكرية، وعلى رأسها القائم مقام من المدينة. وظلت النجف تحكم نفسها بنفسها حتى احتلال القوات البريطانية لبغداد في آذار 1917. وكان السبب المباشر في ذلك التطور بين النجف والعثمانيين الحاكمين، هو لجوء بعض الفارين من الخدمة العسكرية الى النجف للإحتماء بها منذ آذار 1915، بعد انكسار القوات العثمانية أمام القوات البريطانية في معركة الشعيبة. وقد بدأت مع وجود هؤلاء في النجف بعض بوادر السخط على الحكم العثماني، فانتشرت في المدينة منشورات تتضمن الدعوة الى قتال العثمانيين وإنهاء حكمهم. ولما تناهى خبرها الى بغداد، أرسل الوالي قوة عسكرية لإلقاء القبض على الفارين من الخدمة العسكرية. وقامت هذه القوة بتعقب هؤلاء من خلال تفتيش البيوت ليلاً ونهاراً بحثاً عن أولئك الفارين. وقد تجاوز بعض أفراد هذه القوة على حرمات البيوت، وجرحوا حياء وعفة عدد من النساء بتحسس صدورهن بحجة التحقق من أنهن لسن برجال متخفين بأزياء النساء، التي كانت تغطي آنذاك حتى وجه المرأة، الأمر الذي فاقم من حنق النجفيين على الحكم العثماني ورجاله، لاسيما أن قائم مقام النجف بهيج بك، وهو شاب استانبولي حازم كان ينزع الى التحديث والتحرر[2]، قد اشتهر بينهم بأنه " كان فظاً غليظاً سيء الإدارة متهوراً خرق السياسة معدوم الكياسة غير ملتزم بدين ولا يركن الى مذهب وقد ضغط على النجفيين حتى كاد أن يستأصل أموالهم بتحميلهم الضرائب الباهظة، وساق الرجال وشردهم بلا جريمة وتعدى كثيراً على الأشراف ومس ببعض الكرامات المقدسة وجار في أعماله كلها وعمل عمل من لا طمع له في الحكم ولا أمل له في البقاء ومن جراء هذه التعديات السيئة والمعاملات القاسية تقطعت -- بالطبع --

---

(1) كمال الدين، سبق ذكره، ص44.

(2) لتفاصيل أكثر: الوردي، سبق ذكره، ج4، ص221.

العلاقات الودية بين النجفيين والأتراك وأدت الى الجفاء والنفرة"[1].

وفي 8 رجب 1333هـ- 22 مايس 1915م اقتحم الفارون من الخدمة العسكرية سور النجف ودخلوا المدينة بعد أن كانوا غادروها لكي لا يقعوا في قبضة القوة العسكرية العثمانية التي أرسلت من بغداد. وهاجموا، بعد أن اشترك عامة النجفيين معهم، القوات العسكرية العثمانية، واستمر القتال لثلاثة أيام تمكن المهاجمون خلالها من اقتحام الثكنة العسكرية والسيطرة عليها بعد أن، كما يقول الشيخ محمد رضا الشبيبي الذي عايش تلك الحادثة، " أذعن من فيها من الجند والضباط وألقوا سلاحهم الى المهاجمين، فأضرم هؤلاء النار في بعض غرف الثكنة، فعند ذلك طلب من الشيلان [مبنى مقر الحكومة] الأمان وفيهم قائممقام النجف بهيج بك وقائد الجند البكباشي وأكثر من مائتي جندي، وفيه أيضاً عمال الحكومة وعيلاتهم جمعاء، فخرجوا بأمان من بعض أشراف البلدة وأعيانها بعد أن أخذ جميع ما لديهم من السلاح والذخيرة وغير ذلك إلا بعض أمتعة كبار المستخدمين وأفرشتهم، وقد ضافهم النجفيون وأكرموهم ...وبلغ عدد من قتل وجرح من الجند نحو عشرين منهم بعض الضباط، وفي الفرار [الفارون من الخدمة العسكرية] والثوار أقل من ذلك، وقتل جماعة من الأطفال والنساء وبعض من لابد له من إثارة الفتنة من الفقراء"[2].

وعلى أثر فراغ النجف من وجود السلطة العثمانية، بعدما أخرج رجالها من المدينة عقب تلك الحوادث[3]، بادر النجفيون الى تشكيل إدارة مدنية، تألفت من رؤساء المحلات الأربع التي كانت تتكون منها مدينتهم فقام هؤلاء بإعلان الأمان " ونادى المنادي بفتح المخازن وتعاطي الأعمال على العادة وبالمحافظة على الأسعار السابقة،

---

(1) آل محبوبة، سبق ذكره، ج1، ص242.

(2) مذكرات الشبيبي(1) ، سبق ذكره، ص204-205.

(3) للتفاصيل عن طريقة مغادرتهم النجف يراجع: آل محبوبة، سبق ذكره، ج2، ص242؛ الوردي، سبق ذكره، ج4، ص222؛ العقيلي، سبق ذكره، ص146.

ورتبوا من جهتهم رجالاً على جباية الأموال والضرائب التي كانت تتقاضاها الحكومة، ولكنهم خفضوا مقادير بعضها الى النصف وأعادوا تنوير البلدة بالغاز وكنس الشوارع "[1].

كانت السلطة العثمانية في بغداد ترغب في تسوية مشكلة النجف بصورة سلمية، ربما بسبب ضغوط الغزو البريطاني للعراق الذي كانت تقوم بمواجهته آنذاك، فبعثت وفداً الى النجف من بعض كبار الموظفين والوجهاء وشيوخ العشائر. وتمكن الوفد من إقناع أعيان النجف الذين اجتمع بهم بعقد تسوية مع السلطة العثمانية في بغداد تقضي بعزل القائم مقام ورئيس البلدية وبعض العسكريين والموظفين المدنيين، على أن يعين قائم مقاماً بالوكالة " يوزباشي الدرك رمضان أفندي المحبوب من قبل النجفيين ... ويتولى ضبط البلد جماعة من الثوار يقوموا مقام الشرطة "[2]، الأمر الذي يعني أن وجود السلطة العثمانية في النجف كان رمزياً لحفظ ماء الوجه، إذ " لم يكن للقائممقام الجديد أي شأن في حكم البلدة، أو نفوذ يعتد به، فكانت النجف مستقلة يحكمها رؤساء المحلات "[3]. واعتقد بعض النجفيين أن غرض الحكومة من وراء الإبقاء على سلطة إسمية لها في النجف، هو " معرفة قوة النجف ومواطن ضعفها عن طريق التقارير التي يبعث بها هذا القائممقام "[4].

---

(1) مذكرات الشبيبي(1)، ص205.

(2) المصدر نفسه

(3) الوردي، سبق ذكره، ج4، ص224.

(4) الأسدي، حسن، ثورة النجف على الانكليز أو الشرارة الأولى لثورة العشرين، دار الحرية للطباعة، بغداد1975، ص88.

الفصل الرابع
النجف والحياة السياسية في إيران

أولاً: مواقف النجف من سياسات ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه

أخذت الحكومة الإيرانية، وعلى رأسها ناصر الدين شاه (1848- 1896) في التوسع بمنح الإمتيازات للدول الكبرى، لاسيما بريطانيا وروسيا، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبدأت هذه الدول، وفي طليعتها هاتان الدولتان، تخوض مع بعضها حالة من الصراع للفوز بأحد الإمتيازات، الأمر الذي انعكس على سياسة الشاه الداخلية، وأثر في أوضاع الإيرانيين خاصة الاقتصادية منها. وقد جاء هذا التوسع في منح الإمتيازات من قبل إيران بعد أن تحولت سياسة روسيا، ومن ثم بريطانيا، تجاه إيران نحو السيطرة على مقدراتها عن طريق تغلغل النفوذ الإقتصادي بدلاً من أسلوب الإحتلال والتدخل العسكري. وفي الوقت الذي لم تنعكس فيه تلك الإمتيازات الممنوحة للأجانب – التي كان يراها الشاه وصدره الأعظم أنها مجرد استثمار لرؤوس الأموال الأجنبية ينعش الإقتصاد الإيراني – على الإيرانيين بالنفع، فقد استمرت حياتهم المعاشية بائسة في ظلها، فإنها في الوقت نفسه أصبحت عاملاً رئيساً في وقوع إيران في شرك الديون الأجنبية ومزيد من منح الإمتيازات للأجانب، ذلك أن سوء السياسة المالية للحكومة القاجارية من جهة، وحالة الإسراف التي عرف بها البلاط القاجاري آنذاك، جعلت كبار تجار البازار وملاكي الأراضي يحجمون عن تلبية التكاليف المالية التي كانت تلقى على عواتقهم، مما دفع الحكومة الإيرانية للإستدانة من الخارج ومنح المزيد من الإمتيازات للأجانب[1].

وقد منح ناصر الدين شاه خلال حقبة حكمه الطويلة امتيازات كثيرة للأجانب، كان معظمها حكراً على الروس والبريطانيين، عدا القليل منها الذي أعطي للفرنسيين. وكان أهم تلك الإمتيازات إمتياز التبغ الذي منح الى البريطاني مازورث تالبوت

---

(1) التكريتي، قحطان جابر اسعد إرحيم التكريتي، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الإيرانية 1905-1911، رسالة ماجستير، جامعة تكريت- كلية التربية 2005، ص36-37.

صاحب شركة الريجي ومستشار رئيس الوزراء البريطاني سالزبوري، وقد وقع هذا الإمتياز الصدر الأعظم أمين السلطان مع تالبوت في سنة 1890 خلال زيارة ناصر الدين شاه الثالثة الى بريطانيا. ونص الإمتياز، الذي تألف من أحد عشر بنداً، على حصر كل الأمور المتعلقة بالتبغ الإيراني (التنباك)، من بيع وشراء وإنتاج وأسعار وضرائب وسواها لشركة الريجي في داخل إيران وخارجها لمدة خمسين سنة. ويعد امتياز التنباك، وما أعقبه من مواقف أدت الى إلغائه وقفتها الأمة الإيرانية وتوجها موقف علماء النجف ممثلاً بفتوى السيد محمد حسن الشيرازي، مفصلاً مهماً من مفاصل تاريخ إيران الحديث، ذلك أن قضية التنباك كانت القاعدة التي استندت إليها الحركة الدستورية الإيرانية التي انبثقت سنة 1905 لمقارعة استبداد الحكام القاجاريين.

كانت البداية التي استهلت بها شركة الريجي عملها في إيران قد نبهت الإيرانيين الى الأبعاد الخطيرة التي ترمي الى تحقيقه الشركة البريطانية، والتي تتعدى هدف تحقيق الأرباح المالية الى الوصول الى مرحلة الهيمنة الإستعمارية والاستغلال الإقتصادي والتحكم بمقدرات البلاد.، فقد فتحت الشركة مقرات لها في طهران وسائر المدن الإيرانية وجهزتها تجهيزاً تاماً، وزودتها بحمايات من المسلحين وأسلحة وعتاد يفوق احتياجها. ووصل الى إيران آلآف من النساء والرجال البريطانيين بحجة إدارة أعمال الشركة. وشرعت النسوة البريطانيات التي استقدمتهن الشركة بنشر الأخلاق الفاسدة والعادات التي تمنعها المجتمعات الإسلامية بين الإيرانيين لاسيما الرجال منهم[1]، الأمر الذي فاقم من النقمة على هذا الإمتياز الذي أعطى الأجانب حق التحكم بانتاج وتصدير التنباك، الذي يمثل جزءاً مهماً من اقتصادهم ومصدر رزق الكثير من الإيرانيين، والتلاعب بأسعاره، وهو مادة التدخين الذي يتعلق بالحياة الخاصة

(1) نفسه، ص43-44.

للكثيرين منهم أيضاً.

وتطورت تلك النقمة الى حركة شعبية واسعة عمت أرجاء إيران، ساندها عدد من علماء الدين في طهران وتبريز وأصفهان وشيراز، كان أبرزهم الميرزا حسن الاشتياني في طهران. وقد عمل هؤلاء العلماء على تأجيج مشاعر الناس ضد امتياز التنباك لما لـه مـن أضرار على اقتصاد الإيرانيين وكرامتهم وثقافتهم وحريتهم، إلا أن جهود إلغاء الإمتياز لم تثمر إلا بعد أن تصدرها موقف السيد محمد حسن الشيرازي، الذي كان واحـداً مـن المراجع الأربعة الكبار في النجف بعد وفاة الشيخ مرتضى الأنصاري سنة 1281هـ-1864م، وهو تلميذ الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر، الـذي كـان بـدوره تلميـذاً للشيخ جعفر كاشف الغطاء. وقد عرف السيد الـشيرازي، الـذي كـان يلقـب بـالميرزا الكبير والمجدد " بالذكاء المفرط والذاكرة القوية، والتنظيم والتحقيق ... وكان معروفاً بتقسيم وقته بين التدريس وإدارة شؤون المسلمين "[1].

ويبدو أن السيد محمد حسن الشيرازي كان يدرك منذ زمـن بعيـد اسـتبداد نـاصر الدين شاه وسوء سياسته ومدى خطورتها على الأوضاع العامة في إيـران، لـذلك كـان ينأى بنفسه عنه. فعندما زار ناصر الدين شاه النجـف في سـنة 1871، اسـتقبله بعـض العلماء في الطريق قبل أن يصل إليها، " فلما دخل النجف حضر جميع العلـماء لزيارتـه " عدا السيد محمد حسن الشيرازي الـذي لم يخـرج لاسـتقباله ولم يـزره، فأرسـل الى كـل واحد مبلغاً من المال فقبله، وأرسل الى السيد الشيرازي أيضاً مبلغاً من المال فلم يقبلـه، " فأرسل الشاه وزيره حسن خان إليه يعاتبـه ويطلـب منـه أن يـزوره فـأبى، فقـال لـه الوزير: لا يمكن أن يجيء الـشاه الى النجـف ولا يـراك، فهـل تترقـب أن يجـيء الـشاه لزيارتك، فقال له: أنا رجل درويش ما لي وللملوك، فقال هذا لا يمكن، ولما ألح عليه، قال: أجتمع معه في الحضرة الشريفة العلوية، فاجتمعا هناك وصافحه الشاه، وقال لـه:

---

(1) حمزة، سبق ذكره، ص106.

تفضل وزر حتى نزور بزيارتك، فتلا... الزيارة وتابعه الشاه وافترقا "[1].

وطالما كان الإهتمام بشؤون المسلمين صفة بارزة للسيد الشيرازي، كما ذكرنا، فإنه لم يغفل عن خطورة امتياز التنباك الذي منحه ناصر الدين شاه الى البريطانيين، على المصالح العليا لإيران والأمة الإيرانية فكتب الى الشاه يحذره من مساوئ عمله هذا، وذكر في رسالته له أن الإمتياز يسمح للأجانب بالتدخل في الشؤون الداخلية الايرانية، وفي اقتصاد الإيرانيين وحياتهم اليومية، وهذا يعني هدم للإقتصاد الوطني وإشاعة المفاسد بين صفوف المجتمع، وإضعاف لاستقلال البلاد وهيبتها[2]. ثم أصدر السيد محمد حسن الشيرازي فتوى بتحريم استعمال التنباك، وعدّ من يخالف الفتوى كمن يحارب الإمام المهدي المنتظر(ع). وترك الإيرانيون على أثرها تدخين التنباك، مما اضطر ناصر الدين شاه الى إلغاء امتياز التنباك في أوائل سنة 1892، بعد أن دفع للشركة البريطانية تعويضاً مالياً عن إلغاء امتيازها، الأمر الذي يؤشر انتصار إرادة الإيرانيين الذين هبوا جميعاً، بعد فتوى السيد الشيرازي، لمواجهة استبداد ناصر الدين شاه، الذي لم يدم حكمه بعد إلغاء امتياز التنباك سوى لأربع سنوات اغتيل بعدها في سنة 1896. وشرع الإيرانيون بعد مرور سنوات قليلة على اغتياله بحركات سياسية أفضت الى قيامهم بالثورة للمطالبة بالدستور في سنة 1905، تلك الثورة التي كان للنجف نصيب وافر فيها، للوصول الى هدف الحد من سلطة الحكم القاجاري المستبدة.

برز دور النجف الفاعل في الحياة السياسية الإيرانية مرة أخرى في السنوات الأولى من القرن العشرين حينما اعترض عدد من علماء النجف، وعلى رأسهم الشيخ محمد الشربياني 1248- 1322هـ(1832-1904م)، على سياسة مظفر الدين شاه

---

(1) أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين العاملي، ج5، ص305 نقلاً عن: العراق في مشاهدات ناصر الدين شاه، ترجمة وتعليق محمد الشيخ هادي الأسدي، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، ط1، 2011، دون ذكر مكان الطبع، ص176.

(2) التكريتي، دور المثقفين...، ص46.

(1896-1907)، وطالبوا الشاه بتعديل سياسته المالية التي أضرت بإيران وفتحت أبوابها للأجانب. فقد أدى الإسراف في الإنفاق الشخصي للشاه، والأموال الكثيرة التي اقترضتها إيران من روسيا الى إعادة تنظيم الكمارك الإيرانية وتنظيمها على أيدي مفوضين أوربيين، والى فرض رسوم على الخمور، التي يحرم أساساً التعامل بها، الأمر الذي دعا علماء النجف وكربلاء للتصدي لسياسات مظفر الدين شاه. وقد حاول الشاه، من خلال القنصل الإيراني في بغداد الذي أرسله مبعوثاً من قبله إليهم، أن يتنصل عن الإشكالات التي أثيرت عليه مدعياً بان الأوضاع في إيران وصلت إليهم أخبارها محرفة. وعلى أثر موقف الشيخ محمد الشربياني وبقية العلماء، نشبت في مدينة تبريز تحركات شعبية مناهضة لبائعي الخمور الأرمن وموظفي الكمارك البلجيكيين، أعقبتها اضطرابات في إصفهان على خلفية الموضوع نفسه، " وقد عزت الحكومة الإيرانية هذه الفتن الى تحريض مجتهدي النجف وكربلاء... وفي أعقاب الإضطرابات أبرق الشاه الى المجتهدين عن طريق القنصل العام الإيراني في بغداد يؤكد لهم أن جميع التدابير التي اتخذتها حكومته هي لمصلحة الدولة الإيرانية"[1].

وكتب الشيخ محمد الشربياني وعلماء آخرون رداً على ذلك، ذكروا فيه للشاه عدم رضاهم عن كل تقليد تقوم به إيران للأساليب الأوربية، وأدانوا بعض تدابير الحكومة الإيرانية غير الحصيفة، وطلبوا من الشاه أن يسارع الى تسديد القروض الروسية، ولا يخفض من قيمة العملة الإيرانية. ويبدو أن الشاه كان يناور هؤلاء العلماء لإدراكه مدى تأثير كلمتهم في المجتمع الإيراني، فردّ بدوره عليهم بعبارات مجاملة ضمنها تقديره لدورهم القيادي في شؤون (الدين)، للتورية كما هو واضح عن رغبته بأن يتركوا شؤون الدولة له. وعلى أثر ذلك أصدر بعض علماء النجف وكربلاء في أواخر سنة 1903(توضيحاً) الى عامة الإيرانيين منعوا فيه مضايقة الرعايا الأجانب، وذكروا فيه

(1) لوريمر، سبق ذكره، ص2239.

أن متابعة بعض المشاكل الداخلية، كبيع الخمور، هو من اختصاص السلطة الحكومية الإيرانية التي تحاول أن تؤدي واجبها فيها بشكل مرض. إلا أن الأمر، فيما يبدو، لم ينته عند هذا الحد، فقد واصل العلماء في النجف، وعلى رأسهم الشيخ محمد الشربياني متابعتهم لسير عمل الحكومة الإيرانية، ونجحوا في إقصاء الصدر الأعظم الإيراني(أتابك) عن منصبه لأنه كان يتبع سياسة لا تتوافق مع التوجهات الدينية.

إلا أن سياسة الحكومة الإيرانية لم تتغير تجاه أولئك العلماء، بوصفهم أعداء، أو مناوئين لها. فقد سعت هذه الحكومة على تحريض الحكومة العثمانية في استانبول عليهم بغرض إبعادهم عن العراق بدعوى أنهم حرّموا أن يسلك الحجاج طريق حائل في سفرهم الى الديار المقدسة أثناء تفاقم حالة العداء بين إبن سعود وإبن رشيد، وذلك لصالح شيخ الكويت وحلفائه البريطانيين، الأمر الذي حدا بالسلطات العثمانية، في حزيران 1904 على تهديد " بعض مجتهدي كربلاء والنجف بالنفي الى المدينة، كما أجرت هذه السلطات استقصاءً سرياً عن علاقاتهم بالدول الأجنبية "[1]. وكان الشيخ محمد الشربياني النجفي قد أفتى في سنة 1318هـ- 1900م بحرمة سلوك الحجاج الطريق البري من النجف الى المدينة، المار بجبل حائل " للأضرار البالغة التي أصابت الحجاج في نفوسهم وأموالهم من تعديات أعراب تلك الصحاري ... وبعد أن تعهد إبن رشيد أمير حائل بالمحافظة على أرواح الحجاج وأموالهم بمعرفة الحكومة العثمانية وافق المجتهد الشربياني وأفتى بإباحة الطريق فاستؤنف السفر فيه "[2].

وكانت وفاة الشيخ محمد الشربياني في 17 رمضان 1322هـ- 9 آب 1904، سبباً رئيساً في تخفيف حدة معارضة علماء النجف وكربلاء لسياسة مظفر الدين شاه[3]، إلا أن عملية دفنه عكست، في الوقت نفسه، مظهراً سياسياً نجفياً مقاوماً لسياسة العسف

---

(1) نفسه، ص2240.

(2) العقيلي، سبق ذكره، ج3، ص71.

(3) يراجع: لوريمر، سبق ذكره، ص2241.

والجور التي اتصف بها الحكم العثماني، فقد منعت السلطة المحلية العثمانية في النجف دفن جنازته في الصحن الحيدري الشريف، تطبيقاً لتعليمات كانت قد صدرت من قبل بمنع عموم الدفن فيه، دون مراعاة لمكانة الشيخ الشربياني الدينية ومنزلته العلمية الرفيعة، " فعظم ذلك على مختلف الطبقات من النجفيين، فاستعطفوا القائممقام ورجال الحكم فأصروا على المنع "[1]، فما كان من بعض الفئات النجفية المسلحة، وعلى رأسهم عطية أبو كلل، إلا أن حملوا نعش الشربياني وأدخلوه الصحن المقدس شاهرين أسلحتهم بوجه السلطة العثمانية " فدفنوه بكل حفاوة واحترام، وكان ذلك اليوم يوماً عصيباً لم ير مثله في تاريخ النجف، ثم بعد دفنه بالقهر أجازت حكومة النجف الدفن العام "[2].

ثانياً: النجف والثورة الدستورية في إيران 1905- 1911

إن مواقف علماء النجف من قضية التنباك، ومناهضتهم لسياسات ناصر الدين شاه ومظفر الدين شاه من بعده بشكل عام، تلك السياسات التي أوقعت إيران في شرك الدائنين الأوربيين، ورهنت مواردها وثرواتها واقتصادها لديهم دون نفع عاد به ذلك كله على الإيرانيين، فضلاً عن تسببها في تغلغل نفوذ الدول الأوربية الاستعمارية في إيران، ومن ثم تلاعبها بمقدراتها السياسية والإجتماعية والثقافية.. نقول إن تلك المواقف توجت بثورة الإيرانيين في سنة 1905 التي طالبت بالحكم الدستوري لوقف استبداد الحكام القاجاريين وسياساتهم التي عادت بالضرر على إيران، وهي الثورة التي كان للنجف فيها دور طليعي بارز أيضاً.

وقد تفاعلت عوامل عديدة في تهيئة أذهان الإيرانيين وتحفيزهم نحو مقارعة حكم الملوك القاجاريين الإستبدادي، الذي كان مضى على وجوده في الحكم حين ثار عليه

---

(1) العقيلي، سبق ذكره، ج3، ص87.

(2) المصدر والصفحة أنفسهما؛حرز الدين،سبق ذكره،ج2،ص372-375.

الإيرانيون قرن كامل، فقدت خلاله إيران كثيراً من المقاطعات والأراضي التي استولت عليها روسيا، ورهنت مقدراتها، بفعل سياسة الحكام القاجاريين، لدى الدول الاستعمارية وشركاتها ومصارفها ومؤسساتها الإقتصادية الأخرى. وكان كثير من تلك العوامل داخلياً ذا باعث ديني واقتصادي وإصلاحي وتنويري، تقف وراء كل باعث منها فئة أو أكثر من فئات المجتمع الإيراني. كما كان منها عوامل خارجية تتعلق بتسرب أفكار الديمقراطية والحكم الدستوري الى إيران، أو بتدخل بريطانيا وروسيا في الشأن الداخلي الإيراني. وكانت تلك الأسباب بمجملها، فضلاً عن أسباب أخرى مباشرة، قد أشعلت فتيل ثورة في إيران، وجهها الإيرانيون بشكل أساسي ضد النفوذ الإستعماري في إيران واستبداد الشاه وأعوانه وكبار الإقطاعيين، عرفت بـ(الثورة الدستورية).

ويحدد كثير من المؤرخين بداية الثورة والسبب المباشر لإشعال فتيلها بحادثتين، هما قيام الحكومة الإيرانية بمعاقبة بعض تجار البازار على ارتفاع أسعار السكر، والسياسة المضرة بالاقتصاد الإيراني التي كان يتبعها الخبير البلجيكي(نوز) المسؤول عن دائرة الكمارك الإيرانية، فضلاً عن ازدراء هذا للباس الإيرانيين وأزيائهم المتمثلة بالعمة والعباءة. وقد تحرك علماء الدين، وعلى رأسهم إثنان من كبار مجتهدي طهران تمتعا بمكانة مرموقة بين فئات لمجتمع الإيراني كافة، هما السيد محمد الطباطبائي والسيد عبد الله البهبهاني الذي ولد في النجف ودرس فيها وكان من تلامذة السيد محمد حسن الشيرازي، للتصدي لتجاوزات البلجيكي نوز والضغط على الحكومة لطرده من إيران، من خلال تحريك الناس وتأليبهم عليه. وقد نجحت الاحتجاجات والاعتصامات التي قامت على أثر ذلك، في تعهد الشاه بتلبية مطالب المحتجين الذين كانوا يعتصمون في مرقد السيد عبد العظيم الحسني بالقرب من طهران، إلا أن مظفر الدين شاه لم يف بوعده، مما حمل العلماء، وفي مقدمتهم الطباطبائي والبهبهاني، على مغادرة طهران الى مدينة قم، وأغلق التجار محالهم في البازار تأييداً للعلماء، واعتصموا في حديقة المفوضية

البريطانية في طهران لأن البريطانيين أظهروا تعاطفاً مع الإيرانيين في حركتهم ربما كانت إحدى دوافعه الإنتقام من روسيا التي اغتنمت قبل ذلك قضية التنباك لكي تثير الإيرانيين على بريطانيا. وكثرت مطالبات علماء الدين في معظم مدن إيران، ومطالب الإيرانيين بشكل عام للشاه لكي يؤسس (مجلس عداله)، " يكون فيه الحق متساوياً بين الملك والفقير وبهذا المجلس تحل كل مشاكل البلاد وتعمر البلاد ويرد طمع الأجانب بها ..."[1].

وكانت مجموعة من علماء النجف مؤيد للحركة الدستورية، على اتصال مع حوادث إيران، في مرحلتها المبكرة تلك، ومع قادة الحركة الدستورية الإيرانية من علماء إيران، يحثونهم فيما يبدو على المضي قدماً في تحركهم المناهض للإستبداد القاجاري، لذلك حاول الصدر الأعظم عين الدولة، الذي كان يعتقد بوجوب قمع كل مظاهر الإحتجاج ضد الحكم القاجاري، أن يشوه صورة المطالبين بالدستور من الإيرانيين الذي اعتصموا في مرقد السيد عبد العظيم وينفى صلتهم بعلماء الدين في طهران، فبعث برسالة إليهم حملها نفر من العلماء الموالين للبلاط الإيراني، جاء فيها: " أريد إطلاع حضراتهم أن الأشخاص الذين اعتصموا في مرقد السيد عبد العظيم والمطالبين بالعدالتخانه (دار العدالة) هم نفر قليل ليس لهم أية علاقة أو رابطة بعلماء الدين، وأن علماء الدين في طهران لم يخرجوا عنها أبداً "[2]. ومع تواصل حركة الإحتجاجات، التي حظيت بتأييد ودعم علماء النجف، اضطر مظفر الدين شاه للرضوخ لمطالب الإيرانيين، ووافق في 6 كانون الثاني 1906 على تأسيس دار العدالة، التي لم تكن في واقع الأمر سوى مجلس وطني للشورى، مهمته مراقبة أعمال الحكومة ووضع حدّ للتجاوزات التي قد تشوبها والتي لا تستند الى قوانين وأنظمة معينة.

---

(1) التكريتي، دور المثقفين ...، ص77.

(2) نفسه، ص79.

ومع أن هذه المؤسسة كانت لا ترقى الى مستوى (مجلس نيابي= برلمان) يمثل الأمة الإيرانية ويشرع لها قوانينها، ويراقب السلطة التنفيذية، ويحرس الحريات العامة ويرسخ المساواة والديمقراطية في المجتمع الإيراني، فإن الشاه أخل بعد ذلك بوعده تأسيس (دار عدالة)، بتأثير التيار الرجعي الإستبدادي الذي كان رجاله يحيطون به، الأمر الذي حدا بالوطنيين الإيرانيين وعلماء الدين والتجار على إعلان الإحتجاجات ضد الشاه مجدداً في تموز سنة 1906. ومنذ ذلك الحين ظهرت في طهران حالة من الهياج الشعبي وبوادر ثورة واضحة، ثم انتشرت هذه الثورة في بقية المدن الإيرانية الرئيسة، وكانت تعليمات تحركاتها تأتي من خلال الرسائل التي كان يتبادلها علماء الدين في تلك المدن مع بعضهم، والذين كان بعضهم يتواصل مع علماء آخرين خارج إيران مؤيدين للثورة لاسيما في مناطق القفقاس وتركمانستان وبعض ولايات الدولة العثمانية.

إلا أن تواصلهم الأساسي كان مع علماء النجف، كونها مقر المرجعية الشيعية العليا، فقد " كتب علماء إيران الى النجف يستنجدون بعلمائها لمناصرتهم في الضغط على الشاه لإقرار الدستور [كذا] ... ووصلت النجف رسائل بعث بها علماء الدين في طهران الى علماء الدين في النجف، الشيخ ملا كاظم الخراساني والشيخ ميرزا حسين الحاج ميرزا خليل والشيخ عبد الله المازندراني والسيد كاظم اليزدي، يطلبون فيها أن يؤيدوهم بإرسال برقيات الى شاه إيران مظفر الدين شاه يطالبونه فيها أن ينشئ مجلساً للشورى (شورای ملی) أو (عدالت خانه)، لأن الحكومة الإيرانية، بالرغم من مطالبة علماء طهران، وفي مقدمتهم الحاج سيد عبد الله البهبهاني، والآغا أمير السيد محمد الطباطبائي... بالرغم من مطالبة هؤلاء العلماء وغيرهم، لم تعبأ الحكومة الإيرانية بمطاليب الشعب ".

وحينما ظهرت الخلافات في خضم تلك الحوادث لأول مرة، بين فئتين من الإيرانيين إحداهما تدعو الى تقييد سلطة الحاكم، وعرف هؤلاء بدعاة (المشروطة)،

والأخرى تنزع الى إبقاء السلطة المطلقة بيده، وتعرف بجماعة (المشروعة) أو (المستبدة)، وردت على النجف رسائل كثيرة من إيران يطلب فيها مرسلوها من كبار العلماء المجتهدين في النجف أن يفتوهم عن حلية المشروطة من عدمها وجواز تأسيس (مجلس عدالة)، وقد أفتى كبار العلماء، باستثناء السيد كاظم اليزدي، بحلية حكم المشروطة ووجوب تأسيس (مجلس عال) لإخراج الحكم الدستوري(المشروطة) الى حيز التطبيق، فقد جاء في الفتوى، التي وقعها الملا محمد كاظم الخراساني، أصالة عن نفسه ونيابة عن بقية كبار العلماء الذين وجه إليهم السؤال عدا السيد اليزدي، " إن قوانين المجلس المذكور على الشكل الذي ذكرتموه هي قوانين مقدسة ومحترمة وهي فرض على جميع المسلمين أن يقبلوا هذه القوانين وينفذوها. وعليه نكرر قولنا : إن الإقدام على مقاومة المجلس العالي بمنزلة الإقدام على مقاومة أحكام الدين الحنيف، فواجب المسلمين أن يقفوا دون أي حركة ضد المجلس "[1].

وقد انعكس سجال المشروطة والمستبدة على المجتمع النجفي بشكل عام، بعد أن خرج نطاقه عن دائرة علماء الدين، الذين انقسموا الى فريقين أحدهما يناصر المشروطة بقيادة الشيخ الملا محمد كاظم الخراساني، والثاني يؤيد المستبدة وعلى رأسه السيد محمد كاظم اليزدي، ويتبع كل فريق منهما مجموعة من النجفيين. وبما أن روسيا كانت ضد حركة المشروطة في إيران، فانها بادرت الى فتح قنصلية لها في النجف لتحاول من ورائها، فيما يبدو، دعم أنصار المستبدة من علماء النجف، والحد من تأثير العلماء النجفيين المؤيدين للمشروطة في الحركات المناهضة للشاه في إيران، وتوجيههم لها، وعينت روسيا، قنصلاً لها في النجف " رجلاً واسع الحيلة شديد الدأب في مقاومة المشروطة هو أبو القاسم الشيرواني "[2]. ويبدو أن (الحيلة) السياسية كانت حاضرة

---

(1) الوردي، سبق ذكره، ج3، ص131، نقلاً عن محمد علي كمال الدين، التطور الفكري في العراق، بغداد 1960، ص23-24.

(2) الوردي، نفسه، ص132.

في صراع جماعة المستبدة بقيادة السيد كاظم اليزدي وجماعة المشروطة بقيادة الشيخ محمد كاظم الخراساني، حينما ألصق منشور على الجدران في النجف يطلب من السيد اليزدي أن يناصر حركة المشروطة في إيران وإلا فالقتل يكون مصيره، الأمر الذي دفع عامة النجفيين للتعاطف مع السيد اليزدي والوقوف الى جانبه، وانبرى للدفاع عنه وحراسته المسلحون ورؤساؤهم من الشمرت والزكرت، مما يعني أن الذين كانوا يسعون لدعم موقف جماعة المستبدة حققوا جانباً مما كانوا يبتغون تحقيقه. ثم ما لبث أن دعم السيد اليزدي مركزه بتقريب الشيخ أحمد بن الشيخ علي كاشف الغطاء وأخيه الشيخ محمد حسين الذي أصبح من خواصه " ومناصريه في أيام المشروطة حتى جعله أحد أوصيائه "[1]، فكان ذلك باعثاً، على ما يبدو، من بواعث انضواء علماء آخرين، من أسر علمية نجفية كأسرتي الجواهري وبحر العلوم، تحت لواء جماعة المشروطة الذين كان يرفعه الشيخ الخراساني[2].

وإذا ما عدنا لمتابعة الأوضاع في إيران، فان الاحتجاجات التي اندلعت ضد الشاه في المدن الإيرانية منذ تموز 1906، بعد أن أخلف وعده بتأسيس دار العدالة، والتي كانت تسترشد بتوجيهات علماء النجف وفتاواهم، أجبرت الشاه في نهاية المطاف على إقالة الصدر الأعظم عين الدولة، وهو أمير من الأسرة القاجارية وصهر الشاه، عن منصبه، والإستجابة لمطالب الحركة الوطنية الإيرانية، فأصدر مرسوماً في 5 آب 1906 يقضي بإنشاء المجلس الوطني، عرف بـ(فرمان مشروطيت)، واحتفل الإيرانيون في 16 آب 1906 بانتصار إرادتهم، ودعي ذلك اليوم بـ(يوم الانتصار الوطني). وافتتح المجلس في قصر كلستان الملكي، وأطلق عليه إسم (مجلس النظار) أو (المجلس العالي)، وعقد هذا المجلس أول جلساته في 18 آب 1906، وافتتحه مظفر الدين شاه

---

(1) حرز الدين، سبق ذكره، ج2، ص275.

(2) يراجع: الخيون، رشيد، المشروطة والمستبدة، ط1، الفرات لنشر والتوزيع ، بغداد2006، ص151-152.

رسمياً في 6 تشرين الأول 1906[1].

تابع علماء النجف من أنصار المشروطة عمل المجلس، وحثوا الإيرانيين جميعاً على الحفاظ على منجزاتهم الوطنية عن طريق التوحد ونبذ الخلافات والمساهمة في إنجاح عمل المجلس العالي، فكان نص رسالة وجهها السيد محمد كاظم الخراساني والشيخ عبد الله المازندراني الى الأمة الإيرانية، هو " بسم الله الرحمن الرحيم.. نعلن الى كافة أبناء الأمة، بالخصوص العشائر وساكني الثغور الإسلامية الإيرانية، الذين يقع عليهم عاتق حفظ حدود الأمة من ظلم الأجنبي، أن تتركوا خلافاتكم وتحلوا محلها وحدة الأمة الإسلامية، وأن تتعاونوا في الذود عن حياض وأراضي الأمة المقدسة، وأن تتعلموا فن الحرب واستخدام السلاح فهو فريضة عليكم، وأن تساهموا في إنجاح عمل المجلس وقوانينه، وأن تبعثوا ممثليكم الى المجلس، وأن لا تبخلوا بأي شيء في سبيل إنجاح المجلس "[2].

وقد برز دور النجف، وعلمائها من أنصار المشروطية، مرة أخرى في تلك المرحلة الحرجة من التحولات في الحياة السياسية الإيرانية. فقد شرع المجلس العالي بصياغة دستور لإيران، وكانت هذه مهمة صعبة كونها أول تجربة للإيرانيين في هذا المجال، إلا أن أعضاء المجلس تمكنوا، بعد مداولات عديدة وتعديلات متكررة واستعانة برجال الفكر والقانون، من إعداد مسودة للدستور الإيراني، ولكن المجلس العالي لم يقرها إلا بعد أن أرسلها الى النجف لأخذ رأي العلماء بشأنها. وقد حظيت مسودة الدستور الإيراني بموافقة الحاج ميرزا حسين بن الميرزا خليل، والسيد محمد كاظم الخراساني والشيخ عبد الله المازندراني الذي أمضوها بأختامهم. وكان الدستور مؤلفاً من إحدى وخمسين مادة، وصادق عليه مظفر الدين شاه في 30 كانون الأول 1906.

---

(1) التكريتي، دور المثقفين ...، ص 91، 98، 100.

(2) نفسه، ص 105.

إلا أن الحركة الدستورية الإيرانية انتكست بعد وفاة مظفر الدين شاه في 8 كانون الثاني 1907، وتسنم إبنه محمد علي شاه للعرش الإيراني. فقد عرف محمد علي شاه بمعاداته للمشروطة وكرهه لأنصارها، على الرغم من ان والده، الذي لقب بأبي الحرية، أوصاه بأن لا يقف ضد آمال الإيرانيين، ويسعى للحفاظ على المجلس العالي، ولكن محمد علي شاه لم يلتزم بوصية والده. كما لم يستمع أيضاً لـ(الوصايا العشر) التي أرسلها من النجف إليه الشيخ محمد كاظم الخراساني، على الرغم من أنه كان يعلقها في غرفته، والتي تضمنت أن يبذل جهوده في نشر العدالة الحقة والمساواة بينه وبين أقل الناس من الإيرانيين شأناً، فضلاً عما تضمنته من نصائح تشكل منهاجاً للحكم الدستوري الذي يكفل تقدم إيران ورخاء أبنائها[1].

لم يلتزم محمد علي شاه بوصايا الشيخ الخراساني، ولا بوصية والده، وأظهر عداءً واضحاً لأعضاء المجلس حينما امتنع عن دعوتهم لحفل تتويجه، وأخذ يثير المشاكل ويضع العقبات بوجه استمرار المجلس في عمله. واعتمد في ذلك على بعض علماء الدين المناوئين للمشروطة، وفي مقدمتهم الشيخ فضل الله نوري، الذي كان يعدّ، الى جانب السيد كاظم اليزدي في النجف، الحكومة الدستورية حكومة غير شرعية، كونها من نتاج غربي لا يمت الى الإسلام بصلة. ودخل الشيخ فضل الله نوري في صراعات عنيفة مع اثنين من العلماء من رواد أنصار المشروطة، هما السيدان الطباطبائي والبهبهاني، الأمر الذي جلب عليه سخط ونقمة معظم فئات المجتمع الإيراني.

كان الإتفاق الروسي البريطاني الذي ابرم في العاصمة الروسية بطرسبرغ في 31 آب 1907 حول تحديد سياسة خاصة بكل من روسيا وبريطانيا بشأن المناطق الآسيوية المضطربة، ومنها إيران، عاملاً آخر فاقم من عدم استقرار الوضع الداخلي الإيراني

---

(1) للإطلاع على النص الكامل لهذه الوصايا: مجلة العرفان، ج1، مجلد2، صيدا 1328هـ- 12 كانون الثاني1910، نقلاً عن: الجبوري، كامل سلمان، السيد محمد كاظم اليزدي.. سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية، ط1، منشورات ذوي القربى، قم 2006، ص173-175.

المتأزم بسبب سياسات محمد علي شاه تجاه تطلعات الإيرانيين نحو الحياة الدستورية وموقفه حيال المجلس العالي وأعضائه. فقد قسم ذلك الإتفاق إيران الى ثلاثة مناطق: شمالية تخضع لنفوذ روسيا، وجنوبية تخضع للنفوذ البريطاني، ووسطى محايدة[1]، فقد أثار ذلك الإتفاق حفيظة الإيرانيين بكل فئاتهم السياسية والاجتماعية لأنه خدش كرامتهم واستقلال بلادهم في خضم صراعهم مع حكامهم المستبدين الذي أباحوا إيران لانتشار النفوذ الأجنبي فيها من خلال منح الامتيازات الكثيرة للأجانب لاسيما الروس والبريطانيين.

جاء موقف النجف من هذه التطورات سريعاً، فقد تصدى علماء النجف وكربلاء وسامراء للإتفاق الروسي البريطاني، فأصدروا بياناً حثوا فيه الإيرانيين على الوحدة الإسلامية والسعي للتحالف مع الدولة العثمانية بغية الوقوف بوجه مؤامرات الدول الاستعمارية التي تستهدف تقسيم البلدان الإسلامية والإستحواذ عليها، " وأن المعنى الأكبر بهذه المخططات هي إيران والدولة العثمانية من أجل إضعافهما، وفرض واقع التجزئة والاستعمار عليهما وشدوا على التضامن للوقوف بوجه الأخطار "[2].

من جانب آخر تمكن المجلس العالي من إنجاز ملحق للدستور، أصبحت بموجبه مواد هذا الدستور (186) مادة بعد أن كانت إحدى وخمسين مادة، على الرغم من اضطراب الأوضاع السياسية الداخلية الإيرانية وموقف الشاه من المجلس والدستور، واشتداد الأطماع الاستعمارية الروسية والبريطانية في إيران. وقد أقر محمد علي شاه، على مضض، ملحق الدستور في 7 تشرين الأول 1907. إلا أن الشاه عمل في الوقت نفسه على تحريض جنود بلاطه وعدد من رجال الدين على رأسهم الشيخ فضل الله نوري للتظاهر للتنديد بالدستور وأعضاء المجلس، الأمر الذي دفع بأنصار الدستور الى

---

(1) كريفس، روزلويس، المعاهدة الإنكليزية الروسية.. بعض وجوهها ومدى تأثيرها على فارس، ترجمة الدكتور محمد وصفي بومغلي، البصرة 1981، ص17-19.

(2) التكريتي، دور المثقفين ...، ص123.

التجمع حول بناية المجلس للدفاع عنه، مما خلق بوادر أزمة داخلية تنذر بحرب أهلية. وبرز دور النجف، الذي واكب تطورات الحياة السياسية الإيرانية خلال تلك الحقبة، مرة أخرى في تلك الأزمة، " فقد أنذر علماء النجف الشاه من مغبة العواقب الوخيمة لتصرفاته وبعث المجتهدون العظام رسالة جاء فيها: إن الأمة الإيرانية المسلمة التي اختارت الدستور وضحت من أجله، لا يمكن لها أن تفرط فيه بمجرد دسيسة أو مؤامرة. وكذلك تحركت جمعية تبريز نحو الولايات الإيرانية وعلماء النجف الأشرف، وأعلنت أنها لم تعد تعترف بمحمد علي شاه ملكاً على إيران، فأذعن الشاه أخيراً للمطالب الشعبية ليهديء الأمور التي لا تخدم موقفه السياسي آنذاك، على أمل جولة جديدة من التآمر للقضاء على الدستوريين "[1]. ولكن الحالة السياسية الداخلية الإيرانية ظلت متأزمة، ووصلت الأزمة ذروتها حينما تعرض الشاه في 28 شباط 1908 لمحاولة اغتيال فاشلة.

وعلى الرغم من أن المجلس العالي أرسل للشاه وفداً تألف من عدد من أعضائه لتقديم التهنئة بسلامته من محاولة الإغتيال، فان الشاه ظل يتربص الدوائر بالمجلس وأعضائه الذين شكلوا له هاجساً بات يؤرقه، وقرر في نهاية المطاف أن ينهي وجود المجلس بالقوة، فبادرت قواته العسكرية في 23 حزيران 1908 الى دك بناية المجلس والبنايات المجاورة لها بالمدفعية. أقدم الشاه بعد ذلك على اعتقال السيدين الطباطبائي والبهبهاني، وهرب عدد آخر من أعضاء المجلس ومناصري الدستور، وأعدم الشاه فريقاً ثالثاً من هؤلاء، وكتب الى ولاته في الولايات الإيرانية يخبرهم بإلغاء المشروطة ويأمرهم بملاحقة أنصارها وغلق الأماكن التي يتجمعون فيها.

وإزاء هذه التطورات الخطيرة مارست النجف دورها المعهود في التفاعل مع الحالة السياسية الإيرانية، حينما بادر الشيخ محمد كاظم الخراساني الى مؤازرة أنصار المشروطة

---

(1) نفسه، ص128.

ودعم موقفهم المناهض لسياسات محمد علي شاه. وتمثل ذلك الموقف المؤازر لأنصار المشروطة في المقالات التي يكتبها الخراساني ضد الشاه، ويطبعها أنصاره بآلآف النسخ ويسربونها الى إيران لتوزع فيها بين الناس. ولعل أثر هذه المقالات كان فاعلاً في تأجيج الثورة في إيران ضد الشاه، وعزله عن الحكم في نهاية المطاف. وقد خاطب الخراساني الشاه في أحدى المقالات بلهجة شديدة، قائلاً له: " يا منكر الدين ويا أيها الضال الذي لا نستطيع مخاطبتك بلقب شاه. كان المرحوم أبوك أعطى الدستور ليرفع الظلم والتصرفات غير القانونية عن الشعب الذي كان في ظلام دامس قروناً عديدة حيث أنه لا يوجد في المشروطية شيء يخالف الدين ... ولكنك من اليوم الأول الذي تبوأت فيه عرش السلطنة وضعت تحت أقدامك جميع الوعود والأيمان وعملت بجميع الحيل ضد المشروطية. وقد تجلى لنا خطأنا فيك حيث سعيت أن تجعلنا آلة بيدك ضد المجلس ... والآن سمعنا أنك أرسلت إلينا أحد رجالك لشراء ذممنا بالذهب، ولست تعلم أن سعادة الشعب أثمن كثيراً من ذهبك ... إن ذكرك للدين والشريعة كذب وهراء أردت بكذبك هذا إغفال البسطاء المتمسكين بالدين لتمنع الدستور وتجعل الناس في ذل وفقر. وعلى هذا أنت عدو للدين المقدس وخائن للوطن وتشبه السارق الذي يسرق الناس بإسم الدين والشريعة ... إنك أنت والمجتهدون المرتزقة الذين يدعون بمخالفة المشروطية للشرع يتجاهلون حقيقة الدين بإن العدالة شرط حتى في الأمور الجزئية ... وإذا حصل تأخير منك عما قلنا فإننا سوف نحضر جميعاً في إيران ونعلن الجهاد ضدك. ولنا في إيران أتباع كثيرون، والمسلمون كثيرون أيضاً، فإننا أقسمنا على ذلك "[1].

إن تلك المواقف التي صدرت عن النجف زادت من اتقاد شعلة الثورة التي هبت بوجه الشاه خلال الحقبة التي أعقبت ضرب الشاه للمجلس، والتي عرفت بحقبة(الإستبداد الصغرى)، والتي انتقلت فيها الثورة من طهران الى المدن الإيرانية الأخرى.

---

(1) الوردي، سبق ذكره، ج3، ص135. نقلاً عن محمد علي كمان الدين، التطور الفكري في العراق، ص26-27.

وكانت تبريز في مقدمة المدن التي دخلت في مواجهات مع أعداء الدستور وقوات الحكومة معاً، الأمر الذي دعا الى أن يهب علماء النجف للوقوف الى جانب التبريزيين ودعم ثورتهم، فأرسل العلماء الثلاثة الكبار: الخراساني والخليلي والمازندراني رسالة الى أهالي أذربيجان جاء فيها: " بسم الله الرحمن الرحيم، الى عموم عشائر أذربيجان الغيارى وقبلة المؤمنين الإيرانيين، كلنا أمل بأنكم وبحكم غيرتكم على الدين ... نعلن لكم إن الدفاع عن الدستورية يعني حفظ الإسلام، وبمنزلة الجهاد ضد الظالمين الذين يريدون هدر دماء وأعراض وأموال المسلمين، أعزكم الله على ذلك "[1]. وقد انتشرت الثورة من تبريز الى مدن إيرانية أخرى، وكان من بين أهم عوامل انتشارها مواصلة علماء النجف، وعلى رأسهم الشيخ محمد كاظم الخراساني، الدعم المعنوي والروحي الذي كانوا يقدمونه لها، فقد أصدر الشيخ الخراساني بياناً الى الشعب الإيراني في 6 جمادى الثانية 1326 - 9 أيلول 1908، طلب فيه منه، لاسيما العشائر الإيرانية وقادة المجموعات المسلحة، أن يرفعوا الظلم ويشيعوا العدل بحفظهم لأرواح المسلمين، خاصة في مدينة تبريز الثائرة التي تقاوم أعتى رموز الظلم أمثال عين الدولة وقواته المتكونة من عشرين ألف مقاتل، لأن ذلك تفرضه الغيرة الإسلامية ووجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2].

ومما هو جدير بالذكر أن تلك الحقبة التي دعمت فيها النجف الثورة التي انبثقت من تبريز ضد استبداد محمد علي شاه، كانت تمثل حقبة انتعاش للحركة الدستورية، ليس في إيران فحسب، بل في الدولة العثمانية أيضاً بعد أن تمكنت جمعية الاتحاد والترقي من إرغام السلطان عبد الحميد الثاني في 23 تموز 1908 على إصدار إعلان بإعادة العمل بالدستور العثماني المعطل منذ سنة 1877. وقامت جمعية الإتحاد والترقي بفتح فرع لها في النجف بعد ذلك الإعلان بثلاثة أشهر، وتعاون الإتحاديون مع أنصار

(1) التكريتي، دور المثقفين ...، ص142.

(2) نفسه، ص143-144.

المشروطة النجفيين من العلماء وسواهم، الأمر الذي دعم مركز هؤلاء، الذين بادروا بعد ذلك مباشرة الى إصدار بيان حثوا فيه الأحرار الإيرانيين على مواصلة جهودهم لوقف استبداد الشاه، ذلك أن على الإيرانيين، كما جاء في نص البيان " التحرر والتخلص من قيود الشاه وأعوانه وخنقه للحريات العامة، وأن يستجيب لمنطق العقل والقانون، وعلى الصحافة أن تأخذ دورها في إنارة طريق الحرية، وأن تلعب الكلمة دورها في النهوض بهذا الشعب المغلوب على أمره "[1].

كما نظّرت النجف في تلك الحقبة للحركة الدستورية الإيرانية، تنظيراً فكرياً دينياً، لتصبح بذلك مركز التوجيه الأول للحركة الدستورية الإيرانية التي امتدت لعدة سنوات دون منازع، ويتمثل ذلك التنظير في (الرسالة) التي وضعها الميرزا محمد حسين النائيني، بعنوان (تنبيه الأمة وتنزيه الملة)، وهو أحد أقطاب العلماء النجفيين المناصرين للمشروطة. وقد تألفت رسالة النائيني، التي طبعت في أواخر سنة 1908، من مقدمة وخمسة فصول، يمكن القول إنها تمثل بمجموعها نظرية سياسية إسلامية في الحكم تتماشى مع التطورات التي طرأت على المجتمع الإسلامي والمجتمعات الأخرى حتى مطلع القرن العشرين دون أن تصطدم مع ثوابت العقيدة والشريعة الإسلامية. ويبدو أن هناك فصلين حذفهما النائيني عند طبع الرسالة يختصان " باثبات نيابة الفقهاء في عصر الغيبة "[2]، الأمر الذي يتماهى مع اتجاه أنصار المشروطية من العلماء بعدم تبني الرأي القائل بالولاية العامة للفقيه. وقد عالجت الرسالة موضوع الحكم الدستوري والحكم الاستبدادي، وتناولت مباحث أساسية في هذا المجال، كوجوب وجود سلطة سياسية حتى في زمن غيبة الإمام المهدي(ع) ولكن بشرط وجود(دستور) ينظم العلاقة بين الأمة والحاكم، تكون له أهمية تناظر أهمية رسائل الفقهاء في العبادات والمعاهدات وقوة تناظر قوتها. وكضرورة حفظ استقلال الأوطان والأمم

---

(1) نفسه، ص151.

(2) لتفاصيل أكثر يراجع: الخيون، سبق ذكره، ص233 وما بعدها.

وطبيعة العلاقة التي يجب أن تكون مع الدول غير المسلمة. وتناولت الرسالة أيضاً طبيعة الإستبداد، بنوعيه السياسي والديني وضرورة مكافحته، ومفاهيم العدل وحفظ الحقوق، وتحديد حقوق الحاكم والمحكوم، ووجوب انتخاب مجلس للشورى(مجلس نيابى) بطريقة(ديمقراطية) لتقييد سلطة الحاكم ومراقبتها[1].

وإذا ما عدنا لتتبع حوادث الثورة التي نشبت بوجه محمد علي شاه في المدن الإيرانية، ودور النجف في مواكبتها وتوجيهها، نجد أنه في الوقت الذي قامت فيه روسيا، التي كانت تنصر الشاه ضد دعاة الحكم الدستوري، بتحريك قواتها عبر مدينة استار الحدودية وصولاً الى تبريز بهدف إخماد مركز الحركة الثورية الإيرانية في هذه المدينة مبررة عملها هذا بأن قوافلها التجارية كانت تتعرض للخطر بسبب الفراغ الأمني الذي تركته الحركات المناهضة للشاه في تلك المناطق التي كانت واقعة تحت نفوذها منذ سنة 1907 على وفق اتفاقها مع بريطانيا. نجد في الوقت نفسه أن بريطانيا، الذي اتضح للإيرانيين موقفها الحقيقي المناهض للثورة الدستورية، أقدمت على احتلال بوشهر وبعض مدن الجنوب الإيراني بذريعة حماية خطوط المواصلات البحرية في المنطقة، ليصب هذا الموقف الإستعماري وذاك في صالح محمد علي شاه ضد حركة الأمة الإيرانية التي قامت بوجهه، ولينهي، على أرض الواقع، ثورة تبريز التي نشبت بوجه الشاه الاستبدادي من حزيران 1908 الى نيسان 1909، لكي يتفرغ التبريزيون، الذين ارتأوا إنهاء ثورتهم، لصد خطر الأطماع الإستعمارية الروسية.

وعلى الرغم من أن القوى الثورية الإيرانية أمسكت بزمام الأمور في مدن إيران الرئيسة كتبريز ورشت وأصفهان ومشهد وبعض مد الجنوب، فإن الحكومة القاجارية ظلت تسيطر على طهران، وتمتلك القدرة على توجيه الحملات العسكرية ضد المدن

(1) لمزيد من التفاصيل والتحليلات والمقارنات عن الموضوع: نفسه، الفصل الثامن المعنون بـ: قراءة في تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ص233-263.

الثائرة، وإصدار الأوامر والتعليمات الى حكام الولايات الإيرانية، الأمر الذي دفع بالثوار للعمل نحو التوجه الى طهران للإجهاز على الشاه وحكومته، فانطلقت القوات الرشتية بقيادة محمد علي خان سبهدار نحو طهران بعد أن أسقطت مدينة قزوين، وتحركت قوات البختيارية برئاسة سردار أسعد، فاحتلت أصفهان وقم وتقدمت نحو طهران. والتقت جميع تلك القوات بالقرب من طهران وسارت إليها، وتمكنت بعد معارك متفرقة من دخولها في 12 تموز 1909[1].

اضطر محمد علي شاه، على أثر ذلك، الى اللجوء الى السفارة الروسية في 17 تموز 1909، وعدّ ذلك بمثابة تنازل منه عن العرش. وانتهت بذلك حقبة(الإستبداد الصغرى) التي استمرت من 23 حزيران 1908 الى 16 تموز 1909. وقد اختير أحمد ميرزا، البالغ من العمر اثنتي عشر سنة، وهو إبن محمد علي ميرزا، شاهاً لإيران في 18 تموز 1909، ونصّب(عضد الملك)، وهو كبير الأسرة القاجارية، ناظراً على العرش القاجاري، " ووافق على ذلك العلماء الروحانيون وفي مقدمتهم الشيخ محمد كاظم الخراساني، والشيخ عبد الله المازندراني، والحاج ميرزا حسين الخليلي، والشيخ الميرزا حسين النائيني "[2].

وعلى أثر تلك التطورات، عادت الحياة الدستورية الى إيران، وبدأ المجلس الوطني (الثاني) أعماله في 2 ذي القعدة 1327- 15 تشرين الثاني 1909. إلا أن الخلافات الحزبية والفئوية لأعضائه أخذت تنعكس على عمله، وشرعت مرجعيته بالتحول من النجف الى القفقاس، حيث تتركز هناك الجمعيات والاحزاب ذات التوجهات الإشتراكية، والتي بدأت تؤثر فيها المفاهيم الأوربية الحديثة عن الديمقراطية والدين

---

(1) التكريتي، دور المثقفين ...، ص145، 146، 153.

(2) مجلة العرفان(صيدا)، المجلد 10، حزيران 1925، ص991، نقلاً عن: الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي...، ص182.

والدولة وسواها من أفكار. ويبدو أن ذلك كله انعكس على مدى تأثير علماء النجف في الدستوريين الإيرانيين وفي المجلس النيابي الإيراني، وعبّر عن ضعف ذلك التأثير، ففي 23 ذي القعدة 1327 هـ- 6 كانون الأول 1909م بعث الشيخ محمد كاظم الخراساني والشيخ عبد الله المازندراني برقية من النجف الى المجلس الوطني الإيراني دعاه فيها الى تفعيل المادة الثانية من الدستور التي تقضي بإشراف خمسة من كبار المجتهدين على قرارات المجلس. ولما لم يستجب المجلس لهذا الأمر، وصلته برقية أخرى بالمضمون نفسه أرسلت من النجف في 7 ذي الحجة 1327هـ- 20 كانون الأول 1909م، ولما قرئت البرقية الثانية على أعضاء المجلس اعتبر بعض هؤلاء الأعضاء أن إرسالها هو تدخل في شؤون المجلس، وأن مضمونها مخالف للدستور. لم يسكت علماء النجف الذين قادوا مراحل التحولات الدستورية في الحياة السياسية الإيرانية لبضع سنوات على تجاهل المجلس الوطني الإيراني لطلبهم، فقد أرسلوا من النجف برقية ثالثة " شديدة اللهجة " الى المجلس في 3 جمادى الأولى 1328هـ- 13 مايس 1910م، إلا أن تعامل المجلس مع الطلب الوارد من النجف لم يتغير، الأمر الذي يشير الى بداية تحول نحو استحواذ الزعامات القبلية وكبار الملاكين على أدوار كان يضطلع بها من قبل رجال الفكر وعلماء الدين المجددون. وقد تهيأ الظرف لتلك الزعامات لكي تستحوذ على مقدرات إيران وتحكمها حكماً قبلياً يؤمن بالنظام الدستوري ظاهراً ويطبق سياسة الإستبداد في الباطن[1].

(1) التكريتي، دور المثقفين ...، ص161-162؛ ويراجع أيضاً بشأن فتوى الخراساني: الجبوري السيد محمد كاظم اليزدي، ص211.

الفصل الخامس
مواقف النجف من الاستعمار الأوربي
ومن الدستور العثماني

أولاً: مواقف النجف من التمدد الإستعماري الأوربي في البلاد الإسلامية أوائل القرن العشرين

انبرت النجف وعلماؤها للوقوف بوجه سياسات الإحتلال التي مارستها الدول الأوربية الكبرى تجاه البلاد الإسلامية في أوائل القرن العشرين، تطبيقاً للإتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها تلك الدول، لاسيما روسيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، بعضها مع البعض الآخر، لتقسيم تلك البلاد الى مناطق نفوذ ومصالح فيما بينها. فقد أبرمت ايطاليا اتفاقاً مع فرنسا في سنة 1900 اعترفت فيه بمصالح فرنسا في مراكش مقابل اعتراف فرنسا بمصالح إيطاليا في طرابلس الغرب. وفي سنة 1904 اتفقت بريطانيا مع فرنسا على تسوية خلافاتهما الثنائية حول المستعمرات والمياه الإقليمية، وأقرت فرنسا بمصالح بريطانيا في مصر، مقابل اعتراف بريطانيا بمصالح فرنسا في مراكش. كما عقدت بريطانيا في سنة 1907 اتفاقاً مع روسيا، كما ذكرنا من قبل، حلت فيه الدولتان خلافاتهما الآسيوية، لاسيما ما يتعلق منها بإيران، التي قسمتها تلك الإتفاقية الى منطقتي نفوذ ومصالح بريطانية وروسية وثالثة محايدة.

وقد شرعت الدول الإستعمارية الأوربية بتطبيق تلك الإتفاقيات على أرض الواقع، فبدأت روسيا باحتلال تبريز وبعض مدن إيران الشمالية تحدوها رغبة في الإنتقام من الدستوريين وإعادة حليفها محمد علي شاه الى سدة الحكم، متذرعة بأن الحكومة الإيرانية لم تستجب لمطالبها التي رفعتها إليها في تشرين الثاني 1911. وكانت تلك المطالب تتركز حول البعثة المالية الأميركية، برئاسة الخبير المالي شوستر، التي استقدمتها إيران للإشراف على مالية الدولة وتنظيم موازنتها وقروضها، والتي كانت روسيا لا ترغب في عملها في إيران، وحول دفع تعويضات على بقاء القوات الروسية في الأراضي الإيرانية، وعدم الإستعانة بالخبراء الأجانب إلا بموافقتها وموافقة بريطانيا معاً.

وإزاء هذه التطورات الخطيرة اضطر المجلس الوطني الإيراني للإستعانة بالنجف، فطلب من الشيخ محمد كاظم الخراساني وعدد آخر من العلماء المساعدة في درء خطر الإحتلال الروسي عن إيران، بعد أن كان المجلس قد أهمل من قبل، كما سبق أن ذكرنا، مقترحات تقدم بها العلماء هؤلاء بشأن إشراف لجنة خماسية من كبار المجتهدين على قرارات المجلس. فبادر الشيخ محمد كاظم لخراساني الى إصدار فتوى نصت على أن قتال الروس للدفاع عن إيران هو فرض على كل مسلم، وبعث برسالة الى إيران استنهض فيها همم الإيرانيين لدفع الخطر الروسي عن بلادهم، جاء فيها: الى " كافة المسلمين، وأصحاب النخوة الدينية، إن الدفاع عن بيضة الإسلام واجب عيني، وأن منع الحملات الصليبية الظالمة من أهم الفرائض الدينية، وأن تتحد وتتعاون كافة القوى الإسلامية، وأن تتناسى الخلافات في وجهات النظر، وأن تلبى الدعوة المحمدية"[1].

ويبدو أن الحكومة الروسية حاولت تهدئة الموقف الحاسم الذي انبثق من النجف للرد على دخول قواتها الأراضي الإيرانية، فقد أرسل القنصل الروسي في بغداد رسالة الى الشيخ محمد كاظم الخراساني، حاول فيها أن يبرر الاحتلال الروسي للأراضي الإيرانية، ويتعهد له بأن روسيا ستسحب قواتها من الأراضي الإيرانية حالما تستجيب الحكومة الإيرانية الى مطالبها، إلا أن ردّ الخراساني كان حاسماً وعنيفاً، وهدد فيه القنصل بأن العلماء سيبذلون آخر قطرة من دمائهم في سبيل حفظ كيان المسلمين وبلدانهم[2].

اجتمعت كلمة العلماء، وفي مقدمتهم الشيخ محمد كاظم الخراساني والشيخ عبد الله المازندراني على التحرك من النجف نحو بغداد في 12 كانون الأول 1911. ويبدو

---

(1) التكريتي، دور المثقفين ...، ص169.

(2) ويسين، سبق ذكره، ص52.

أن أحد أولئك العلماء، وهو السيد صالح الحلي سبق الآخرين فانطلق نحو بغداد مع جماعة من طلبة العلوم الدينية، عازمين السفر منها الى إيران بعد أن يتجمع فيها كل السائرين الى إيران للدفاع عنها. أما الشيخ الخراساني فقد أوعز بنصب خيام في مشارف النجف ليتجمع فيها الناس استعداداً للسفر الى إيران، وامتلأت تلك الخيام بالعازمين على السفر، تستنهض هممهم خطب الخطباء وأهازيج الشعراء، إلا أن الشيخ محمد كاظم الخراساني توعك في ليلة السفر، وتوفي في صباح اليوم التالي الذي كان مقرراً أن يسافر فيه الى إيران مع جموع (المجاهدين)[1]. ومما هو جدير بالذكر أن المجلس الوطني الإيراني، كان قد قرر في جلسته المنعقدة في الأول من كانون الأول 1911 رفض الإنذار الروسي، الأمر الذي دفع بروسيا الى احتلال المزيد من المدن الإيرانية، والدفع بقواتها نحو طهران، فأقدم صمصام السلطنة، نتيجة لذلك، على قبول الإنذار الروسي للحفاظ على طهران من السقوط بيد الروس، وطلب من الأميركي شوستر مغادرة البلاد. ثم أقدم ناصر الدولة الوصي على العرش الإيراني، على حل المجلس الوطني في 24 كانون الأول 1911، ربما بهدف إرجاع الحكم الملكي غير المقيد بدستور للعائلة الحاكمة القاجارية، وهو أحد أفرادها، لتنتهي بذلك التجربة السياسية الدستورية الإيرانية[2].

من جانب آخر، يتعلق بموقف النجف من الإحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب، الذي وقع أيضاً في سنة 1911 قبل دخول القوات الروسية الى الأراضي الإيرانية ببضعة أسابيع، كان تعامل علماء النجف موحداً بشأن الإحتلالين : الإيطالي لليبيا، والروسي لشمال إيران، والذي يرى ضرورة دفع خطر الدول الإستعمارية الأوربية عن البلاد الإسلامية عامة، ويعكس حقيقة التمسك بالوحدة الإسلامية، فبعد أكثر من إجتماع عقده العلماء في النجف للبحث في موضوع الإعتداءات الإستعمارية الأوربية

(1) مجلة العلم، المجلد الثاني، الجزء السابع، 1 محرم الحرام 1330، موافق سنة 1911، ص293-298.

(2) ينظر: التكريتي، دور المثقفين ...، ص 172-173.

على بلاد المسلمين، كان أحدها في دار الشيخ محمد كاظم الخراساني، وحالة الهياج التي عمت النجف بسبب تلك الإعتداءات، وما رافقها من حماس عام أظهره النجفيون للدفاع عن البلاد الإسلامية نفخ في أواره الشعراء وخطباء المنبر الحسيني، بعث العلماء برقية الى السلطان العثماني محمد رشاد الخامس، أمضاها مجموعة منهم على رأسها الشيخ محمد كاظم الخائري، حثوه فيها على العمل لإنقاذ البلاد الإسلامية من الإحتلال الإستعماري. جاء فيها: " الى أعتاب السدة السلطانية وحامي الخلافة الإسلامية، بسم الله الرحمن الرحيم .. بسبب الهجوم على الإسلام من كل جانب أصبح العالم الإسلامي في هيجان، نحن بصفتنا رؤساء المذهب على ثمانين مليون من المسلمين الجعفريين القاطنين في إيران والهند وسائر النقاط الإسلامية، متفقاً حكمنا بوجوب الجهاد والدفاع عن الدين والنفوس. وعلى جميع المسلمين فرض عين أن يضربوا على أيدي المسببين لإراقة دماء المسلمين صيانة لدين محمد(ص). لذلك فإنا نعرض على أعتاب حامل الأمانة المقدسة وخادم الحرمين الشريفين، وخليفة الإسلام، ونعلمه مترحمين أن لا يحرموا المسلمين إعطاء (لواء محمد النبوي) الى المسلمين المجتمعين من أقطار العالم للدفاع والجهاد، زمان السياسة اللادينية قد زال ومضى. فالرجاء الأمر بذلك بمقتضى الشريعة وشأن الخلافة الإسلامية "[1].

وبعثت مجموعة من علماء النجف، على رأسها الشيخ محمد كاظم الخراساني، برقية الى بعض جمعيات استانبول يطلبون منها الإعلان في صحف العاصمة العثمانية عن فتاواهم بوجوب الدفاع عن الأراضي الإسلامية في إيران والدولة العثمانية، لكي يطلع عليها المسلمون في شتى أنحاء العالم. وذكروا في هذه البرقية بأنهم على استعداد لإراقة آخر قطرة من دمائهم في سبيل حفظ الإسلام والوطن الإسلامي. وقد أرسلت نسخ من هذه البرقية الى جمعية السعادة الإيرانية في استانبول، وجرائد " طنين، ينى إقدام،

(1) الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي، ص210.

ترجمان حقيقت، جون تورك، علمدار، العدل، الخضار " التي كانت تصدر في العاصمة استانبول[1].

كما أفتى ثلاثة من علماء النجف بوجوب الدفاع عن بلاد المسلمين في إيران وطرابلس الغرب، ووجهوا الفتوى الى الإيرانيين ومسلمي الهند عامة، وأمضاها الشيخ عبد الله المازندراني وشيخ الشريعة الأصفهاني والسيد اسماعيل بن صدر الدين العاملي، جاء فيها: " الى الإيرانيين ومسلمي الهند عامة: إن هجوم روسيا على إيران، وإيطاليا على طرابلس الغرب موجب لذهاب الإسلام واضمحلال الشريعة الطاهرة والقرآن، فيجب على كافة المسلمين أن يجتمعوا ويطالبوا من دولتهم المتبوعة دفع هذه التعديات الغير القانونية من روسيا وإيطاليا، وليحرموا السكون والراحة على أنفسهم ما لم تكشف هذه الغمة والغائلة العظمى، وليعدوا هذه النهضة منهم تجاه المعتدين على البلاد الإسلامية جهاداً في سبيل الله كالجهاد في بدر وحنين "[2].

على أن الوقوف بوجه العدوان الاستعماري الإيطالي والروسي وحدّ صفوف العلماء في النجف، فأجمعوا، بعد أن فرقتهم الثورة الدستورية في إيران الى فريقين: فريق المشروطة وفريق المستبدة، على إصدار فتاوى الدفاع لصد ذلك العدوان على بلاد المسلمين، وتفرغوا للبحث فيما يجب على المسلمين وحكامهم عمله في هذا الشأن، وعطلوا الدراسة من أجل ذلك. وفي هذا الإطار أصدر المرجع الديني الأعلى السيد محمد كاظم اليزدي فتوى، في 5 ذي الحجة 1329 هـ - 27 تشرين الأول 1911م، توجب على المسلمين كافة أن يهبوا " لدفاع الكفار عن ممالك الإسلام "، ويحفظوا الدولتين الإسلاميتين العثمانية والإيرانية، جاء فيه: " في مثل هذا اليوم الذي حملت الدول الأوربية على الممالك الإسلامية كإيطاليا على طرابلس الغرب من جهة والروس

---

(1) كمال الدين، النجف في ربع قرن، الوثيقة(4) من الوثائق التي نشرت كملحق لهذا الكتاب من قبل محققه، ص83.

(2) العقيلي، سبق ذكره، ج3، ص127.

من جهة أخرى، أشغل شمال إيران بعساكره والإنكليز أنزلوا عساكرهم في جنوب إيران وأحدق بالإسلام خطر اضمحلاله، فلهذا يجب على عموم المسلمين من العرب والعجم آن يستعدوا لدفاع الكفار عن ممالك الإسلام ولا يتقاعسوا بكل صورة عن بذل أنفسهم وأموالهم في سبيل إخراج عساكر إيطاليا من طرابلس الغرب وإخراج عساكر الروس والإنكليز من إيران، فإن ذلك من أهم الفرائض الإسلامية لكي تحفظ بعون الله المملكتان الإسلاميتان العثمانية والإيرانية من مهاجمة الصليبيين"[1].

ولعله من الواضح أن سبل تطبيق فتاوى الدفاع عن طرابلس الغرب من قبل النجفيين والعراقيين بصورة عامة، لم تكن متاحة آنذاك، لذلك اكتفت النجف بمشاركة رمزية في جبهة القتال الذي دار آنذاك في طرابلس الغرب بين القوات العسكرية للدولة العثمانية وبين جيش الإحتلال الإيطالي، فقد سافر من النجف الى تلك الجبهة للمشاركة في قتال الغزاة الإيطاليين السيد مسلم زوين عن الهيئة العلمية في النجف الأشرف، وعزيز بك قائممقام النجف المستقيل عن حزب الإتحاد والترقي، إلا أنهما كانا يحملان معهما فتوى الى عامة المسلمين بالدفاع عن طرابلس الغرب أمضاها إثنا عشر عالماً من علماء النجف في مقدمتهم الشيخ محمد كاظم الخراساني، جاء فيها " الى كافة المسلمين الموحدين، وممن جمعتنا وإياهم جامعة الدين والإقرار بمحمد(ص) سيد المرسلين ... لا يخفى عليكم أن الجهاد لدفع هجوم الكفار على بلاد الإسلام وثغوره مما قام إجماع المسلمين وضرورة الدين على وجوبه.... هذه جنود إيطاليا قد هجموا على طرابلس الغرب التي هي من أعظم الممالك الإسلامية وأهمها، فخربوا عامرها، وأبادوا أبنيتها، وقتلوا رجالها ونسائها وأطفالها، ما لكم تبلغكم دعوة الإسلام فلا تجيبون، وتوافيكم صرخة المسلمين فلا تغيثون، أتنتظرون أن يزحف الكفار الى بيت الله الحرام، وحرم النبي(ص) والأئمة عليهم السلام، ويمحو الديانة الإسلامية والدولة العثمانية عن

(1) الوثائق السياسية الخاصة بمواقف السيد اليزدي(وثائق الهجوم الإيطالي على طرابلس الغرب – الوثيقة الثانية) ، نشرها: الجبوري، السيد محمد كاظم اليزدي...، ص532.

شرق الأرض وغربها، وتكونوا معشر المسلمين أذل من قوم سبأ، فالله الله في التوحيد. الله الله في الرسالة. الله الله في أحكام الدين وقواعد الشرع المبين، فما بعد التوحيد إلا التثليث، ولا بعد الإقرار بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم إلا عبادة المسيح، ولا بعد استقبال الكعبة إلا تعليق الصليب، ولا بعد الأذان إلا قرع النواقيس. فبادروا الى ما افترضه الله عليكم من الجهاد في سبيله، واتفقوا ولا تفرقوا، واجمعوا كلمتكم، وابذلوا أموالكم... لئلا يفوت وقت الدفاع وانتم غافلون، وينقضي زمن الجهاد وأنتم متثاقلون .... "[1].

كما أن ظروف النجف وعلمائها في ظل عدم استقرار الأوضاع السياسية في الدولة العثمانية آنذاك، جعل موقف النجفيين من قيام فرنسا بفرض حمايتها على المغرب الأقصى في 30 آذار 1912، يقتصر على إظهار السخط والتذمر وتنظيم المظاهرات والإحتجاجات لنصرة مراكش[2].

ومما هو جدير بالذكر أن الإحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب كان له حضور في الشعر النجفي، فقد أثار رهافة حس الشاعر النجفي الشيخ علي الشرقي وشجونه على الحال التي بلغتها بلاده بلاد العرب الكبرى، ووصلها قومه العرب آنذاك، فهبّ يستنهض هممهم لمواجهة المعتدين الطليان من خلال قصيدة رفيف الأرواح التي " نظمت عام 1911 حين هاجم الإيطاليون طرابلس الغرب وبرقة "، نقتطف منها أبياتاً، على غير نسق، منها:

كيف أصبحت أفصحي يا بلادي ... فيك ما يعقد الرطاب الفصاحا
أسكون كما هدأت مساءاً ... أم ضجيج كما انتبهت صباحاً

---

(1) كمال الدين، النجف في ربع قرن، الوثيقة(3) من الوثائق التي نشرت كملحق لهذا الكتاب من قبل محققه، ص281-282.

(2) ينظر: ويسين، سبق ذكره، ص53.

قد لمسنا من الخواضر شكوى تتعالى فهل لمسنا جراحا
وقرأنا عنوان كل شجون نشرته لنا القرى ألواحا
راح ذاك الطموح واللمع الغر تولت وذلك الصرح طاحا
يا ضريح الآمال حولك حزنا إن بعثنا الرحا دفنت النجاحا
كلما قلت قد نشرنا جناحاً نتعالى به طويت الجناحا
وإذا قادنا الجماح لمجد وركضنا له كبحت الجماحا

ما أضل الإنسان ينثر في الأرض بذور الشقا ليجنى الفلاحا

نوهته قساوة وبلاء لقبوها شجاعة وسلاحا
سلبت رحمة القلوب أمان ألبسوها مراهفاً ورماحا

تأمن الشاه في السراح وبين الناس لا يأمن الضعيف سراحا

إن دعونا أرائك الجور طاحت يا دم الأبرياء كنت المطاحا

الى أن قال:

ما (لروما) فلا استوى عرش روما فتلت ذيلها وعجت نباحا
جبنت عن نضال كل قوي فأغارت على الزوايا اكتساحا

نطحت (برقةً) وبرقة واحات من النخل ما عرفن النطاحا
أبنى العرب لا براح عن الحرب وإلا عن الفخار براحا
ورمال الصحراء لا ترهب الأشباح إن جلن جيئة ورواحا[1]

(1) ديوان علي الشرقي، جمع وتحقيق إبراهيم الوائلي وموسى الكرباسي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1979، ص56-58.

ثانياً: النجف في العهد الدستوري العثماني الثاني

عرفت الدولة العثمانية الحياة الدستورية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) وكان مدحت باشا، رجل الدولة الإصلاحي الشهير والي بغداد خلال السنوات 1869-1872، قد أخذ وعداً من الأمير عبد الحميد بن السلطان عبد المجيد قبل تنصيبه على عرش الدولة العثمانية، بإقرار دستور للدولة وإجراء انتخابات نيابية إن هو اعتلى سدة الحكم. وحينما أصبح عبد الحميد سلطاناً للدولة خلفاً لأخيه مراد الخامس الذي عزل بسبب مرضه، أعلن (القانون الأساسي)، الذي كان أول دستور للدولة العثمانية، في 23 كانون الأول 1876. وجرت انتخابات في الولايات العثمانية افتتح في أعقابها أول مجلس نيابي عثماني، عرف بـ(مجلس المبعوثان) ، في 19 آذار 1877. إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني لم يكن مقتنعاً بالدستور، وبالحياة السياسية التي تقوم على الانتخابات التي تأتي بنواب من عامة الناس ليراقبوا عمل الحكومة ويشرعوا القوانين للبلاد. فخلال الدورة الثانية لمجلس المبعوثان طلب بعض أعضاء المجلس، في 13 شباط 1878 استجواب بعض الوزراء في شؤون تخص عمل وزاراتهم، الأمر الذي أغضب عبد الحميد الثاني، فقرر تعطيل المجلس وأمر النواب بالعودة الى ولاياتهم متذرعاً بأن ظروف الدولة العثمانية، التي كانت في حالة حرب مع روسيا آنذاك، لا تسمح باستمرار عمله[1].

حكم السلطان عبد الحميد الثاني الدولة العثمانية حكماً فردياً مطلقاً لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن، وفيها " ابتليت الأمة بطور استبداد جديد لم تعهد نظيره حتى في عصور الظلمات "[2]. وظل الدستور معطلاً، ومجلس المبعوثان مغلقاً لم يفتح بابه ولا لمرة واحدة، منذ 14 شباط 1878 حتى تمكن أعضاء جمعية الإتحاد والترقي، التي

---

(1) ينظر: فريد، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت 1977، ص331-367.

(2) نفسه، ص409.

تشكلت من اتحاد عدة جمعيات سرية معارضة للحكم الحميدي، من إرغام السلطان عبد الحميد الثاني في 23 تموز 1908 على إعلان إعادة العمل بالدستور العثماني. ثم جرت انتخابات نيابية في الولايات العثمانية كافة، ومنها ولاية بغداد التي فاز فيها عن سنجق كربلاء الذي كان قضاء النجف تابعاً له، مهدي الحافظ أحد أبناء مدينة كربلاء، وافتتح مجلس المبعوثان في 17 كانون الأول 1908. وتطورت الحوادث في عاصمة الدولة العثمانية استانبول، فخلع السلطان عبد الحميد الثاني عن عرش السلطنة العثمانية في 27 نيسان 1909، وأجلس في محله ولي العهد أخوه محمد رشاد الخامس، وذلك في أعقاب محاولة قامت بها مجموعة من (الرجعيين)، اتهم السلطان عبد الحميد الثاني بدعمهم، للإطاحة بالدستور ومجلس المبعوثان، إلا أن تدخل الجيش، الذي كان على رأسه محمود شوكت باشا أحد كبار الإتحادين، أحبط تلك المحاولة، التي جرى بعدها خلع السلطان عبد الحميد الثاني، بجهود جمعية الاتحاد والترقي التي استصدرت فتوى من شيخ الإسلام بجواز خلعه، ثم عرض الأمر على مجلس المبعوثان فأقره بالأجماع.

كان لعودة الحياة الدستورية الى الدولة العثمانية أثر بالغ في تطور الحياة، من جوانبها كافة، في ولايات الدولة العثمانية، ومنها ولاية بغداد. وعم الفرح فئات الناس جميعاً على مختلف أديانهم وطوائفهم عند إعلان الدستور في بغداد وسواها من الولايات العثمانية، مستبشرين بإدبار عهد الظلم وإحصاء أنفاس الناس ومراقبتهم على حركاتهم وسكناتهم، وقدوم عهد جديد رُفع فيه شعار الإتحاد والترقي(حرية، عدالة، مساواة) لجميع العثمانيين، وانطلقت فيه السنة الناس ليعبروا عما في نفوسهم في النوادي العامة، أو من خلال ما يكتبونه في الصحف والمجلات، التي صدر منها العشرات في مدينة بغداد وبعض مدن الولاية الأخرى كالنجف منذ مطلع العهد الدستوري الثاني. وانتخب أهالي ولاية بغداد ممثليهم الى (مجلس المبعوثان). ومن طريف ما يذكر بشأن حرية التعبير والكلام آنذاك، ما قاله المؤرخ عباس العزاوي- مما يمكن أن يقارن بحالات مماثلة جاءت في أعقاب التحولات السياسية الكبيرة التي شهدها العراق بعد

ذلك – عن فئة متلونة منافقة من الناس. فقد قال عنهم: " وفي الوقت نفسه نرى أهل الباطل قد علا أيضاً صوتهم، وحاولوا أن يظهروا بمظهر المظلوم، ويعودوا الى سيرتهم الأولى، فالتبس الأمر أو كاد. واستأجروا بعض الجرائد، وأهل السوء لا يحصون في كل زمان ومكان "[1].

وقد تفاعلت مدينة النجف مع الإعلان العثماني بعودة الدستور والحياة النيابية تفاعلاً ربما فاق في حماسه وقوته أي تفاعل مع تلك الحالة وترحيب بها ظهر في أية حاضرة كبيرة من الحواضر العثمانية عدا العاصمة استانبول. ذلك أن النجف بعلمائها وطلبة العلوم الدينية فيها والواعين من أبنائها مهما كانت صفتهم، كانوا قد شربوا مفاهيم الدستور والحرية والإنتخابات النيابية والإستبداد في الحكم والحكم الديمقراطي، وسواها مما يتعلق بها من مفاهيم قبل إعلان إعادة العمل بالدستور في الدولة العثمانية بعدة سنين، وذلك من خلال ذلك السجال الفكري الديني الذي كان دائراً بين جماعة المشروطة وجماعة المستبدة. وهو سجال اتسعت قاعدته بعد أن تجاوزت أقطابه من العلماء الى عامة الناس في النجف. ومن ثم فقد كانت النجف، أو كثير من فئاتها الإجتماعية مستعدة للتعامل مع الحالة السياسية الدستورية التي استجدت في الدولة العثمانية في صيف سنة 1908، وفهم دوافعها وإدراك مغزاها. وقد تبنى بعض النجفيين تلك الحالة المستجدة، التي وجدت بجهود جمعية الإتحاد والترقي في مناهضة حكم عبد الحميد الثاني واستبداده، دون إبطاء، فبادروا الى تأسيس فرع لجمعية الإتحاد والترقي في النجف بعد مرور وقت قصير على إعلان الدستور. وربما كان الشيخ محمد كاظم الخراساني، الذي كان على رأس علماء النجف المناصرين للثورة الدستورية في إيران والموجهين لها، قد سبق الآخرين في التعامل مع عودة الدولة العثمانية للعمل بدستورها المعطل منذ سنة 1878، فأرسل فور إعلان إعادة العمل بالدستور العثماني،

(1) العزاوي، سبق ذكره، ج8، ص159.

برقية الى السلطان عبد الحميد الثاني، فوضه بإرسالها عدد من المجتهدين، يخبره فيها بأنه والعلماء الذين فوضوه بإرسال البرقية قد أفتوا بضرورة تنفيذ العمل بالدستور[1]. ويبدو أن علماء النجف هؤلاء كانوا يتخوفون من أن الأمر سيقتصر على (الإعلان) فحسب، لما عرف عن السلطان من دهاء ومكر.

كان فرع جمعية الاتحاد والترقي في النجف أسس من قبل الشيخ جعفر مانع، بمساعدة الشيخ محمد رضا الشبيبي والسيد محمد سعيد كمال الدين. وكان مقره في بيت من بيوت أسرة مؤسسه، ثم استؤجرت له دار خاصة وجهزت بما يلزمها من أثاث، وافتتح الفرع بحفل تليت فيه الخطب والقصائد، كان منها قصيدة للسيد محمد سعيد كمال الدين، ضمنها بيتين يؤرخان لسنة إعلان الدستور العثماني وافتتاح جمعية الإتحاد والترقي في النجف، هما:

ذكروا العدل في التواريخ قدماً ... وأبانوا صلاحه للعباد
ما رووه وأرخوه: (كيوم ... قام تأسيس مجلس الإتحاد)

1326هـ

وازداد عدد المنتمين الى الجمعية عقب تأسيسها مباشرة، فانضم إليها بعض الشيوخ وطلبة العلوم الدينية والموظفين العثمانيين في النجف، مثل الشيخ علي مانع والسيد مهدي البغدادي واليوزباشي مصطفى أفندي عاصم والملا حسن النجم وسلمان أبو حميد وجودي قنبر أغا. وبعد أن ازداد عدد المنتمين للجمعية " ارتأى جودي بن قنبر أغا... ضيق دار الحزب [الجمعية] فتبرع بدار له..."[2]. وكان تأييد العمل بالدستور في الدولة العثمانية ودعم جمعية الإتحاد والترقي واضحاً أيضاً في الاجتماعات التي كانت تقام في الصحن العلوي الشريف وفي الجوامع والمدارس

(1) كمال الدين، محمد علي، التطور الفكري في العراق، بغداد 1960، ص27.
(2) كمال الدين، النجف في ربع قرن، ص139.

الدينية، والمظاهرات المؤيدة للدستور ولجمعية الإتحاد والترقي، ونشط النجفيون آنذاك في نشر المبادئ الدستورية والدعوة لها.

وفي أوائل سنة 1909 وفد على النجف ثريا بك أحد أقطاب جمعية الإتحاد والترقي منتدباً من قبل الجمعية لفتح فرع لها في النجف، فلاقى استقبالاً حافلاً لاسيما من قبل المؤيدين لجمعية الإتحاد والترقي والمناصرين للحركة الدستورية، وأعدت له دار خاصة لاستضافته فيها[1]. ولما كان الفرع الذي جاء ثريا بك من أجل فتحه في النجف لجمعية الإتحاد والترقي، قد فتحه النجفيون قبل مجيئه، فقد اقتصرت مهمته على توسيع قاعدة فرع الجمعية في النجف بين أوساط المجتمع النجفي وفئاته كافة. وقد حقق ثريا بك في مهمته هذه نجاحات باهرة بانضمام جماعة من النجفيين من ذوي المكانة الإجتماعية والدينية المرموقة الى الجمعية، " وفي أثناء المداولات وفد الى النجف عمر نظمي أحد أقطاب الإتحاد أيضاً، فانضم الى الفرع كل العناصر القوية في النجف مثل: السيد... محمد علي بحر العلوم، والسيد علي نجل السيد جواد سادن الحرم، والسيد مسلم زوين، والشيخ عبد الرضا الشيخ راضي، ومعظم أكابر النجف وأشرافها وزعمائها من جميع الطبقات العربية العراقية .."[2]، وأقسم الجميع يمين الولاء والإخلاص لمبادئ الإتحاد والترقي في الأخوة والعدالة والمساواة، وللغاية التي تسعى إليها الجمعية متمثلة في النهوض بالدولة لعثمانية بعناصرها القومية كافة دون تفريق[3].

وانبرى بعض الشعراء النجفيين لمدح ثريا بك، وهجاء الإستبداد وأنصاره، مثل السيد مهدي الكرادي في قصيدته التي جاء فيها:

---

(1) ينظر: ويسين، سبق ذكره، ص 44، 45، 46.

(2) كمال الدين، النجف في ربع قرن، ص139.

(3) ينظر: ويسين، سبق ذكره، ص46.

قـل للـذين اسـتبدوا في زمـانهم العدل [قد] جـاءكم والمـوت سـيان
هـذا ثريـا وقـد شـقت كواكبـه وهي الثواقـب تـردي كـل شـيطان

وله قصيدة أخرى قالها بمناسبة قدوم ثريا بك الى النجف، والتي ذم فيها الإستبداد أيضاً، منها هذه الأبيات:

خـاب الذين استبدوا وانتهى الأمـل لكن هـم زيـن الـشيطان مـا عملـوا
لـو يعقلـون الـذي قـالوا أبتـه إذاً عقـولهم غـير أن القـوم مـا عقلـوا
أليـس قـولهم مـا شـاء حـاكمهم ومـا يـراه وهـل هـذا هـو الخبـل
وكيـف يحـصر أمـر الخلـق في رجـل وفي محمـد تمـت عنـدنا الرسـل

.... الى أن يقول:

والصدق يرفع بـين النـاس صـاحبه الى(الثريـا) وهـذا الـنجح والأمـل
هـذا مـن الفئـة اللائـين قـد بـذلوا نفوسـهم كـي تـراح النـاس والملـل
كـم جرعـوه ومـازالت لـه قـدم طعـم المنيـة هـل إلا هـو الرجـل
بشرى بني النجـف الأعـلى بمقدمـه فالعـدل جـاء وولى الباطـل الزلـل
أصـبحتم اليـوم أحـراراً بـما فعـلوا فالقوم شكرهم فرض بما فـضلوا[1]

وخلال وجود ثريا بك في النجف شكلت لجان لفـرع جمعيـة الإتحـاد والترقـي في النجـف، وأعلـن منهـاج الجمعيـة، وبـدأت اتـصالات الفـرع مـع مركـز الجمعيـة في سالونيك، ومراسلاته مع المركز بالإنتظام. وتعاقـب عـلى رئاسـة فـرع جمعيـة الإتحـاد والترقي في النجف- بالترتيب – كل من: الشيخ علي مانع، ومحمـد أفنـدي البينبـاشي،

(1) العقيلي، سبق ذكره، ج3، ص104-105.

والسيد محمد علي بحر العلوم[1].

على أن إعلان العمل بالدستور العثماني، وما أعقبه من تطورات في النجف مؤيدة للحياة الدستورية ولجمعية الإتحاد والترقي قد أنعش وضع أنصار المشروطة في إيران من النجفيين الذين كان معظمهم من العلماء وطلبة العلوم الدينية، فأخذ هؤلاء يمارسون نشاطاتهم بحرية، وبدأوا بتنظيم شؤونهم، وأسسوا لذلك ما أسموه بـ(الهيئة العلمية)، فبدأت هذه الهيئة بعمل خاتم خاص بإسمها، ووضعت منهاجاً منتظماً لاجتماعاتها تضمن تدويناً لمقررات هذه الاجتماعات، وكثر عدد المنتسبين لها، الأمر الذي خدم مهمة أنصار المشروطة في دعم وتوجيه الحركة الدستورية الإيرانية، فأخذت الهيئة تبعث من النجف برسلها ومناشيرها الى إيران والهند دون قيود.

وبما أن أهداف الهيئة العلمية تلتقي مع مبادئ وأهداف جمعية الإتحاد والترقي، فقد عمل ثريا بك على توحيد جهود وأعمال الهيئة وجمعية الإتحاد والترقي، بعد أن حصل على موافقة مركز الجمعية في سالونيك. فعاد الى النجف، بعد أن كان غادرها لفتح فروع للجمعية في مدن أخرى، وجرى الإتفاق بعد عودته بين الجانبين على العمل المشترك لتحقيق الأهداف الواحدة التي تجمعهما. وقد انعقدت " جلسة الإتفاق والتآخي " علناً في مدرسة المرجع الشيخ الميرزا حسين الخليلي، وحضرها أقطاب الفريقين. وألقيت خلال تلك الجلسة الخطب الحماسية التي تشيد بهذا الإتفاق الذي يوحّد مساعي الجميع للوصول الى حكم دستوري في إيران والدولة العثمانية، لتتمكن معه الدولتان من دفع غوائل الدول الأوربية ودسائسها.

وعلى الرغم من أن البعد السياسي لهذا الإتفاق كان مهماً الى حد إثارة توجس ممثلي الدول الأجنبية في النجف وبغداد، لاسيما الروس منهم كونه يفضي الى دعم أنصار

(1) كمال الدين، النجف في ربع قرن، ص139.

المشروطة في إيران التي كانت روسيا تعمل ضدهم[1]، فإنه كان يتضمن أبعاداً إجتماعية ودينية لا تقل أهمية عن البعد السياسي، فقد أوجد الإتفاق حالة من الإنسجام والتوادد بين أهل النجف بشكل عام، وبين الموظفين والضباط والعسكريين العثمانيين. وبدأ الجميع يتحدثون عن ضرورة ترك الخلافات المذهبية التي كانت تفرقهم وراء ظهورهم، ونبذ حالة البغضاء والضغينة التي كانت تحكم العلاقة بينهما من قبل.

وقد نسق الجانبان .. الهيئة العلمية وجمعية الإتحاد والترقي في النجف، جهودهما إزاء المستجدات السياسية على الساحتين الإيرانية والعثمانية آنذاك، من خلال الإجتماعات السرية والعلنية المشتركة التي كانا يعقدانها في مدرسة الخليلي. فكان موقفهما موحداً إزاء اقتحام القوات الروسية للأراضي الإيرانية في سنة 1911، واحتلال إيطاليا لولاية طرابلس الغرب العثمانية في السنة نفسها، وهو ضرورة مقاومة ذينكما الإحتلالين الأجنبيين الإستعماريين، والإنصياع لفتاوى العلماء بهذا الشأن. ذلك الموقف الموحد الذي عكسته أيضاً فتاوى الدفاع عن إيران وطرابلس الغرب التي أصدرها علماء النجف، كما أشرنا الى ذلك من قبل. وربما كان من بين بواعث البيان الذي أصدره علماء بارزون من النجف وكربلاء، هو التوافق في الرؤى والأفكار والسياسات بين الهيئة العلمية وفرع جمعية الإتحاد والترقي في النجف، وحالة الإنسجام والتوادد التي سادت آنذاك بين النجفيين عموماً، وبين العثمانيين.

فقد أصدر هؤلاء العلماء بياناً، أرخ في غرة ذي الحجة 1328، الموافق للرابع من كانون الأول 1910، ذكروا فيه أن الإختلاف بين المذاهب الإسلامية الخمسة(الشيعة والحنفية والحنبلية والمالكية والشافعية) كان هو السبب في تراجع الأمة الإسلامية وجرأة أعدائها عليها، وأن آراء علماء المسلمين من السنة والشيعة وفتاواهم، قد اتفقت على ضرورة الإتحاد بين المسلمين بكل مذاهبهم، لحفظ بيضة الإسلام وحماية " الممالك

(1) ينظر: نفسه، ص144.

الإسلامية عثمانية إيرانية "، وطلبوا فيه من الدولتين العثمانية والإيرانية أن تسعيا بجد ودأب لحفظ استقلالهما، ودعوا المسلمين جميعاً الى وحدة الكلمة " حتى تبقى الراية المحمدية مرفوعة ومقام الدولتين العليتين العثمانية والإيرانية أدام الله شوكتهما محفوظة"[1].

وعلى الرغم من أن نشاطات فرع جمعية الإتحاد والترقي لم تستمر في النجف إلا لحوالي أربع سنوات، فإن تأثيره في الحياة الإجتماعية والسياسية والفكرية في النجف كان ملموساً. وكانت جمعية الإتحاد والترقي تأمل فيما يبدو أن تجعل من فرع النجف ركيزة مهمة في نشر مبادئها وسياساتها نظراً لأهمية النجف ومكانتها في العالم الإسلامي، فقد قام الإتحاديون بتشييد بناية خاصة لفرع جمعيتهم في النجف، وأقاموا نصباً في الميدان الرئيس للمدينة كتب عليه شعار الجمعية كرمز لتخليد الجمعية والدستور العثماني، وشجعوا علماء النجف، عقب تأسيس فرع جمعيتهم في النجف مباشرة، على إرسال البرقيات المؤيدة للدستور العثماني الى استانبول، ومن بعد ذلك على إرسال البرقيات المطالبة بخلع السلطان عبد الحميد الثاني عقب الثورة المضادة في نيسان 1909، وجهدوا لنشر مبادئ جمعيتهم وأفكارها في النجف ومحيطها، الأمر الذي أنعش الحراك السياسي والفكري والإجتماعي في أوساط النجفيين على مختلف طبقاتهم، فصار عامة الناس في النجف يعون طبيعة سياسات الدول الإستعمارية وأطماعها في الدواتين العثمانية والإيرانية. وتصدى فرع النجف لجمعية الإتحاد والترقي أيضاً لسياسات بث التفرقة والفت في عضد الدستوريين من جماعة الهيئة العلمية والإتحاد والترقي، التي تقوم بها القنصليات الأجنبية للدول الأوربية خدمة للأهداف الإستعمارية لتلك الدول[2].

---

(1) يراجع نص البيان في: كمال الدين، النجف في ربع قرن، الوثيقة(1) من الوثائق التي نشرت كملحق لهذا الكتاب من قبل محققه، ص279.

(2) نفسه، ص139-140.

إلا أن تلك الحالة السياسية الفريدة من نوعها التي شهدتها النجف لم تستمر طويلاً، ذلك أن توجهات الإتحاديين العنصرية والتسلطية بدأت تظهر شيئاً فشيئاً منذ أن تمكنوا من إسقاط السلطان عبد الحميد الثاني في نيسان 1909، والتي جعلت النجفيين يتخلون عن حماسهم للجمعية وينفضون من حولها بعد ذلك، مما أدى الى غلق فرع الجمعية في النجف في آخر الأمر، لاسيما أن مستجدات سياسية ساعدت على ذلك، كنقل والي بغداد الإتحادي المتشدد جمال بك(26 آب 1911- 17 آب 1912)- الذي عرف بجمال باشا السفاح فيما بعد – الى خارج ولاية بغداد، وتولي حزب الحرية والإئتلاف تشكيل الوزارة العثمانية في سنة 1912 بدلاً من الإتحاد والترقي. ومنذ ذلك الحين بدأت تظهر بواكير الوعي القومي العربي بين أوساط النجفيين[1].

ثالثاً: سياسة التتريك الإتحادية وموقف النجف منها

كان للنجف ولبقية مدن العراق الكبرى كبغداد والبصرة والموصل دور بارز في مناهضة سياسة التتريك التي اتبعتها جمعية الاتحاد والترقي بعد أن سيطرت على مقاليد الأمور في الدولة العثمانية ورسخت أقدامها في حكمها، ولابد قبل التعرض للحديث عن دور النجف في مناهضة تلك السياسة من التعريف بتلك الجمعية وحقيقة سياسة التتريك وطبيعتها وأساليب مناهضة عموم العراقيين لها. فقد تمكنت جمعية الاتحاد والترقي، وهي تنظيم سياسي عثماني سري قبل سنة 1908، من إرغام السلطان عبد الحميد الثاني، كما ذكرنا من قبل، على إعلان إعادة العمل بالدستور الذي عطله هذا السلطان منذ أوائل عام 1878 وحكم الدولة العثمانية حكماً استبدادياً مطلقاً لمدة ثلاثين سنة منذ ذلك الحين. واستطاعت الجمعية أن تخلع عبد الحميد الثاني في نيسان 1909 وتنصب أخاه محمد رشاد الخامس سلطاناً للدولة، وهيمنت على حكم الدولة العثمانية

(1) ينظر: نفسه، ص153؛ الاسدي، سبق ذكره، ص85-86؛ النجار، الإدارة العثمانية...، ص427.

منذ ذلك الوقت حتى اندحار الدولة وسقوطها في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من أن سياسة التتريك كانت تمارس قبل مجيء الإتحاديين- وهم أعضاء جمعية الاتحاد والترقي الى الحكم- فإن عهدهم تميز بها لتطرفهم في ممارستها. والتتريك ليس تعصباً شديداً للقومية التركية فحسب، بل هو ممارسات متعددة أريد منها أن تحدث تغييراً شاملاً في بناء المجتمع العثماني ذي العناصر العرقية المتعددة في المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية والفكرية. فقد اعتقد الاتحاديون أن بناء مجتمع متماسك يحافظ به على كيان الدولة العثمانية المتداعي لا يكون إلا بمسخ هوية كل قومية من القوميات المتعددة التي تألف منها المجتمع العثماني وصهرها ثقافياً وفكرياً في بوتقة الثقافة التركية والفكر التركي. وراحوا يعملون من خلال هذه النظرة الضيقة على تحقيق هذا الهدف، وخصوا العرب وولاياتهم ومن ضمنها ولايات العراق وعربه بمزيد من عسف وجور سياسة التتريك لأن العرب كانوا أهم قومية في الدولة عدداً وموقعاً ورصيداً حضارياً وفكرياً.

ويمكن رصد سياسة التتريك الاتحادية من خلال ممارسات متعددة منها التشدد في تطبيق النظام المركزي في الإدارة وإخراج كبار موظفي وزارات الدولة من غير الأتراك من وظائفهم وخاصة الموظفين العرب، والتأكيد، كما جاء في برنامجهم السياسي، على أن التركية هي اللغة الرسمية للدولة، فشددوا على لجان الاتحاد والترقي في الولايات العربية أن تكون مراسلاتها بالتركية مع اللجنة المركزية في استنبول، وعلى دوائر الدولة في الولايات أن لا تتعامل إلا باللغة التركية، فتوقفت تلك الدوائر في الولايات العربية عن قبول العرائض باللغة العربية. ولم يسمح للتجار العرب في تعاملهم وتقديم بياناتهم للدوائر الرسمية بغير اللغة التركية أو الفرنسية. ومنع القضاة وفقاً لأوامر مباشرة صدرت لهم من ممارسة مهامهم كالنظر في الدعاوى وسماع المرافعات إلا بالتركية. وأشار إعلان سياسي لجمعيتهم الى ضرورة تكريس عملية

التعليم بجميع مراحله باللغة التركية، وترجموا القرآن الكريم الى هذه اللغة[1]. ووصلوا في أوج ممارساتهم تلك الى حد التعصب الشديد لكل ما هو تركي فبدت حين ذاك بوادر ما يعرف بـ(الحركة الطورانية) التي تقوم على الاعتقاد بنقاء وتميز العنصر التركي وتفوق القومية التركية على غيرها من القوميات بما يجعلها حركة مشابهة للحركات القومية المتطرفة كالنازية[2].

وكانت ولايات العراق وخاصة ولاية بغداد من بين أهم الولايات العربية التي أهتم بشأنها الاتحاديون فأسسوا فيها بعد ثلاثة أشهر من إعادة إعلان الدستور فرعين لجمعية الاتحاد والترقي أحدهما في بغداد والآخر في النجف، ثم انتشرت فروع الجمعية فيما بعد في المدن العراقية المهمة. وأصدر الاتحاديون عدة صحف في العراق لتعبر عن أفكارهم ووجهات نظرهم، وذلك مما يدل على أهمية العراق لديهم. ومن ثم اقتضى هذا الأمر أن يتحمل العراقيون قدراً كبيراً من عبء سياساتهم ومساوئها. ومن تلك السياسات تشددهم في تتريك التعليم وقيامهم بإرسال عدد كبير من المعلمين الاتحاديين الأتراك الى العراق وكان معظم هؤلاء من المتعصبين لأفكار الاتحاد والترقي ولقوميتهم ولغتهم[3]، وأنيطت ببعضهم مهمة تدريس اللغة العربية على الرغم من جهلهم بها ووجود معلمين مؤهلين لأداء هذه المهمة من العرب. وأخضع الإتحاديون بعض مدارس العراق لإشرافهم المباشر، ومنعوا المدارس الأهلية من التدريس باللغة العربية، بل وحتى أن تتخذ إسماً عربياً لها، فأسموا المدرسة التي أسسها سليمان فيضي في

---

(1) ينظر: برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني القاهرة 1960، ص96؛ أنطونيوس، جورج، يقظة العرب، ترجمة د. ناصر الدين الأسد، د. إحسان عباس، بيروت 1982، ص183.

(2) أنيس، محمد(الدكتور) ، الدولة العثمانية والمشرق العربي، القاهرة 1981، ص260.

(3) الغلامي، عبد المتعم، أسرار الكفاح الوطني في الموصل، بغداد 1958، ص24.

البصرة (يادیکار حریت) بدلاً من (تذکار الحریة)[1]. وألغى الاتحاديون القسم العربي لجريدة الزوراء، والذي كانت تصدر به الى جانب القسم التركي منذ تأسيسها في عام 1869[2]. وحاولت بعض فروع جمعية الاتحاد والترقي اغتيال خصومها السياسيين وذلك كما حدث من قبل فرع بغداد ليوسف السويدي والصحفي إبراهيم حلمي العمر، ومن قبل فرع البصرة للسيد طالب النقيب. وقد استطاع فرع السليمانية اغتيال الشيخ سعيد البرزنجي[3] وهو من الشخصيات البارزة المناوئة لهم. وحاول والي بغداد جمال بك إغلاق مدرسة الحقوق في بغداد لأن طلابها كانوا من مؤيدي حزب الحرية والائتلاف المعارض للاتحاد والترقي.

وقد واجه العراقيون ممارسات التتريك وسياسات الاتحاديين وأعمالهم بأساليب متعددة وقاوموها بطرق شتى حدت من طغيان التتريك وأنعشت الثقافة العربية والحركة الفكرية في البلاد، لأن بعض تلك الطرق والأساليب كان يعمل على إحياء التراث الحضاري العربي، وإيقاظ شعور الإعتزاز باللغة العربية والإنتماء القومي العربي للوقوف بوجه فرض التركية لغة وثقافة وفكراً بالقهر على العراقيين. ويلمس هذا الاتجاه في مناهضة سياسة التتريك من خلال المواضيع التي كانت تنشرها الصحافة الأهلية آنذاك وخاصة جرائد(بين النهرين) و(مصباح الشرق) و(الرقيب)[4]. أما أساليب المناهضة المباشرة للتريك فنجملها في تصدي النواب العراقيين في مجلس (المبعوثان) لمشاريع وسياسات الإتحاديين، وانضمام الطلبة العراقيين الدارسين في

---

(1) فيضي، سليمانن في غمرة النضال، بغداد 1952، ص67-70.

(2) لغة العرب، ج3، س3، أيلوب 1913، ص155.

(3) الارحيم، فيصل محمد، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس1969، ص210.

(4) بيهم، محمد جميل، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، بيروت 1957، ص153؛ بطي، رفائيل، الصحافة في العراق، القاهرة 1955، ص26.

استانبول للجمعيات والأحزاب العربية السرية والعلنية المناوئة للإتحاديين وتأسيس فروع لبعضها داخل العراق[1]، وحرص الناخبين العراقيين على عدم انتخاب مرشحي الاتحاد والترقي أو بعض الأتراك الذين دفع بهم الاتحاديون للترشيح عن المدن العراقية لعضوية مجلس المبعوثان العثماني، الى الحد الذي أدى الى تبادل إطلاق النار بين المواطنين ورجال الاتحاد والترقي في انتخابات عام 1913[2]، مما يدل على موقف عراقي شعبي حاسم رافض لرغبة الاتحاديين فرض تمثيل تركي ذي ميول اتحادية لعرب العراق في مجلس المبعوثان. وقد تجلى مثل هذا الموقف في انتخابات المجلس العمومي لإدارة ولاية بغداد مما أدى الى فوز مرشحين مناوئين للاتحاد والترقي، الذين جرى انتخابهم، كما تقول مجلة لغة العرب " على عكس آمال جمعية الاتحاد والترقي التي حاولت انتخاب غيرهم وسعت السعي الحثيث لتجعل الموافقين لمشربها وآرائها أعضاء في المجلس العمومي دون غيرهم فلم تفلح "[3]. كما قاوم العراقيون التتريك بسبل متعددة أخرى منها ما يمكن عده بمثابة احتجاجات شعبية كإعراض أهالي البصرة عن إرسال أبنائهم لمدرسة (ياديكار حريت) التي كانت تشرف عليها جمعية الاتحاد والترقي. وقيام الجمعيات والأحزاب السرية بإلصاق منشوراتها على جدران المدن ليلاً، تلك المنشورات التي طالب بعضها من والي بغداد مغادرة الولاية ومعه هيئة الإدارة العثمانية[4]. كما يمكن القول إن انتشار فكرة القومية العربية آنذاك بين ثلة من الشباب العراقي المثقف يعد مناهضة لسياسة التتريك، ورد فعل عليها في جانب منه.

---

(1) للتفاصيل يراجع: البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، بغداد 1924، ص33.

(2) الرياوي، سهيلة(الدكتورة) ، جمعية العربية الفتاة السرية، عمان 1988، ص197.

(3) لغة العرب، ج5، س3، تش 2 1913، ص279.

(4) منسي، محمود حسن صالح(الدكتور) ، تاريخ الشرق العربي الحديث، القاهرة 1990، ص178-179.

وإذا ما تحرينا عن دور النجف في مقاومة التتريك بعد تلك النظرة السريعة التي ألقيناها على سياسة التتريك ومغزاها وممارساتها، وطبيعة وشكل مناهضة العراقيين لها، فإننا نجد أن النجف، وكما ذكرنا من قبل، قد أيدت في أول الأمر الحركة الدستورية العثمانية التي قادها الاتحاديون كما أيدت قبلها الحركة الدستورية الإيرانية، حيث قام المجتهد الشيخ محمد كاظم الخراساني بتفويض من بقية المجتهدين بإرسال برقية الى السلطان عبد الحميد الثاني تتضمن فتوى هؤلاء جميعاً بضرورة تنفيذ الدستور بعد إعلان إعادة العمل به في تموز 1908. ويبدو أن الاتحاديين قد ارتاحوا للبرقية التي أرسلت من النجف الى السلطان عبد الحميد الثاني للمطالبة بتنفيذ الدستور العثماني الذي عطله هذا السلطان منذ أوائل عام 1878، فقاموا، وكما أشرنا الى ذلك سابقاً، بإرسال موفد لهم يدعى الدكتور ثريا بك الى العراق ففتح أول فرعين لجمعية الإتحاد والترقي في ولاية بغداد، أحدهما في مدينة بغداد والآخر في مدينة النجف. إلا أن الإتحاديين لما تمكنوا من تثبيت أقدامهم في السلطة بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني عقب الثورة المضادة في نيسان 1909، وبعد أن هيمنوا على مقاليد الحكم في الدولة ودحروا خصومهم السياسيين كافة بدأوا بالتنكر لشعار (الحرية والعدالة والمساواة) الذي نادوا به، فكتب أحد الاتحاديين في جريدة(طنين) لسان حال جمعية الاتحاد والترقي " إن الأمة التركية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة في السلطنة العثمانية، وإن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين، ولا مجال للإعتراف بحقوق متساوية للعناصر العرقية الأخرى، وإن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي إلا دستوراً تركياً "[1].

وقد عمت سياسة التتريك المتشددة للاتحاديين ولايات الدولة كافة وخصت ولايات العرب. ولما تبينت حقيقة السياسة الاتحادية للنجفيين شرعوا مساهمين بقية

(1) برو، مرجع سابق، ص96.

العراقيين – الذين اتضحت لهم أيضاً تلك السياسة – في مناهضتها. وكان من مظاهر تلك المناهضة النجفية عقد الاجتماعات الوطنية من قبل بعض مفكري وزعماء النجف والفرات على الرغم من معارضة الاتحاديين لها. فعلى وفق نداءات الحرية والعدالة والمساواة، الشعار الذي رفعه الاتحاديون، سعى بعض مفكري ومثقفي النجف متعاونين مع بعض آخر من الوطنيين من مناطق الفرات القريبة من النجف لتأسيس " كتلة وطنية قوية من العراقيين " تشرف على مراقبة الحكومة العثمانية في عملها، بعد انحسار عهد الاستبداد لرفع الظلم والحيف الذي لحق بالشعوب العثمانية ومنها الشعب العراقي خاصة والعربي عامة، وإرجاع حقوقها المضطهدة وتمكينها من ممارسة الانتخابات الحرة على صعيد مجالس إدارات الوحدات الإدارية ومجالس البلديات والمجلس النيابي العثماني(مجلس المبعوثان). وقد عقد هؤلاء اجتماعات خاصة لهذا الغرض في النجف، ولكن مثل هذه التوجهات كانت تقلق الإتحاديين وتتصادم مع غرورهم واعتدادهم بأنفسهم وقوميتهم وتطرف أفكارهم، فضيقوا على هذه الاجتماعات وتجسسوا عليها. ويرى الحاج محسن شلاش التاجر والوزير النجفي أن ذلك كله لم يمكن شباب الأتراك الحاكمين من " التروي والتفكير فيما قد تقتضيه مصلحة الإمبراطورية العثمانية"[1]. أما تصدي النجفيين لسياسة الاضطهاد الإتحادية التي سعت ليس الى التتريك فحسب بل الى مسخ وجود غير الأتراك من عناصر الدولة العثمانية، فكان الاستمرار في توجهاتهم الوطنية تلك والاجتماعات التي كانوا يعقدونها لهذا الغرض متحدين أنواع العسف والجور التي فرضتها الحكومة الإتحادية على أحرار النجف والعراق .

كما يمكن القول إن نمو حركة القومية العربية في أوساط طلبة العلوم الدينية في النجف منذ السنوات الأولى من العقد الثاني للقرن العشرين كان مظهراً من مظاهر

(1) الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقية الكبرى، ط6، بغداد 1992، ص373.

مناهضة النجف للتريك الاتحادي بعد أن لمست هذه الفئة من فئات المجتمع النجفي حقيقة عداء الاتحاديين للعرب وما يترتب عليه من كيد للغة العربية لغة القرآن الكريم وللإسلام عموماً، فاتخذ هؤلاء من نداءاتهم للإعتزاز بالقومية العربية سداً يقف بوجه تيار التتريك الذي اعتبروه معادياً للإسلام في نتائجه إن لم يكن في أهدافه. ولم يتوقف طلبة العلوم الدينية وبعض علماء الدين عند تلك النداءات فحسب بل عملوا على إنماء وإنعاش حركة بعث التراث العربي والثقافة العربية، حيث تصدى كثير منهم كالشيخ محمد رضا الشبيبي للكتابة ضمن هذا التوجه في أمهات الصحف والمجلات العراقية والعربية[1]، وذلك من أجل مقاومة التيار الثقافي التركي من جهة ولأجل خدمة اللغة العربية وتراث العرب وثقافتهم من جهة أخرى. كما كان الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء من كتاب ذلك العهد أيضاً " وقد قام بجولات في البلاد العربية والإسلامية قبيل إعلان الحرب وبعد إعلانها في سنة 1914 "[2]، للأغراض التي أشرنا إليها فيما يبدو، وهي توثيق عرى العلاقات مع المشتغلين بحركة القومية العربية في بعض البلاد العربية وأهمها الشام رداً على سياسات التتريك، وخدمة للتراث العربي والثقافة العربية في الوقت نفسه.

ويبدو أن عامة مثقفي النجف آنذاك قد حرصوا على مقاومة تيار التتريك من خلال المساهمة في إنعاش الحركة الثقافية والفكرية التي أخذت تنمو وتنتشر في أوساط المجتمع العراقي نتيجة قيام الصحافة الأهلية بتناول مواضيع ثقافية وفكرية وأدبية مختلفة ضمن سياق مهمتها الأساسية في مقارعة سياسات الاتحاديين وتوجهاتهم وفي مقدمتها سياسة التتريك، ومساهمه هؤلاء المثقفين تمثلت في قيامهم في سنة 1912 بتأسيس جمعية (إخوان الصفا) في النجف، والتي كانت تقوم بشراء الصحف من

---

(1) الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ص 51-52.

(2) نديم، شكري محمود، أحوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية 1908-1918، رسالة ماجستير، آداب بغداد 1985، ص 134.

التبرعات المالية لأعضائها وتوزعها على الناس مجاناً[1].

وقد وصلت ردود فعل النجفيين تجاه حركة التتريك الى حد قيامهم بالتفكير في استقلال العراق عن الدولة العثمانية، أو بتمتعه بنوع من الحكم الذاتي الذي يمنع فرض اللغة التركية عليهم في المدارس وفي القضاء، ويبعد أنماط الثقافة التركية الغريبة عنهم وتعسف الإتحاديين في نشرها. وقد جرت بالفعل مكاتبات بهذا الشأن بينهم وبين السيد طالب النقيب في البصرة المعروف بنشاطه السياسي الدؤوب وطموحاته الشخصية الواسعة التي حدت به على ترشيح نفسه لعرش العراق بعد أن قرر البريطانيون منح العراقيين نوعاً من الاستقلال في أعقاب الثورة العراقية الكبرى سنة 1920. ولكن خوف النجفيين من سطوة الإتحاديين وبطشهم جعلهم يحتاطون في ردود أفعالهم التي تمثلت في التفكير بالاستقلال " غاية الاحتياط " كما يعبر عن ذلك الشيخ جواد صاحب الجواهر.

وجدير بالذكر أن السيد طالب النقيب قد أسس في تلك الفترة جمعية البصرة الإصلاحية التي ناوأت الاتحاديين ووقفت في وجه مرشحيهم في انتخابات مجلس المبعوثان ولم تمكنهم من الفوز بانتخابات عام 1913 في سنجقي(لواءي) البصرة والعمارة. وبث السيد طالب مندوبيه لتحريض الوجهاء ورؤساء العشائر في أنحاء العراق كافة على الحكم العثماني فصار بعض هؤلاء بعد جهود السيد طالب تلك يندد بموظفي الحكومة العثمانية ويتذمر منهم ومن الضرائب المرهقة التي فرضتها الدولة والتي كانت أحد أبرز عوامل نقمة العراقيين على الحكم العثماني. ويبدو أن الاستقلال أو الحكم الذاتي الذي راود أذهان النجفيين كرد فعل على سياسة التتريك الاتحادية قد جاهر به السيد طالب النقيب وتوج به نشاطه الدؤوب قبيل الحرب العالمية الأولى بقيامه بتقديم مضطبة الى السلطة العثمانية موقعة من قبل ثلاثمائة من وجوه البصريين

(1) تنظر: لغة العرب، ج5، س2، تش 2 1912، ص212.

تطالبها بمنح العراق الاستقلال عن الدولة العثمانية[1].

وعلى الرغم من كل ممارسات التتريك الاتحادية وما اتصفت به من إساءة وهضم للحقوق العامة مما لم يقتصر على المجتمع النجفي فحسب بل شمل المجتمع العراقي كله فإن النجف لم تتردد في طي صفحة الإساءة التركية بجميع من ساهم في تسويدها من الاتحاديين ومن أسلافهم من المتعصبين الأتراك الآخرين، فقامت حينما دهم خطر الاحتلال البريطاني أرض الرافدين باستقبال بعض ولاة ومتصرفي الاتحاديين وموفدي جمعية الاتحاد والترقي في استنبول وبغداد[2]، الذين كانوا يرغبون في قيام علماء الدين في النجف بدعم موقف الدولة وساعدتها بإعلان الجهاد ضد الإنكليز. وهكذا كان حيث سارت النجف بعلمائها ورجالها لتساهم مع بقية العراقيين المجاهدين في قتال البريطانيين ومساندة الجيش العثماني في المعارك التي خاضها في الشعيبة وجنوب العراق وعربستان.

ولكن جزاء النجف كان من الحكومة العثمانية الاتحادية أن جردت عليها بعد مرور شهر تقريباً على حرب الشعيبة حملة مؤلفة من ألف عسكري من المشاة والفرسان بحجة إلقاء القبض على الفارين من الخدمة العسكرية، فقامت الحملة بعملها بتعسف وجور، وأساء جنودها الى كرامة النجفيين، كما أشرنا الى ذلك من قبل، فكان من جملة رد الفعل على هذه المواقف التركية أن ترسخ إيمان النجفيين بل والعراقيين عامة بضرورة التخلص من الحكم العثماني كإيمانهم بضرورة جهاد البريطانيين وصدهم عن احتلال العراق. واستطاع النجفيون أن يقرنوا إيمانهم ذلك بالعمل فتمكنوا من محاربة الحكومة العثمانية وطردها من مدينتهم في نيسان 1915 وظلوا يحكمون أنفسهم بأنفسهم حتى شهر آب 1917 بعد احتلال بغداد من قبل الجيش البريطاني بحوالي خمسة أشهر.

---

(1) الحسني، الثورة العراقية، مرجع سابق، ص367.

(2) الفياض، عبد الله، الثورة العراقية الكبرى، بغداد 1963، ص109.

الفصل السادس
النجف في مواجهة الإحتلال البريطاني للعراق 1914 ـ 1916

أولاً: موقف علماء الدين في النجف من الإحتلال البريطاني للعراق

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى في 29 تشرين الأول 1914 إلى جانب دول الوسط التي كانت تتصدرها المانيا، ضد دول الوفاق الودي، وهي بريطانيا وفرنسا وروسيا. وكانت الدولة العثمانية تأمل من دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا أن تستعيد بعض ولاياتها التي وقعت في قبضة الدول الإستعمارية كمصر وقبرص وطرابلس الغرب والأراضي التي احتلتها روسيا في القفقاس وتركستان. كما أرادت أن تتخلص من عبء الإمتيازات التي منحتها لبريطانيا وفرنسا وروسيا، وأن ترسخ سيادتها على المضائق. وقد أعلنت الدولة العثمانية حالة التعبئة العامة في 12 رمضان سنة 1332 هـ- 4 آب سنة 1914م قبل أن تدخل الحرب العالمية الأولى بحوالي ثلاثة أشهر، وذلك بعد ثلاثة أيام من إعلانها في الأراضي الألمانية، فقد أعلنت ألمانيا التعبئة العامة في 1 آب 1914، ثم اقتحمت جيوشها بلجيكا في اليوم التالي 2 آب 1914 متجهة نحو فرنسا لاحتلالها.

وعقب إعلان الدولة العثمانية " النفير العام " مباشرة، سيق ألوف من أبناء النجف لأداء الخدمة العسكرية، أرسل قسم منهم إلى البصرة، والقسم الآخر إلى مقر الفيلق الثالث في بغداد، الذي تحركت قواته نحو مناطق الأناضول والقفقاس[1]. وعندما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا وحلفاءها، سارعت بريطانيا إلى استغلال الفرصة التي تتحينها لاحتلال العراق، والتي كانت تتأهب لاقتناصها منذ اليوم الأول الذي نشبت فيه هذه الحرب، فأرسلت قواتها العسكرية من الهند، عبر البحرين، لتصل الفاو بعد إسبوع واحد من دخول الدولة

---

(1) مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي خلال الأعوام 1332-1336هـ، 1914-1917م، نشرها كامل سلمان الجبوري ضمن كتاب بعنوان: النجف الأشرف وحركة الجهاد عام 1332-1333هـ/ 1914م، مؤسسة العارف، بيروت 2002، ص232.

العثمانية الحرب.

لم يكن نزول القوات العسكرية البريطانية في الفاو في 6 تشرين الثاني 1914 لغرض احتلال العراق أو أجزائه الجنوبية على أقل تقدير أمراً مستغرباً أو غير متوقع في حسابات المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى وصراعاتها ومناطق نفوذها في العالم لاسيما منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. فبريطانيا كان لها وجود، كما هو معلوم، في منطقة الخليج العربي منذ أمد بعيد. وكانت لها مصالح اقتصادية، وعلاقات سياسية بهذه المنطقة وامتداداتها في الأراضي العراقية وأراضي إقليم عربستان وبلاد فارس. وكانت حقول نفط عبادان تمثل لها أهمية اقتصادية كبرى ينبغي المحافظة عليها من الخطر الألماني الذي امتد إليها مع مشروع سكة حديد برلين – بغداد، وتنامي التغلغل الألماني في البلاد العثمانية منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر، والذي توج بدخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط.

كذلك لم يكن اشتراك الدولة العثمانية في أواخر تشرين الأول من عام 1914 في الحرب العالمية الأولى حليفة لألمانيا أمراً مفاجئاً لبريطانيا، ذلك أن الدلائل كانت تشير بمجملها إلى حدوثه. ومن ثم فإن بريطانيا استعدت لحماية مصالحها في الخليج العربي بشكل جدي منذ الأيام الأولى لنشوب الحرب[1]. بيد أن الدولة العثمانية، في المقابل، لم تهيئ نفسها لمواجهة حسابات بريطانيا المتعلقة بحماية مصالحها في هذه المنطقة عند قيام الحرب، وأطماعها فيها، ونفوذها التاريخي المتغلغل في جوانب متعددة من تكوينها السياسي والاجتماعي والاقتصادي. فقد أهمل العثمانيون أمر الدفاع عن العراق، أو التخطيط لحالات محتملة تتطلب ذلك لاسيما بعد نشوب الحرب بين الأطراف الأوربية أوائل آب 1914. فأرسلوا وحدات الجيش (الفيلق) العثماني السادس الذي يتخذ من

(1) ينظر عن هذه الاستعدادات: التميمي، حميد أحمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، مطبعة الإرشاد، بغداد 1979، ص98 وما بعدها.

مركز ولاية بغداد مقراً له، وهي تتألف في أغلبها من الجنود العراقيين، إلى ولاية(وان) وجهات متعددة من بلاد القفقاس[1]. واعتمد صانع القرار العثماني فيما يبدو بشكل أساسي على قيام أبناء العشائر العراقية والمتطوعين العراقيين الآخرين بالدفاع عن أنفسهم وبلادهم، وهو أمر عسير في التطبيق على أرض الواقع لأسباب شتى منها أن الدولة العثمانية نفسها لم تهيئ، على مدى حقب متطاولة من سيطرتها على هذه البلاد، وسائل وأساليب بلوغ هذا الهدف على الرغم من أن مخاطر الأطماع الأوربية في العراق كانت واضحة لكل ذي بصيرة منذ أكثر من قرن مضى من الزمان. وقد أناطت السلطات العثمانية في إطار تلك الإستراتيجية، أو في إطار الإستراتيجية المفقودة بالأحرى، بالفرقة الثامنة والثلاثين من الجيش العثماني فحسب وبوحدات الدرك والحدود، مهمة الدفاع عن العراق كنواة تلتف حولها القوة غير النظامية للمتطوعين العراقيين من أبناء المدن والعشائر متجاهلة الخطر الذي يهدد العراق أو غير مقدرة لحجمه الحقيقي، فلم تضع أية خطة عسكرية مدروسة للدفاع عنه، ولم تشرع ببناء أية تحصينات دفاعية، أو تقوم بمناورات عسكرية أو حتى بتزويد المجاهدين العراقيين الذين اعتمدت عليهم بالأسلحة والإعاشة اللازمة، بل كانت السلطات العثمانية تفتقر إلى وجود خرائط جغرافية خاصة بالعراق[2].

ومن ثم وجد العراقيون أنفسهم، نتيجة ذلك الإهمال العثماني، وجهاً لوجه مع المحتل البريطاني وهو على مقربة من مدينة البصرة والتي تمثل بحجمها واحدة من أكبر مدن العراق، وأكثرها أهمية لأمنه واقتصاده وثرواته الطبيعية والبشرية، وتمثل بماضيها

---

(1) ينظر: العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ج8، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد 1956م، ص 262، 267. ويذكر العزاوي في هاتين الصفحتين أن هؤلاء الجنود لاقوا عناءً كبيراً وخلفهم ضرر بالغ من جراء سوقهم الى تلك المناطق النائية. ولم يرجع منهم الى العراق سوى عدد قليل.

(2) ينظر: نديم، شكري، محمود(العميد الركن) ، حرب العراق 1914 - 1918، الطبعة السابعة، مطبعة العاني، بغداد 1968، ص15-16.

حاضرة عربية إسلامية شهيرة ذات تأثير فاعل في خلق الكيان الحضاري للعرب المسلمين. فأبرق وجهاء مدينة البصرة إلى علماء الدين في النجف يستنجدون بهم من (الكفار) الذين أحاطوا (بثغر البصرة) ويطلبون منهم أن يأمروا العشائر بالتصدي لهم خوفاً (على باقي بلاد الإسلام) من أن يحل بها ما حل بالبصرة. وقد وجدت هذه البرقية التي كانت تتلى على الناس في المساجد من قبل الخطباء والوعاظ صدىً واسعاً في معظم مدن العراق، فتنادى العراقيون للدفاع عن بلادهم قبل أن يطلب العثمانيون الحاكمون منهم ذلك، لأن أولئك الخطباء كانوا يصورون لهم أن الإنكليز (الكفار) سيهدمون مساجد العراق وعتباته المقدسة ويحرقون القرآن إذا تمكنوا من احتلاله، وسوف ينتهكون الأعراض ويذبحون حتى الأطفال والشيوخ[1].

وقد تعززت توجهات العراقيين للدفاع عن بلادهم بقيام السلطات العثمانية بحملة دعائية في أرجاء العراق كافة تحث على مساندة الدولة العثمانية في حربها مع (الغزاة الكفرة). وضمن هذا التوجه استدعى والي بغداد جاويد باشا (19 كانون الثاني 1914 - أواخر 1914) شيوخ العشائر العراقية إلى مركز الولاية، وحينما مثلوا بين يديه طلب منهم، ضمن كلمة طويلة ألقاها عليهم، أن يبادروا بمساعدة الدولة العثمانية في تصديها للعدوان البريطاني. وقد عمل معظم هؤلاء الشيوخ باتجاه تحقيق هذه الغاية بعد أن رجعوا إلى مواطنهم فبادروا بتهيئة أبناء عشائرهم للقتال[2]. لاسيما أن هذا التحرك جاء متزامناً مع نداءات علماء الدين بوجوب الدفاع عن البلاد. وكانت السلطات العثمانية قد أرسلت من مركزها في بغداد وفوداً إلى المدن العراقية المهمة وفي مقدمتها النجف الأشرف لتحث علماء الدين على إصدار فتاوى بالجهاد. ولعل من أهم

---

(1) الوردي، علي (الدكتور)، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج4، مكتبة الصدر، قم 2004، ص151.

(2) مذكرات الحاج صلال الفاضل الموح، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد 1986، ص51.

تلك الوفود الوفد الذي كان قد أرسل إلى النجف، وتألف من شخصيات اجتماعية ودينية ورسمية، كان على رأسها محمد فاضل باشا الداغستاني وشوكت باشا والشيخ حميد الكليدار سادن المشهد الكاظمي المقدس في بغداد. وقد قابل هذا الوفد عدداً من علماء الدين، وترتب على ذلك انعقاد اجتماع حاشد في جامع الهندي في النجف حضره عدد كبير من العلماء والوجهاء وشيوخ العشائر. وخطب فيه السيد محمد سعيد الحبوبي والشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ محمد جواد الجواهري، حاثين على دعم الحكومة العثمانية المسلمة لدفع الكفار عن بلاد المسلمين. وألقى مبدر الفرعون شيخ عشيرة آل فتلة كلمة قال فيها: " إن الأتراك أخواننا في الدين، وواجب علينا مساعدتهم في طرد الأعداء من بلادنا "، واجتمعت كلمتهم جميعاً على " وجوب الدفاع عن البلاد الإسلامية "[1]. وقد وافق المرجع الديني الأعلى السيد محمد كاظم اليزدي، بعد أن قابله الشيخ حميد الكليدار، على إرسال إبنه السيد محمد اليزدي ليقوم باستنهاض العشائر للدفاع عن البلاد نيابة عنه.

ويلاحظ أنه على الرغم من أن العلاقات بين العراقيين لاسيما من أبناء العشائر وبعض المدن وبين سلطات الحكم العثماني كانت تتصف، كما هو معروف منذ أمد بعيد، بالتوتر وفقدان الثقة بين الطرفين، فإن أبناء العراق هؤلاء قد هبوا للدفاع عن بلادهم وناصروا العثمانيين في حربهم للبريطانيين لأسباب متعددة لا تقتصر فيما يبدو على السبب الديني المتمثل بالاستجابة لدعوات علماء الدين وفتاواهم بالدفاع والوقوف بوجه المحتلين كما يرى بعض المؤرخين والكتاب[2]، بل تتجاوزها فيما يبدو إلى دوافع وطنية وسياسية أخرى حدت بهؤلاء على مؤازرة العثمانيين. بيد أن العثمانيين الأتراك، لاسيما أولئك المتعصبين لقوميتهم التركية، كانوا يلصقون بالمقابل تهمة الخيانة

---

(1) الياسري، السيد عبد الشهيد، البطولة في ثورة العشرين، مطبعة النعمان، النجف 1966، ص 69.

(2) ينظر منهم: آل فرعون، فريق الزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها، مطبعة النجاح، بغداد 1952، ص 36.

بأبناء العشائر العربية الذين اشتركوا معهم في قتال البريطانيين، ربما لأن بعض هؤلاء انشغل بسلب القوات العثمانية النظامية بعد هزيمة الشعيبة كما يرى الدكتور علي الوردي[1]. لكن من المؤكد أن انعدام الثقة بين الطرفين كان سابقاً للوقت الذي حدده الوردي لإطلاق تهمة الخيانة على العرب من قبل الأتراك، ذلك أن الأتراك كانوا يرون منذ حقب سالفة وجود هذه الصفة لدى العرب لاسيما عرب العراق واليمن وطرابلس الغرب وأي عرب آخرين لم يهادنوا حكمهم ويستسلموا له ويركنوا إلى الهدوء في ظله. وبعد هزيمة القوات العثمانية في الشعيبة خاطب الضابط التركي أحمد بك أوراق العرب الذي كانوا يقاتلون إلى جانب العثمانيين بقوله: " إننا لو فتحنا الشعيبة والبصرة يبقى علينا واجب ثان وهو فتح العراق وخاصة الفرات أولاً وعشائر شط دجلة ثانياً لأنهم خونة "[2]. حدث ذلك والحرب لم تنته بعد، ولم يغادر العرب العراقيون جبهات القتال، وكانت هزيمة الشعيبة تلك أسباب متعددة ليس من بينها خيانة هؤلاء. والجدير بالذكر أن بدر الرميض شيخ بني مالك ردّ على كلام الضابط العثماني بقوله: " أنتم الخونة للإسلام، وتحزبكم ضد العرب كافٍ لمصداق قولي، وأنتم بعد هذا أولى بالحرب والقتال ممن نحارب. ولولا فتوى علمائنا لما وجدتمونا في هذه الساحات التي نقاتل فيها "[3]. وقد تفاقم الأمر بين العرب والأتراك بعد إعلان الشريف حسين لثورته أواسط عام 1916، وأصبح العربي يوصم من قبل التركي آنذاك، وربما لحد الآن بتهمة الخيانة (عرب خيانت).

كذلك لم يثن العراقيين عن الوقوف إلى جانب قوات الدولة العثمانية في معاركها ضد القوات البريطانية الغازية للعراق قيام السلطات العثمانية بسوق عدد كبير منهم، كما أشرنا، إلى مناطق في الجبهات الأوربية النائية عن بلادهم. ولم تثبط عزائمهم أيضاً

---

(1) المصدر السابق، ص213.

(2) آل فرعون، ص40.

(3) نفسه

دعوات بعض العراقيين الذين كانوا لا يؤمنون بقضية الجهاد أو الدفاع عن البلاد ضد الاحتلال البريطاني، وهم غالباً، فيما نقدر، من أبناء الحواضر الكبرى لاسيما تلك التي لا تميزها اعتبارات دينية كبغداد والبصرة. وكانت تلك الدعوات تحث على ترك القتال إلى جانب القوات العثمانية، وتعد الأتراك والبريطانيين بمنزلة واحدة من السوء على البلاد. وتدعو إلى قتل الضباط الأتراك، ومغادرة العراقيين ساحات القتال إلى حيث مدنهم وأريافهم وبيوتهم. ينقل بهذا الصدد والي بغداد جاويد باشا في كتابه(عراق سفري) أي حرب العراق ما نصه: " وفي البيانات التي عثر عليها في العراق: إن إتباعنا للترك والإنكليز واحد، كلها أسر، وأن الترك باعوا بلادنا، وأخذوا أولادنا إلى أرضروم وكذا دوابنا، وأطعمتنا وبقيت نساؤنا أرامل، وساقوا أبناءنا إلى جهة مجهولة فأهلكوهم في الحروب، اقتلوا ضباط الأتراك وعودوا إلى أوطانكم "[1]. ومن ثم نجد أن معظم العراقيين قد نبذوا خلافات الماضي مع حكامهم العثمانيين، ووقفوا بمختلف فئاتهم إلى جانب هؤلاء واشتركوا معهم في قتال البريطانيين. وكانت مساهمة علماء الدين، وفي طليعتهم علماء النجف، ووجهاء مدينة النجف، ومدن العراق الأخرى، وشيوخ العشائر، وعامة الناس، ذات أثر فاعل في المعارك.

ثانياً: علماء النجف .. قيادة ميدانية للمقاومة العراقية العسكرية للإحتلال

انطلق علماء النجف نحو جبهات القتال مع القوات البريطانية الغازية في جنوب العراق. وكان رائدهم السيد محمد سعيد الحبوبي، الذي غادر النجف ومعه " جماعة من أهل العلم وغيرهم " في 25 ذي الحجة 1332- 14 تشرين الثاني 1914. وسلك السيد الحبوبي ومجموعته طريق الفرات، وحينما وصل إلى الناصرية كان كثير من شيوخ العشائر وأبنائها قد التحق به لاسيما من منطقة الغراف. وكانت الحكومة العثمانية أمدته بالأموال لإنفاقها في تجهيز المجاهدين. وحينما غادر السيد محمد سعيد الحبوبي سوق

---

(1) مطبعة مدافعه، استانبول 1334 روميه، ص13، نقلاً عن: العزاوي، ج8، ص265.

الشيوخ متوجهاً إلى الشعيبة في 4 ربيع الثاني 1332، كان بصحبته " من استجاب له من الخلائق، وهم عشرات الألوف، ومخرت بهم مئات من السفن الشراعية متتابعة، شاقة بحيازيمها بحيرة الحمّار .."[1]. ويقدر عدد المجاهدين الذين التحقوا بالسيد محمد سعيد الحبوبي بثلاثين ألف راجل وعشرة آلآف فارس. وقد ألف هذا العدد الكبير من المجاهدين، مع حوالي خمسة عشر ألف جندي عثماني، الجناح الأيمن من جبهة القتال ضد القوات البريطانية المحتلة[2].

وفي 27 ذي الحجة 1332- 16 تشرين الثاني 1914 تحرك السيد عبد الرزاق الحلو من النجف متجهاً إلى ساحة القتال مع مجموعة من أتباعه. وعسكر في السماوة منتظراً وصول عدد من المجاهدين الذين كانوا سيلتحقون به من النجف. وبعد أن قضى يومين في السماوة وردت برقية إلى قائممقام السماوة من قائد القوات العثمانية الذي كان آنذاك في منطقة البصرة، يطلب فيها أن يتوجه السيد الحلو إلى جبهة القتال على وجه السرعة. يقول عبد العزيز القصاب قائممقام السماوة الذي تسلم البرقية، في مذكراته، إن ملخصها: " أتوسل برسول الله وآل البيت وفاطمة الزهراء أن تسرعوا في المجيء حيث أن البصرة مهددة ونحن في ضيق شديد. قرأ الشيخ [السيد عبد الرزاق الحلو] البرقية، وقال الله أكبر الله أكبر سمعنا وأطعنا. وأخذ يستعد للسفر. رجوته التريث لرداءة الجو وتجنب الرياح الشرقية العاتية والانتظار حتى تخف حدتها، أجابني: يا ولدي لقد وجبت علي الحركة، وتأخري الآن يعتبر عصياناً. قال لرفاقه أسرعوا يا أولادي، وبدأوا يفكون خيامهم ويحملونها على السفينة، وتحركت بهم والشيخ يؤذن الله أكبر الله أكبر "[3]. وأخذ السيد عبد الرزاق الحلو يجمع المتطوعين من أبناء

---

(1) مذكرات الشبيبي، ص186.

(2) الأسدي، حسن، ثورة النجف على الإنكليز، دار الحرية للطباعة، بغداد 1975، ص91.

(3) مذكرات عبد العزيز القصاب، إعداد وتحقيق د. خالد عبد العزيز القصاب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2007، ص106.

العشائر، وهو في طريقه نحو الجنوب، لاسيما من عشائر الجبايش والمدينة من مقلديه. وبعد مغادرته السماوة بعشرة أيام بدأت جموع المتطوعين القادمين من النجف وأبو صخير والشامية تصل إلى هذه المدينة بأعداد كبيرة في طريقها إلى جبهات القتال[1]. وكان من بين هؤلاء من علماء النجف السيد هبة الدين الشهرستاني والشيخ عبد الرضا الشيخ راضي[2].

وغادر النجف باتجاه بغداد في 26 تشرين الثاني 1914 للإلتحاق بجبهات القتال، وفد نجفي كبير ضم عدداً من علماء الدين ومشايخه وطلبة العلوم الدينية، وكان من بين هؤلاء وأولئك ممثلين للسيد محمد كاظم اليزدي على رأسهم ابنه السيد محمد وفي طليعتهم الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء والسيد إسماعيل اليزدي. وقد وصل وفد النجف إلى بغداد في 29 تشرين الثاني 1914، مع أكثر من ثلاثمائة من مجاهديها، وغادرها إلى جبهات القتال الشرقية في 23 كانون الثاني 1914 على ظهر المركب (بغداد)[3].

وجدير بالذكر أن السيد محمد اليزدي قد مكث في بغداد لأكثر من ثلاثة أسابيع قبل أن يتوجه إلى جبهات القتال، ربما لغرق مدينة بغداد آنذاك بسبب فيضان دجلة وصعوبة التحرك منها أو التحرك فيها. أو لتأخر السلطات العثمانية في تهيئة أسباب السفر إلى الجبهة، أو انتظارها لأسلحة تردها من الأناضول، حيث حمل المركب(بغداد) معه، فضلاً عن المجاهدين والجنود، " المدافع الجديدة والذخيرة التي وردت من قريب "[4]. وخلال وجوده في بغداد بعث السيد محمد اليزدي برسالة إلى أحد رؤساء قبائل العمارة بيد معتمد له ومعها رسائل يبدو أنها مرسلة إلى أشخاص آخرين ووصايا

---

(1) نفسه، ص107.

(2) الأسدي، ص91

(3) مذكرات الشبيبي، ص179، 183.

(4) نفسه، ص183.

شفوية، كانت تدور كلها فيما يبدو حول اتخاذ التدابير الكفيلة بمواجهة البريطانيين أو التفاوض معهم لإنهاء احتلالهم للبلاد[1]، وهو اتجاه في العمل الوطني تعامل السيد اليزدي بموجبه مع قيادات عشائرية ووطنية متعددة أخرى كالسيد كاطع العوادي.

كما بعث من بغداد إلى والده في النجف ببرقية يخبره فيها بعزمه على التوجه إلى جبهات القتال، ويطلب منه فيها تحريك الناس ودفعهم للالتحاق به، وتسلم منه برقية جوابية تحثه على المضي قدماً فيما عزم عليه وترغبه فيه، إذ تضمنت قوله: " وأوصيك ... بالجد والجهد في إرشاد الناس ... واستنهاض القبائل... وإتمام الحجة على من في طريقك من الطوائف وسكان البلاد والقرى، بحيث لا تترك مكاناً إلا وقد أديت ما عليك من البلاغ... وأما ما طلبت منا من تحريك فنحن ومن الله التوفيق ساهرون له مجدون فيه بكل طريق .."[2]. على أن السيد محمد كاظم اليزدي كان قد وضع لولده السيد محمد منهجاً لخط سيره إلى الجبهة عين له بموجبه المناطق التي ينزل فيها للوعظ واستنهاض أهاليها من أبناء العشائر للالتحاق بجبهات القتال. وكان السيد محمد اليزدي قد أخذ على عاتقه حتى قبل أن يغادر النجف القيام بهذه المهمة، فبعث بعد احتلال الفاو بثلاثة أيام برقية إلى الشيخ خزعل يطلب منه أن يهيئ نفسه للتصدي للقوات البريطانية الغازية والدفاع عن مدينة البصرة. وقد استغرقت مهمة التعبئة هذه وقتاً طويلاً يبدو أن السيد محمد والوفد المرافق له قد مكث خلالها في بعض المدن كالعمارة مدة من الزمن كان يتبادل فيها الرسائل باستمرار مع والده الذي كان يحثه على لم شمل العشائر وتوحيد كلمتها وتهيئتها لقتال المحتل[3].

---

(1) ينظر: الجبوري، كامل سلمان، النجف الأشرف وحركة الجهاد عام 1332-1333هـ/ 1914م، حقائق ووثائق ومذكرات من تاريخ العراق السياسي لم تنشر من قبل، مؤسسة العارف للمطبوعات، ط1، بيروت 2002، وثائق حركة الجهاد(الوثيقة 58) ، ص81.

(2) نفسه، الوثيقة رقم (88) ص99.

(3) ينظر: نفسه، الوثائق(67) ، (68) ،(79) ، (85) ، ص43، 87-88، 93، 97.

أن الدور الذي أداه علماء الدين في النجف آنذاك وعلى رأسهم المرجع الأعلى السيد محمد كاظم اليزدي في التصدي للاحتلال البريطاني كان من بين أهم الأسباب التي دفعت برؤساء العشائر وشيوخها وسادتها للتوجه نحو جبهات القتال. ففضلاً عن حثه على التحرك الميداني الدفاعي السريع متمثلاً في وفده إلى جبهات القتال وعلى رأسه ابنه السيد محمد، فقد قام السيد محمد كاظم اليزدي بالتأكيد على حرصه على مشاركة العراقيين جميعاً في الدفاع عن بلادهم ضد الغزاة البريطانيين من خلال عشرات الرسائل والبرقيات التي بعث بها إلى الشيوخ والتجار والوجهاء، وإلى وكلائه في المدن العراقية. ومن خلال المناشير التي خاطب بها أهالي المدن وأبناء العشائر[1]. وكذلك الفتوى التي أوجب فيها (الدفاع عن بيضة الإسلام)[2]. ولم يمنعه كبر سنه الذي شارف التسعين عاماً آنذاك، من أن يرقى المنبر في 28 محرم 1333هـ- 16 كانون الأول 1914م، حيث " خطب الناس، وألزمهم بالدفاع، وأوجب على الغني العاجز بدناً أن يجهز من ماله الفقير القوي، فكان لكلامه صدى رددته الأطراف "[3]، " لما كان له في نفوس المسلمين من النفوذ والطاعة والإكبار والتقديس "[4].

وفي ذلك كله كان السيد محمد كاظم اليزدي على اتصال بالإدارة العثمانية في بغداد يعلمها بتحركاته وينسق معها بشأن تفعيل التصدي للمحتل البريطاني. فقد بعث آنذاك بكتاب مطول إلى والي بغداد يخبره فيه بإصدار فتواه بوجوب الدفاع عن بيضة الإسلام، وإرسال ولده السيد محمد إلى ساحة الحرب[5]. وطلب، في كتاب آخر، من ولده السيد

---

(1) نشر كثيراً منها الجبوري في كتابه، النجف الأشرف وحركة الجهاد، ص 59-134، كوثائق لحركة الجهاد التي انطلقت من النجف.

(2) نفسه، ص60.

(3) مذكرات الشبيبي، ص182

(4) الأميني، الدكتور الشيخ محمد هادي، معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال الف عام، ط2، 1992، دون ذكر مكان الطبع، المجلد الثالث، ص1358.

(5) تنظر نصوصها في وثائق حركة الجهاد، الجبوري، ص99، 101، الوثائق(89-91).

محمد، وهو في بغداد في ذلك الوقت لم يبارحها إلى الجبهات بعد، الاتصال بوالي بغداد للتخفيف عن العشائر بعد أن ضايقتها السلطات العثمانية وشددت عليها في تحصيل الرسوم والضرائب كي يكون هذا حافزاً لها على الالتحاق بجبهات القتال[1].

وكان الوفد الثاني الذي انطلق من النجف نحو بغداد، فالجبهة اليسرى من جبهات القتال مع القوات البريطانية، قد غادرها في 4 صفر 1333 هـ- 22 كانون الأول 1914م، بعد مغادرة الوفد الأول، الذي سلك الطريق نفسه، والذي ضم ممثلي المرجع الديني الأعلى السيد محمد كاظم اليزدي، بحوالي شهر واحد. وضم هذا الوفد عدداً من علماء الدين وطلبة العلوم الدينية، كان على رأسهم الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ حسين الحلي والشيخ منصور المحتصر والشيخ جعفر الشيخ عبد الحسن، والشيخ حسين الواسطي. وقد غادر هذا الوفد بغداد في 17 صفر 1333هـ بالباخرة متجهاً نحو العمارة، ومنها إلى جبهة الأحواز. وكان معهم في الباخرة عدد من الجنود والمعدات العسكرية، وعلى رأسهم توفيق بك نائب ولاية بغداد في مجلس المبعوثان العثماني، الذي عين قائداً للجناح الأيسر من الجبهة[2].

من جهة أخرى، فقد استجاب كثير من شيوخ العشائر، منذ وقت مبكر، لفتاوى الدفاع التي أصدرها علماء النجف، وعلى رأسهم المرجع الأعلى السيد محمد كاظم اليزدي، فاشتركوا في معارك القرنة[3]، وهي من المعارك الأولى التي دارت بين قوات الاحتلال البريطاني وبين المتطوعين العراقيين والقوات العثمانية التي ركزت دفاعاتها الجديدة في هذه المدينة بعد انسحابها السريع من البصرة[4]. وقد حدثت في منطقة

---

(1) نفسه

(2) نفسه، ص27.

(3) مذكرات السيد كاطع العوادي أحد رجال الثورة العراقية 1920، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد 1987، ص11.

(4) التميمي، ص195.

القرنة عدة معارك بين الطرفين خلال شهر محرم سنة 1333(تشرين الثاني- كانون الأول 1914)، وكانت الحرب سجالاً بينهما، واتصفت بعض تلك المعارك بالعنف[1]، وشارك فيها أبناء العشائر العراقية لاسيما عشائر منطقة العمارة[2]. وقد انتصرت القوات البريطانية في معارك القرنة بعد استسلام القوات العثمانية لها في 9 كانون الأول 1914[3]. ويبدو أن هزيمة العثمانيين في القرنة كانت قاسية عليهم إلى الحد الذي جعلهم يقلبون وقائع الحرب في جبهات القتال رأساً على عقب حينما يبلغون بغداد بها، إذ ينقل الشيخ محمد رضا الشبيبي في مذكراته، وهو يتحدث عن اليوم الذي استسلم فيه العثمانيون في القرنة، وهو يومذاك في بغداد، فيقول " وردت برقية بمظفرية العثمانيين "[4] في القرنة.

ويمكن القول ان انتصار البريطانيين في معارك القرنة قد أكسب عملية احتلالهم للعراق قاعدة متقدمة أخرى ساعدتهم على مواصلة نجاحاتهم في هذه العملية، إذ أصبحوا يسيطرون على ملتقى نهري دجلة والفرات مما يمكنهم من ترسيخ سيطرتهم على البصرة من جهة، وتهيئة خط تمويني متقدم متصل مع قواعدهم البحرية في الخليج العربي من جهة أخرى. لذلك لم يغادر البريطانيون القرنة لمواصلة تقدمهم في الأراضي العراقية إلا بعد أن تركوا في القرنة حامية قوية تقديراً منهم للأهمية الإستراتيجية لها لمشروع احتلال العراق برمته[5].

وبالمقابل فان الموقع الدفاعي العثماني قد تراجع بعد سقوط القرنة إلى مدينة العمارة التي أصبحت معسكراً عاماً للجند العثماني يفد عليه الجنود العثمانيون والمجاهدون

---

(1) مذكرات الشبيبي، ص182.

(2) التميمي، ص204.

(3) نديم، ص25.

(4) مذكرات الشبيبي، ص182.

(5) ينظر: التميمي، ص212.

العراقيون، ويساقون منه إلى الجبهات[1] الجنوبية الشرقية أو ما يسمى أحياناً بالجناح الأيسر للجبهة.

ومن الجدير بالذكر أن جماعات من النجفيين، من عامة سكان المدينة، قد استمرت بالخروج من النجف نحو جبهات القتال الجنوبية، لاسيما نحو الجناح الأيمن من الجبهة في الناصرية والشعيبة[2]. وقد أدت بعض هذه الجماعات مهمات قتالية متقدمة ومبكرة، كما فعل جماعة الحاج عطية أبو كلل، منها قطع أسلاك البرق في منطقة الشعيبة[3].

إلا أن مشاركة عامة أهل النجف، الذين انضووا في جبهات القتال، وعامة المجاهدين العراقيين، تحت قيادة علماء الدين النجفيين، وأبرزهم السيد محمد سعيد الحبوبي، كانت من خلال جبهة الشعيبة، ذلك أن قتال الجيش العثماني للقوات البريطانية الغازية للعراق كان يجري على ثلاثة محاور رئيسة منذ تعيين العقيد سليمان عسكري لمنصب القيادة العامة في العراق وتسلمه لهذا المنصب في 20 كانون الأول 1914. فقد وضع سليمان عسكري خطة (تعرض مقابل) لطرد البريطانيين من العراق تقوم على مواجهتهم من ثلاثة محاور، هي:

أ. المحور الأيسر، وهو محور نهر كارون في منطقة الأحواز.

ب. المحور المركزي، يسير من نهر دجلة باتجاه القرنة.

ج. المحور الأيمن، يسير من نهر الفرات نحو البصرة عن طريق الزبير[4].

---

(1) مذكرات الشبيبي، ص187.د

(2) ينظر: الياسري، ص73.

(3) تنظر: مذكرات الشبيبي، ص188.

(4) يراجع: نديم، ص27.

وقد اشترك المجاهدون العراقيون إلى جانب القوات العسكرية النظامية في جبهات القتال لهذه المحاور بأجمعها، حيث اتفق رؤساء العشائر وشيوخها ووجهاء المدن مع المرجعيات الدينية والقيادات العسكرية العثمانية على أن يقسم المقاتلون العراقيون من أبناء العشائر وأهالي المدن إلى ثلاثة أقسام تتوزع على جبهات القتال في محاور المواجهة الثلاثة، وهي:

القسم الأول: يتجه نحو المحور الأيمن من الجبهة أو الجناح الأيمن منها في الشعيبة، ويسير إليها عن طريق السماوة والناصرية. وأهم العشائر التي سارت نحو هذا المحور آل فتلة(أهل المشخاب) وآل إبراهيم وآل شبل والخزاعل، وعشائر السماوة والناصرية، وأهالي كربلاء والنجف.

القسم الثاني: يتجه نحو المحور المركزي من الجبهة عن طريق دجلة، ويضم عشائر قبيلة زبيد، وهي الجحيش والبو سلطان والسعيد، فضلاً عن عشائر آل مسعود وآل فتلة (أهل الهندية) وبني حسن والجبور وعشائر بغداد والدليم وديالى وبعض عشائر المنطقة الشمالية، وأهالي مدينتي بغداد والحلة.

القسم الثالث: يتجه نحو المحور الأيسر من الجبهة أو الجناح الأيسر منها عن طريق دجلة باتجاه العمارة ثم الأراضي الإيرانية، فنهر كارون في الأحواز. ويتألف من آل فتلة(الشامية) المعروفين بالبوهدلة والبدير وجليحة والبراجع[1].

وكانت مشاركة المجاهدين العراقيين في جبهات القتال في الأشهر الأولى من الاحتلال البريطاني مشاركة فعالة اعتمد عليها القائد العام للقوات العسكرية العثمانية في العراق سليمان عسكري اعتماداً كبيراً إلى الحد الذي عدّ هذا الأمر من أخطائه[2].

---

(1) مذكرات الحاج صلال الفاضل الموح، ص52.

(2) ينظر: نديم، ص26. وجدير بالذكر أن هذا الاعتماد على المجاهدين العراقيين، وغالبيتهم العظمى من أبناء العشائر العراقية، لم تكن له قاعدة من العلاقات بين الطرفين يمكن الاستناد إليها. ذلك أن =

وتمثلت تلك المشاركة المؤثرة في الأعداد الكبيرة التي اشتركت منهم في القتال، فقد قدر، كما سبق أن ذكرنا، عدد المقاتلين العراقيين الذين رافقوا السيد محمد سعيد الحبوبي في مسيره نحو الجناح الأيمن من الجبهة في الشعيبة بأكثر من ثلاثين ألف راجل وعشرة آلآف فارس، في حين لم يزد عدد جنود العثمانيين النظاميين المشاركين في القتال في هذه الجبهة عن خمسة عشر ألف جندي. وجدير بالذكر أن علماء الدين كانوا يرأسون جموع المجاهدين في جبهات القتال، فكان على رأس المجاهدين في جبهة الجناح الأيمن في الشعيبة السيد محمد سعيد الحبوبي وجماعته، وفي الجبهة المركزية شيخ الشريعة والسيد أبو القاسم الكاشاني والسيد مهدي السيد حيدر. أما في جبهة الجناح الأيسر في الأحواز فكان يترأس المجاهدين السيد محمد اليزدي والشيخ جعفر الشيخ راضي[1].

وكان انخرط للدفاع عن البلاد في جبهة الأحواز كثير من رؤساء العشائر وشيوخها، وعدد من علماء الدين، على رأسهم السيد محمد اليزدي موفداً من قبل أبيه السيد محمد كاظم اليزدي، فضلاً عن أبناء العشائر التي مرّ ذكرها، والعشائر التي التحقت بها من منطقة عربستان، وأهمها عشيرة بني طرف وعشيرة بني لام بقيادة الشيخ غضبان البنية، وبعض العشائر التي تمردت على موقف الشيخ خزعل، وتأثرت بدعوات الجهاد كعشيرة الباوية وكعب[2]. ومما هو جدير بالذكر أن الشيخ خزعل، التي كانت منطقة عربستان تحت حكمه، تذرع عن امتناعه عن المشاركة في حركة الجهاد بأنه تابع للدولة الإيرانية، فأرسلت إليه مجموعة من علماء النجف، منهم الشيخ فتح الله الأصفهاني والسيد مصطفى الكاشاني، برقية يستنهضونه فيها للمشاركة في دفع

= العثمانيين كانوا يعدون العراق، بولاياته الثلاث، من أصعب ولايات الدولة على الحكم بسبب مشاكلهم وصداماتهم العسكرية المستمرة مع عشائره. ينظر:

Davison, Roderic H., Reform in the Ottoman Empire 1856- 1876, Princeton University Press, New Jersey 1963, P.160.

(1) الأسدي، ص91-92.

(2) التميمي، ص223-224، 225.

خطر الإحتلال البريطاني عن العراق، ويذكرون له فيها بأن هذا واجب ديني يستوي فيه المسلمون جميعاً سواء أكانوا عثمانيين أو إيرانيين. كما أرسل إليه السيد كاظم اليزدي برقية بالمعنى نفسه، إلا أن الشيخ خزعل لم يكترث لهاتين البرقيتين، وكان يعتقد بأنهما أرسلتا بضغط من العثمانيين على علماء النجف. كذلك فإن الشيخ خزعل لم يستجب إلى أمر الشيخ عبد الكريم الجزائري بأن يشترك إلى جانب العثمانيين والمجاهدين العراقيين في قتال القوات البريطانية الغازية، على الرغم من أن الشيخ خزعل كان يقلّد الشيخ الجزائري وتربطه علاقة وثيقة به[1].

ويبدو أن المجاهدين الذاهبين إلى جبهة الأحواز قد اتخذوا من مدينة العمارة قاعدة لانطلاقهم إلى هذه الجبهة، فقد تبادل السيد محمد اليزدي من العمارة البرقيات والرسائل مع أخيه السيد محمود في النجف، حيث أخبره السيد محمود في رسالة له بعثها جواباً على برقيتين مرسلتين من العمارة من أخيه في 20 و23 كانون الثاني 1915 بتأكيد والده السيد محمد كاظم اليزدي على أن يقوم السيد محمد ببذل أقصى جهوده في توحيد كلمة العشائر والدفاع عن المسلمين وبلاد الإسلام، والوقوف يداً واحدة بوجه "الكافرين"[2].

أما رئاسة جموع المجاهدين في جبهة الأحواز فكانت، كما ذكرنا، للسيد محمد اليزدي لمقدرته وكفاءته في أداء هذه المهمة من جهة، ولكونه ممثل المرجع الأعلى والده السيد محمد كاظم اليزدي ورئيس وفده إلى جبهات القتال من جهة أخرى، مما ترتب عليه أن تكون له كلمة مسموعة لدى القادة العسكريين العثمانيين[3].

---

(1) ينظر: الجبوري، ص43.

(2) ينظر: نص الرسالة في الجبوري، ص106، الوثيقة رقم (98).

(3) تنظر رسالة الشيخ احمد كاشف الغطاء الى السيد محمد اليزدي في: الجبوري، ص105. وقد طلب منه كاشف الغطاء في هذه الرسالة التوسط لدى القومندان العثماني المسؤول عن(طابور الحدود) بشأن نقل=

وقبل اندلاع معركة الأحواز واستسلام العثمانيين فيها في 12 آذار 1915، بمدة من الزمن رابط السيد محمد اليزدي ومعه عدد من العلماء وطلبة العلوم الدينية وزعماء العشائر في جبهة الأحواز. وأخذ المجاهدون، لاسيما من كان منهم من عشائر عربستان، يتوافدون على هذه الجبهة خلال شهري كانون الثاني وشباط سنة 1915[1].

وعقب خسارة القوات العثمانية والمجاهدين العراقيين في جبهة الأحواز، وانسحاب هؤلاء إلى العمارة. وبعد مضي شهر تقريباً على هذه الخسارة مني العثمانيون والمجاهدون بخسارة كبيرة أخرى في الشعيبة في 15 نيسان 1915، وبدأت القوات البريطانية في الصعود في الأراضي العراقية على محورين محاذيين لنهري دجلة والفرات. فانفض بعد تلكما الخسارتين الكبيرتين كثير من العراقيين الذين كانوا يقاتلون إلى جانب القوات العثمانية من سوح المعارك قافلين إلى مواطنهم، ومنهم أهالي النجف، من المتطوعين ومن الجنود الذين كانوا يقاتلون ي صفوف الجيش العثماني، فضلاً عن معظم علماء الدين.

أما الضباط العراقيين في الجيش العثماني، فقد بدأ التململ يدب إلى صفوفهم، لاسيما بين ذوي الميول القومية منهم، بعد الهزائم الكبيرة التي مني بها الجيش العثماني أمام القوات البريطانية المحتلة، فبدأ بعضهم باهرب من الخدمة مثل مولود مخلص وعلي جودت الأيوبي، وراودت أذهان بعضهم الآخر فكرة التفاوض مع البريطانيين لتأسيس دولة عراقية مستقلة، مثل تحسين العسكري ويوسف العزاوي وتوفيق وهبي. فقد قرر هؤلاء في اجتماع سري هم في الناصرية في 14 تموز 1915 قبيل احتلال القوات البريطانية لهذه المدينة " أن الوقت حان لإعلان الثورة العراقية والدخول في

= أحد الجنود العراقيين من البلوك السادس في الطابور(التنجي بلوك) المتجه من العمارة الى جهة الأحواز ليكون بمعية السيد اليزدي.

(1) الجبوري، ص42، 44.

مفاوضات سرية مع الانكليز للحصول على مساعدتهم في نيل استقلال العراق "[1]، ذلك أن الدولة العثمانية كانت تعاني آنذاك، كما كانوا يرون " سكرات الموت بعد الهزائم المنكرة التي حلت بها، ويجب على العرب أن يغتنموا هذه الفرصة للإتصال بالانكليز والتعاون معهم في سبيل تأسيس دولة عربية مستقلة "[2].

وقد استمر القتال بين القوات العثمانية والمحتلين البريطانيين، وتمكنت القوات البريطانية من احتلال الكوت في 28 أيلول 1915، وتقدمت نحو بغداد حيث اصطدمت في معركة (سلمان باك) مع القوات العثمانية التي أجبرتها هذه المرة على التقهقر والانسحاب من ساحة المعركة في 25 تشرين الثاني 1915 نحو الكوت والتحصن بها. وواصلت القوات العثمانية ملاحقتها للقوات البريطانية التي التجأت إلى الكوت وفرضت عليها حصاراً بدأ في 7 كانون الأول 1915 واستمر إلى استسلام هذه القوات للجيش العثماني في 29 نيسان 1916[3].

وقد اشترك إلى جانب القوات العثمانية في المعارك التي أعقبت بداية الحصار بين العثمانيين والجيش البريطاني الذي حاول فك الحصار عن وحداته المحاصرة في الكوت متطوعون من أبناء العشائر ورؤسائهم الذين استمر معظمهم في مناصرته للعثمانيين والاشتراك في المعارك التي يخوضوها حتى استسلام الجيش البريطاني المحاصر في الكوت[4]. بيد أن عشائر أخرى قد " رجعت إلى أهلها ومواطنها بسبب طول مدة الجهاد "[5]. وكانت مساهمة العشائر تلك على شكل مجاميع يقود كل مجموعة منها

---

(1) الوردي، ج4، ص206. وقد ذكر الوردي أسماء جميع هؤلاء الضباط.

(2) نفسه، ص 200-201.

(3) اعتمدنا في تحديد تواريخ الأحداث الواردة في هذه الفقرة على: نديم، ص54، 69، 75.

(4) تنظر: مذكرات الحاج صلال الفاضل الموح، ص62.

(5) نفسه، ص61.

رئيس من رؤساء العشائر وشيوخها وسادتها[1]، فقد قاد السيد كاطع العوادي، مثلاً " جمعاً قبائلياً لمقاومة الغزو البريطاني على جبهة الكوت ..."[2]. أما القيادة العامة للمجاهدين في جبهة الكوت، فكان يضطلع بمهامها أحياناً محمد فاضل باشا الداغستاني[3]. ويبدو أن مشاركة العشائر العراقية في هذه الجبهة وقتالها إلى جانب القوات العثمانية كان له أثر مساعد واضح في استسلام الجيش البريطاني المحاصر في الكوت بقيادة الجنرال تشارلز طاونزند[4].

حملة تعبوية جديدة

بدأت القوات البريطانية في أوائل شهر تشرين الأول 1915 بالتخطيط لاحتلال مدينة بغداد بعد أن أتمت احتلالها للكوت، فتقدمت نحو العزيزية واحتلتها في 5 تشرين الأول 1915، وتوجهت منها القوات البريطانية بقيادة الجنرال طاونزند باتجاه بغداد في 11 تشرين الثاني 1915[5]. وعلى الرغم من أن العثمانيين أعدوا قواتهم للدفاع عن بغداد من موقع (سلمان باك) إعداداً جيداً، وعززوها بأسلحة ومعدات حربية وبفرق قتالية متميزة[6]، فإنهم شرعوا في الوقت نفسه بحملة جديدة في أوساط العشائر والمدن العراقية لاسيما مدينة النجف للحث على الجهاد وتجنيد المتطوعين للاستعانة بهم في جبهات القتال كقوة رديفة للقوات العسكرية العثمانية النظامية. ويبدو أن السلطات العثمانية قد سارعت بالشروع بهذه الحملة لأسباب عدة، منها:

---

(1) للتفاصيل عن أولئك المشاركين يراجع: نفسه، ص58-62.

(2) المطبعي، حميد، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج3، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1998، ص203.

(3) تنظر: مذكرات الحاج صلال الفاضل الموح، ص61-62.

(4) نفسه والصفحة نفسها

(5) للتفاصيل يراجع: نديم، ص55-57.

(6) نفسه، ص58.

- اكتشافها لتحركات قامت بها بعض الزعامات الدينية والعشائرية تؤشر إنحراف تلك الزعامات عن الوقوف تماماً بجانب العثمانيين بعد الهزائم الكبيرة التي لحقت بهم أمام زحف القوات البريطانية الدؤوب باتجاه بغداد. وينقل السيد كاطع العوادي في مذكراته بهذا الصدد، أن السيد محمد بن السيد محمد كاظم اليزدي كان يحاول تحقيق استقلال العراق وتأسيس حكومة وطنية فيه عن طريق حل سياسي سلمي يكفل إخراج العثمانيين والبريطانيين من البلاد، فدعا، لهذا الغرض، " زعماء الشامية والمشخاب إلى النجف واجتمعوا لدى محسن شلاش وبحثوا في المسألة، ولكنها اتصلت بالأتراك فأسرعوا وطلبوا السيد محمد السيد كاظم إلى الجهاد فذهب إلى الكاظمية. وقد شاع هذا الأمر في النجف شياعاً تاماً "[1]. ومن الواضح أن توتر العلاقة بين السلطة العثمانية والسيد محمد اليزدي بسبب هذا الأمر حدث قبيل تحرك السيد محمد اليزدي من النجف في 21 تشرين الثاني 1915 للمشاركة فيما دعي لـ (حركة الجهاد الثانية).

- تراجع الروح الحماسية التي اندفع بها العراقيون من أبناء العشائر والمدن للوقوف إلى جانب العثمانيين في مواجهة القوات البريطانية التي جاءت لاحتلال العراق بسبب الإخفاقات والهزائم المتكررة التي مني بها العثمانيون، والتقدم المتواصل الذي كانت تحرزه القوات البريطانية المحتلة.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المساندة الواسعة من قبل المتطوعين العراقيين للقوات العثمانية كانت آخذة بالتقلص والانحسار كلما تقدمت القوات البريطانية في

(1) مذكرات السيد كاطع العوادي، ص12.

زحفها داخل الأراضي العراقية باتجاه الشمال[1]. لاسيما بعد هزائم المحاور الرئيسة التي وضعها العثمانيون للدفاع عن العراق، في القرنة والأحواز والشعيبة.

فقد تحولت المشاركة العسكرية العراقية للقوات العثمانية في حربها النظامية بعد احتلال القرنة مباشرة إلى ما يمكن تسميته بـ(حرب العصابات)، أو (غزوات الليل) على حد وصف الشيخ محمد رضا الشبيبي في مذكراته لها، إذ يقول: " منذ أوائل جمادى الأولى سنة 1333 [17 آذار 1915] ابتدأ العرب بغزوات الليل براً وبحراً، وصلوا في بعضها إلى البصرة نفسها واغتنموا عشرات من السفن والحراقات المشحونة بالمؤن المختلفة، وخربوا غير مرة أدوات التلفون وأسلاك البرق بين البصرة والشعيبة "[2]. وكلما احتدمت معارك العثمانيين مع البريطانيين واقتربت من بغداد كانت المشاركة العراقية المنظمة تتراجع لصالح الهجمات الخاطفة مما اضطر العثمانيين إلى القيام بحملة ثانية للحث على الجهاد، ففي ليلة 10-11 تشرين الأول 1915 حدث هجوم من قبل مسلحين عراقيين على الفوج البريطاني الذي كان يقوده الزعيم (فريزر) بالقرب من العزيزية مما أدى إلى قتل عشرة من الجنود الهنود من قبل هؤلاء المسلحين الذين غنموا أيضاً عدداً من البنادق[3]. ومما يجدر ذكره أن العراقيين، من غير المنضوين للمتطوعين الذين يعملون بالتنسيق مع العثمانيين، شاركوا من مناطق سكناهم في مقاومة قوات الاحتلال البريطاني المارة بمدنهم وقراهم لاسيما في مناطق الكوت والعمارة، مما عرضهم لتعسف وانتقام القوات البريطانية، حيث أقدم الجنرال طاونزند عند دخوله

---

(1) ينظر: برادون، رسل، حصار الكوت في الحرب بين الإنكليز والأتراك في العراق سنة 1914-1918، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي وعبد المجيد ياسين التكريتي، ج I، دار إحياء التراث العربي، بغداد 1985، ص98.

(2) ص189.

(3) ينظر: مذكرات الفريق طونزند، قدم له وعلق عليه اللواء الركن حامد أحمد الدرد، الدار العربية للموسوعات، ط2، 1986، دون ذكر مكان الطبع، ص247.

الكوت في بداية حصارها على إعدام اثني عشر شخصاً من سكان المدينة رمياً بالرصاص بعد حكم أصدره عليهم مجلس عسكري شكله هو لهذا الغرض، ليكونوا " عبرة لغيرهم "[1] على حد قوله. مما يعني وجود هدف معين ابتغت القوات المحتلة تحقيقه على حساب العدالة وقيم الحق.

ثالثاً: النجف.. منطلق حملة (العلم الحيدري) للتصدي للإحتلال 1915-1916

قبل أن تشرع السلطات العثمانية بحملتها لحشد جيش من المتطوعين يساعد قواتها النظامية على قتال البريطانيين أدركت، كما أدركت من قبل، أن البداية يجب أن تكون من النجف لأهميتها الدينية وكونها مقراً للمرجعية الدينية الشيعية العليا ولمراجع الدين وعلمائه ذوي التأثير الفاعل في نفوس الناس، القادر على دفعهم لحمل السلاح ومساندة العثمانيين. ومن ثم كانت السلطات العثمانية حازمة في حملتها تلك، ومهدت لها بتهديدات للمسلحين من أهالي النجف – وكان هؤلاء قد تغلبوا عليها بعد طردهم للسلطة العثمانية منها في مايس 1915 – الذين أبدوا تقاعساً عن الاستجابة لنداءات الجهاد الصادرة من السلطات العثمانية، حيث أبرقوا إلى القائد العام يذكرون له أن سقوط الكوت بيد القوات البريطانية جعلهم يتراجعون عن استعداداتهم التي أبدوها له سابقاً بشأن سوقهم إلى ساحات القتال للدفاع عن البلاد. ويرون أن واجبهم بعد سقوط الكوت ينحصر في الدفاع عن المشاهد المقدسة – والنجف منها – ويأسفون لعدم استجابتهم لنداءات الدولة بالتوجه لجبهات القتال. فأجابهم القائد العام ببرقية مؤرخة في 3 ذي الحجة 1333(12 تشرين الأول 1915) بأن أعمالهم هي التي توجب الأسف، وأن انسحابه من الكوت هو مناورة عسكرية ليس إلا، " وتهددهم بالقوة

(1) نفسه، ص379. وتنظر أيضاً بهذا الشأن: ص6-8، 436.

العسكرية القريبة الورود "[1] عليهم.

إن حملة التعبئة التي نادت بها السلطات العثمانية في العراق بعد الإحراج الذي سببه لها تقدم القوات البريطانية نحو بغداد عقب احتلالها للكوت، دعيت من قبل بعض الكتاب والمؤرخين بـ(حركة الجهاد الثانية). فهو (جهاد) بالمصطلح العثماني الرسمي – مقابل مصطلح(الدفاع) عن الثغور لصد الكافرين عند فقهاء الشيعة – وهي حركة (ثانية) بعد الحركة الأولى التي أخرجت الجموع العراقية في بداية الاحتلال البريطاني للعراق لتنضم إلى القوات العثمانية في حربها لقوات الاحتلال. وكانت السلطة العثمانية في دعوتها للجهاد هذه كالغريق، كما يصفها الدكتور علي الوردي " يحاول الإمساك بأي شيء أملاً بالنجاة "[2]. ويلاحظ أن حركة الجهاد الثانية اختلفت عن حركة الجهاد الأولى بتركيز العثمانيين على أن تكون الثانية حركة موجهة إلى العراقيين الشيعة بوجه خاص، تركز على استنهاضهم، دون الآخرين، للوقوف إلى جانبها، فأقرنت انطلاقها وتحركها نحو جبهات القتال بمصاحبة (العلم الحيدري الشريف) لها.

وشرعت السلطات ببث الدعاية (لحملة العلم الحيدري) في المناطق الشيعية عن طريق أشخاص كانوا يجوبون هذه المناطق ويذكرون للناس " أنه علم لا يغلبه غالب، وأن صاحبه حيدر الكرار انتصر به في جميع الحروب التي خاضها ضد الكفار، ولابد أن ينتصر العلم الآن أيضاً "[3]. فاستجاب كثير من زعماء العشائر لهذه الدعوة، بعد أن صدرت تأكيدات علماء النجف على الدفاع. وقد تنادى هؤلاء الزعماء فيما بينهم للالتحاق بجبهة القتال وأخذوا يتقاطرون على البغيلة (النعمانية) التي تقع شمال

---

(1) مذكرات الشبيبي، ص229.

(2) الوردي، ج4، ص271.

(3) نفسه، ص272.

الكوت بمسافة 29 ميلاً[1]. للإشتراك في القتال الذي كان يدور بين القوات العثمانية المحاصرة للكوت والقوات البريطانية التي كانت تحاول فك الحصار عن قطعاتها المحاصرة.

وفي سياق الدعاية نفسه أرسلت الحكومة العثمانية محمد فاضل باشا الداغستاني، الذي عينته قائداً للمجاهدين ليجوب مناطق الفرات الأوسط العشائرية، ويحث الناس والشيوخ فيها على الجهاد، ويوزع الأموال على هؤلاء الشيوخ كلاً بحسب مكانته وعدد أفراد عشيرته وقوتها[2] ليتجهزوا بها. كما أرسلت وفداً إلى النجف للغرض ذاته وصلها في 17 ذي الحجة 1333هـ(26 تشرين الأول 1915م)، وكان مؤلفاً من عزت باشا الضابط الذي أنيطت به مهمة (قيادة المجاهدين في الخطة العراقية)، وقاضي بغداد، وفؤاد بك الدفتري، والميرالاي مزهر بك وحكمت بك سليمان مدير معارف بغداد، وشكري بك من أعيان الحلة. وقد وصل إلى النجف في اليوم نفسه متصرف كربلاء محمد حمزة بك لينضم إلى الوفد. واجتمع الوفد في اليوم الثاني من وصوله بالمرجع الأعلى السيد كاظم اليزدي في بيته، " وطالعوا السيد بحال العراق الحاضرة وتقاعد العرب عن الدفاع "[3]، وطلبوا منه تأكيد فتواه السابقة بوجوب الدفاع، فاستجاب لهم وحضر إلى الصحن العلوي الشريف. وكان خازن المشهد العلوي قد أخرج من خزانة المشهد قبل حضوره علم تاريخي ثمين كتبت عليه الشهادتان. فجلس السيد كاظم اليزدي على حافة منبر الخطابة، وبلّغ عنه من ارتقى المنبر تأكيده على وجوب الدفاع ولزوم التعاضد واجتماع كلمة المدافعين. وكذلك أكد في اليوم نفسه وفي الأيام التالية علماء آخرون على الوحدة الإسلامية وضرورة الدفاع والتصدي لقوات الاحتلال البريطاني. واستغل الخطباء أيام المحرم التي حلت آنذاك ومجالس العزاء

---

(1) تنظر: مذكرات الحاج صلال الفاضل الموح، ص58.

(2) الوردي، ج4، ص272.

(3) مذكرات الشبيبي، ص238.

الحسينية لحث الناس من خلالها على الخروج للقتال إلى جانب العثمانيين المسلمين والدفاع عن الوطن.

وكان من أبرز علماء النجف الذين قاموا بهذه المهمة، السيد عبد الرزاق الحلو والسيد يحيى الحلي والشيخ جواد الجواهري والشيخ علي زين العابدين. وأكد على وجوب الدفاع وصد المحتلين البريطانيين الشيخ علي رفيش أحد كبار الفقهاء، وذلك في احتفال عقد في الصحن العلوي الشريف حضره وجهاء النجف ومشاهير العلماء وطلبة العلوم الدينية والمندوبون العثمانيون، وفي مقدمتهم محمد فاضل باشا الداغستاني وموظفو الحكومة العثمانية في النجف وعامة الناس. وفي اليوم التالي (20 ذي الحجة 1333هـ) جرى احتفال مماثل في المكان نفسه ارتقى فيه المنبر الشيخ فتح الله الأصفهاني المعروف بشيخ الشريعة، وتكلم في وجوب الدفاع وسوء مغبة التقاعس، وتابعه في ذلك الشيخ علي الطريحي، الذي طلب من الناس عدم الإكتفاء بالبكاء وبالدعاء، بل التوجه إلى ساحات القتال. وقد أوفد العثمانيون أحد قادة قوات الدرك إلى النجف حاملا معه الأموال لكي يجهز الناس بها سفرهم إلى جبهات القتال[1].

وفي الأول من محرم 1334هـ- 9 تشرين الثاني 1915 شرع العلماء وطلبة العلوم الدينية بالتأهب للسفر نحو جبهات القتال، وتبعهم في ذلك " المتغلبون "، أي رؤساء محلات النجف الأربع. وكان لأنباء هذا الإستعداد " أكبر وقع في أنحاء العراق حيث طيرتها البرقيات العامة ونشرتها الصحف السيارة "[2]. وعاد محمد فاضل باشا الداغستاني إلى النجف في 5 محرم 1334 وخطب في حشد من النجفيين في دار السيد محمد سعيد الحبوبي حاثاً إياهم على الخروج إلى ساحات القتال، ووزع العطايا على سدنة المرقد العلوي المقدس[3].

---

(1) مذكرات الشبيبي، ص240، 242.

(2) نفسه، ص242.

(3) المصدر والصفحة أنفسهما.

انطلقت جموع العلماء وطلبة العلوم الدينية من النجف في 11 محرم 1334 - 29 تشرين الثاني 1915، متوجهة نحو الكوفة فبغداد، ومنها إلى جبهة القتال في الكوت. وقد التحق بهذه الحملة مجموعة من أبناء النجف ووجهائها ورؤساء محلاتها الأربع. وكان الإنطلاق من الصحن العلوي الشريف، حيث أخرج العلماء منه (العلم الحيدري) بمراسيم حضرها متصرف كربلاء محمد حمزة بك، وتلا فيها مفتي الحكومة العثمانية دعاء بهذه المناسبة، وفعل الشيء نفسه السيد أحمد إبن سادن المرقد المقدس السيد محمد حسن الرفيعي. وتوجه الجميع نحو الكوفة، وكان على رأسهم من العلماء: السيد علي التبريزي، وشيخ الشريعة الأصفهاني، والسيد مصطفى الكاشاني، والشيخ باقر القمي، والشيخ محمد حسين القمشي، والسيد عبد الرزاق الحلو، ومن الأعلام وأولاد مجتهدين: الشيخ جواد آل صاحب الجواهر، السيد محمد علي الطباطبائي، الميرزا مهدي بن الشيخ محمد كاظم الخراساني، الشيخ إسحق بن الميرزا حبيب الله الجيلاني، الشيخ عبد الحسين آل صاحب الجواهر، الشيخ عبد الرضا الشيخ المهدي، السيد محمد علي الشهرستاني، الشيخ عبد الكريم الجزائري، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، السيد علي السيد محمد سعيد الحبوبي. واستقبلهم قرب مسجد الكوفة محمد فاضل باشا الداغستاني مع مجموعة من الفرسان. وانضم إليهم أيضا السيد محمد نجل المرجع الأعلى السيد محمد كاظم اليزدي.

وفي اليوم التالي لحق بهم في الكوفة المتطوعون من محلة العمارة، وعلى رأسهم سلمان أبو غنيم ومحمد أبو كلل أخو الشيخ عطية أبو كلل، والتحق بهم أيضاً المتطوعون من فرسان بني حسن في الكوفة.

وفي 13 محرم 1334 - 21 تشرين الثاني 1915 غادرت هذه الحملة الكوفة على متن ثلاثين سفينة، توقفت ليلاً في الكفل، فلحقت بها في منتصف الليل سفن أخرى أقلت بقية النجفيين، وهم جماعة محلة المشراق على رأسهم مطلق المعمار، وجماعة محلة البراق بقيادة السيد هادي الرفيعي، وأهل الخويش برئاسة حسين الشافعي، وجماعة

الرماحية مع عقيدهم عباس العلي. وكان بعض الذين توجهوا إلى بغداد من النجفيين يمتطون الخيل والبغال.

وتوقفت السفن ليومين في مدينة طويريج، ولحق بها براً محمد فاضل باشا الداغستاني على رأس (250) فارساً من بني حسن على أن يلتحق بهم بقية الفرسان. ووصل طويريج أيضاً قادماً من النجف سعد الحاج راضي وثلاثة من أولاده على رأس مجموعة من الشمرت للإلتحاق بالركب. وعقد في 15 محرم 1334 هـ في باحة دار الحكومة في طويريج حفل خطب فيه شيخ الشريعة الأصفهاني، وهو أحد كبار المجتهدين، خطبة وعظ فيها الناس وحث العراقيين على أن ينفروا للدفاع عن بلادهم، كما ألقى من الجمع خطبة مؤثرة السيد محمد اليزدي نجل المرجع الديني الأعلى السيد محمد كاظم اليزدي، أكد فيها على تبليغ فتوى والده بوجوب الدفاع وخص الحاضرين بهذا التأكيد، ولكي لا ينسل أحد منهم عن الجمع قبل الوصول الى الجبهة، فطلب منهم أن يجيبوه بكلمة (لبيك) حينما يتكلم.

وبعد أن اجتازت الحملة سدة الهندية توقفت في المسيب، فأقفلت المدينة أسواقها، واستقبل أهلها العلم الحيدري والمجاهدين النجفيين وعلى رأسهم العلماء استقبالاً باهراً. وفي اليوم الثاني من وصول الحملة إلى المسيب، وهو يوم 18 محرم 1334هـ، جرت مراسم الدعاء، وخطب خلال تلك المراسم الشيخ جواد الجواهري، والسيد محمد اليزدي الذي عدّ الدفاع لصد عدوان الغزاة نعمة خص بها الله تعالى العراقيين دون غيرهم.

واصلت الحملة مسيرتها متوجهة نحو بغداد براً، واستقبل جميع من فيها بحفاوة بالغة في بغداد من قبل إدارة الولاية التي انتدبت لاستقبالهم لجنة من علماء بغداد ورجال الدين فيها وعدداً من ضباط الجيش العثماني. وحضرت حفل استقبالهم ثلة من الدرك والشرطة. ثم استقبل العلماء منهم في مقر إدارة الولاية معاون والي بغداد الذي

قبّل العلم الحيدري وأشاد ببركاته ويمنه[1].

وقد مكث العلماء وأهالي النجف في الكاظمية بانتظار أن تقوم السلطة العثمانية بإعداد وسائل سفرهم إلى الجبهة التي كانت آنذاك في الكوت حيث حوصر فيها الجيش البريطاني. ولكن مكوثهم طال حتى منتصف شهر شباط من عام 1916. وكانوا خلال تلك المدة يتوقعون المسير إلى الجبهة بين يوم وآخر. وعقب الوصول إلى بغداد مباشرة زار السيد محمد اليزدي في الأول من كانون الأول 1915 مستشفيات الهلال الأحمر في بغداد، وقدم الهدايا للمرضى الراقدين فيها[2]. وبعث إلى أخيه السيد محمود في النجف رسالة مؤرخة في 29 محرم 1334 (7 كانون الأول 1915 يخبره فيها بأنهم بانتظار السفينة التي ستقلهم " غداً أو بعد غد إن شاء الله "[3] إلى الجبهة. وفي 25 محرم 1334 - 2 كانون الأول 1915م " زار الأعظمية العلماء المجاهدون والطلاب وسواد النجفيين بدعوة من بعض أعيان الأعظمية ودخلوا إلى مشهد الإمام أبي حنيفة، وتلا الشيخ جواد الجواهري ثم دعاء. ثم اجتمع القوم في فضاء الجامع الذي بإزاء المشهد، وتلا الشيخ رؤوف مدرس الأعظمية دعاء، ثم تكلم الشيخ نعمان الأعظمي في اتحاد كلمة الطوائف الإسلامية، لاسيما السنة والشيعة، وألقى شاب من طلبة المدرسة (أخوت) الفارسية خطبة مناسبة بالتركية وانفض الجميع. ولقد كانت زيارة أعلام الشيعة هذه الأعظمية وانبراؤهم فيها لتأليف القلوب أول زيارة في التاريخ وقعت من نوعها بين الفريقين، وقد حفظ لهم الأعظميون هذه اليد وشكروهم على تشريف الأعظمية "[4].

ولكنه يبدو أن السلطات العثمانية كانت قد تراجعت عن المضي قدماً في الحملة

---

(1) للتفاصيل: نفسه، ص242-254.

(2) نفسه، ص260.

(3) وثائق حركة الجهاد، الوثيقة(67) ؛ الجبوري، ص87.

(4) مذكرات الشبيبي، ص262

التي دعيت بحركة الجهاد الثانية بعد الشروع بها مباشرة لعدم حاجتها إلى المقاتلين بعد الانتصارات التي أحرزتها على القوات البريطانية آنذاك، والإمدادات النظامية التي كانت تردها من الأناضول. فبعد أربعة أيام من تحرك جموع العلماء والمقاتلين من النجف انسحبت القوات البريطانية جنوباً باتجاه الكوت بعد معارك حامية الوطيس خاضتها مع القوات العثمانية في منطقة (سلمان باك) جنوبي بغداد[1]. وكانت ترد على تلك الجموع الأخبار، وهي في طريقها إلى بغداد، بانتصارات كبيرة كان يحرزها الجيش العثماني في ملاحقته للبريطانيين المنسحبين من سلمان باك[2]. ومن ثم فقد أهملت السلطات العثمانية أمر العلماء والمقاتلين الذين وصلوا بغداد بعد أن احتفت بمقدمهم بصحبة العلم الحيدري احتفاءً كبيراً، ولم تقم بتسفيرهم أوانية إلى الجبهة. وعدّت، كما يبدو، حركة الجهاد الثانية، التي ميزتها مصاحبة العلم هذا لها، دعماً معنوياً لها فحسب.

ونتيجة لذلك بدأ المقاتلون النجفيون -- دون العلماء-بالتسرب شيئاً فشيئاً من الكاظمية والرجوع إلى مدينتهم[3]. وكان بعضهم، بعد هروبه من الكاظمية، يسلك طرقاً غير مألوفة ابتعاداً عن أعين السلطة، مما عرضه للمتاعب والمشاق. إذ ينقل الشيخ محمد رضا الشبيبي في مذكراته أنه " في يوم 6 صفر فرّ من الكاظمية نحو ثلاثين من مجاهدي النجفيين وأثخنوا في طريق غير ناهجة إلى الفرات فعدا عليهم فريق من زوبع وجرحوا جماعة منهم، ثم جردوهم السلاح[4]. وقد حاولت السلطة العثمانية أن تجد مخرجاً لموضوع العلم والسائرين به إلى جبهات القتال بعد أن انتفت آنياً حاجتها إليه

---

(1) تحرك العلماء والمقاتلون من النجف بتاريخ 21/ 11/ 1915. وانسحبت القوات البريطانية من موقع معركة(سلمان باك) في 25/ 11/ 1915.

(2) تنظر: مذكرات الشبيبي، ص252-253.

(3) صفحات من مذكرات الإمام الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء عن فترة الاحتلال 1914-1915م، نشرها كامل سلمان الجبوري بتحقيقه وتعليقه في كتابه(النجف الأشرف وحركة الجهاد) الذي مرّ ذكره، ص377؛ مذكرات الشبيبي، ص287، 288.

(4) ص279.

وإليهم، فبعثت لهم في الكاظمية متصرف كربلاء حمزة بك ليفاوضهم في الذهاب إلى إيران لتحشيد الإيرانيين وحثهم على قتال الروس الذين كانوا يطلبون من الإيرانيين الاشتراك معهم في الحرب. ولكن هؤلاء لم يستجيبوا لطلب الروس وكتبوا إلى علماء العراق يستغيثون بهم من ضغوط الروس[1]. ولم يحسم العثمانيون موضوع العلم وحملته إلا حسماً (بروتوكولياً) شكلياً بعد تعيين خليل بك والياً على بغداد وقائداً عاماً للقوات العثمانية في العراق في 12 كانون الثاني1916[2].

فقد وردت برقية منه وهو في جبهة الكوت إلى معاون والي بغداد في أواخر ربيع الأول سنة 1334 هـ الموافق لأوائل شهر شباط سنة 1916م، يطلب فيها أن يفد العلماء عليه ومعهم العلم الحيدري لأيام معدودة. ولما كانت نوايا العثمانيين قد اختلفت بشأن حركة هؤلاء العلماء كما تبين لنا، وكان وضعهم العسكري جيداً لا يتطلب الاستعانة بهم. إذ نجح العثمانيون آنذاك لأكثر من شهرين في التضييق على عدوهم المحاصر في الكوت، فان العلماء قد ارتابوا فيما يبدو من دوافع طلب خليل بك وأهدافه، " وبعد المراجعات واستطلاع أفكاره الموفقة أبلغ بأن القصد من هذه الحركة المباركة ملاحظات ثلاثة:

الأولى: أن يتعرف إلى العلماء ويعرفهم بأشخاصهم، كي يجتمع شرف السماع والعيان لديه.

الثانية: أن يستمد النصر من الله سبحانه للجنود الإسلامية ببركات روحانية العلم الشريف، وأنفاس أعلام الشريعة المقدسة.

---

(1) تنظر: مذكرات الشبيبي، ص281-282.

(2) بخصوص تاريخ تعيين خليل بك(باشا فيما بعد) ينظر: النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد 1869- 1917، ط2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2001، ص424.

والثالثة: أن يتذاكر شفاهاً مع تلك الذوات فيما يعود إلى المسألة الإسلامية "[1].

وبعد الاطمئنان إلى هذا الجواب أقلت علماء النجف من بغداد إلى جبهة الكوت باخرة خاصة تدعى(برهانية) في 11 ربيع الثاني 1334هـ الموافق 16 شباط 1916م حاملين معهم العلم الحيدري. وكان السيد محمد اليزدي عند سفره من الكاظمية مريضاً[2]، فأبرق إلى والده في النجف حين وصول الباخرة بعد يومين من السفر إلى جبهة الكوت يطمئنه ويخبره عن حسن استقبال القائد خليل بك للعلماء، ويصف له قوة الجيش العثماني وانتظامه مما يبعث الثقة بالنصر المؤزر[3].

وبعد إجراءات تظهر احترام العلماء والعلم الحيدري الذي تشرف بقدومه الجيش العثماني فأطلقت مدفعيته عدة قذائف بهذه المناسبة على مواقع العدو، وبعد شرح قام به القائد خليل بك لسير المعارك من خلال الخرائط والرسومات وتوضيح موقف القوات العثمانية، وزيارات ميدانية لبعض القطاعات ومواقع المعارك، والإطلاع على غنائم الجيش العثماني، وشهود بعض المعارك حية بين العثمانيين والبريطانيين[4].. نقول بعد ذلك كله الذي استغرق اثني عشر يوماً أذن خليل بك للعلماء بالانصراف، فانحدر بعضهم إلى الجنوب وعاد الآخرون، ومنهم السيد محمد اليزدي، في 23 ربيع الثاني 1334هـ، 28 شباط 1916م إلى الكاظمية فوصلها على ظهر الباخرة(حميدية) في 25 ربيع الثاني 1334، 1 آذار 1916[5].

إلا أن بعضاً من علماء النجف وطلبة العلوم الدينية، وعلى رأسهم السيد علي التبريزي، لم يعودوا إلى النجف ولم تنته مهمتهم الجهادية عند هذا الحد، ذلك أن القيادة

---

(1) صفحات من مذكرات الإمام الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء، ص377.

(2) مذكرات السيد كاطع العوادي، ص12.

(3) يراجع نص البرقية: مذكرات الشبيبي، ص313.

(4) للتفاصيل تراجع: صفحات من مذكرات الإمام الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء، ص380-384.

(5) تنظر: مذكرات الشبيبي، ص311، 313، 318.

العسكرية العثمانية إختارتهم ليكونوا طليعة للمتطوعين الداعمين للجيش العثماني الذي كان يقاتل القوات العثمانية المحتلة على جبهة الفرات. وقد شكلت هذه القيادة " مقدمة للجيش الفراتي " الذي سيقوم بأداء هذه المهمة، التي رأى العثمانيون أنها مهمتهم الأساسية بعد أن أوشكوا آنذاك على الإنتصار في حصارهم للقوات البريطانية في الكوت، وتوجهت هذه(المقدمة)، التي كانت تتكون من طابورين من الفرسان وأربعة مدافع كبيرة، إلى الحلة لتتخذها قاعدة يتجمع فيها (الجيش الفراتي) الذي سيتصدى للقوات البريطانية على خط الفرات. وقد شرع السيد علي التبريزي في أداء مهمته، فانحدر في 29 ربيع الثاني 1334هـ- 6 آذار 1916م، ومعه جماعة من أهل العلم، نحو الفرات داعياً العشائر في الفرات والغراف إلى الدفاع وصد المحتلين[1].

وقد استعاد البريطانيون زمام المبادرة في أواخر سنة 1916، عقب استسلامهم في الكوت ببضعة أشهر، وانطلقوا نحو بغداد، فترك عامة العراقيين، ومنهم النجفيون، ساحات القتال التي لم تكن تحفل بهم في واقع الحال بعد الإخلاءات المستمرة لها من قبل القوات العسكرية العثمانية النظامية وانهزامها منها. على أن هزائمهم أمام القوات البريطانية كان يصورها العثمانيون في كثير من بلاغاتهم العسكرية على أنها إنتصارات، لذلك كانت تثير تلك البلاغات والإعلانات سخرية الناس في النجف، الذين تجرأ بعضهم على تمزيق " الإعلانات السلطانية التي تعلق موقعة بتوقيع اليوزباشي(أمين أفندي) وكيل قائم مقام "[2] النجف.

ومع احتلال الجيش البريطاني لمدينة بغداد في 11 آذار 1917، إنبرى علماء الدين وقادة المجتمع العراقي وزعماؤه وشيوخه، وفي طليعتهم النجفيون، والذين تصدوا من قبل للقوات البريطانية المحتلة بالشروع بالعمل السياسي لنيل استقلال العراق

---

(1) تنظر: نفسه، ص316، 318.

(2) نفسه، ص315.

بالوسائل السلمية، أو التحول منها لـ" التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز من قبول مطاليبهم " على حدّ تعبير فتوى المرجع الديني الأعلى الشيخ محمد تقي الحائري التي استند إليها الثوار الذين قاموا بالثورة العراقية سنة 1920. وقد انطلقت بدايات ذلك العمل السياسي، الذي يروم إلى تحقيق الأهداف الوطنية بالحوار السلمي، من النجف، متمثلة بتأسيس (حزب النجف) السري، أو (الحزب النجفي) السري في 3 تموز 1918 من قبل بعض رجال الدين المتنورين في النجف، وعلى رأسهم الشيخ عبد الكريم الجزائري. وقد انضم إلى الحزب عقب تأسيسه مباشرة زعماء عشائر الفرات الأوسط، مثل عبد الواحد الحاج سكر، والسيد علوان الياسري، والسيد كاطع العوادي، وشعلان أبو الجون، وغثيث الحرجان.

مصادر الكتاب
ومراجعه

أولاً: الوثائق المنشورة العثمانية والمحلية والبريطانية

- وثائق عثمانية عن النجف في أواسط القرن التاسع عشر. نشرها مهدي جواد حبيب البستاني في مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 8، 1991. وهي ثمان وثائق لم تنشر من قبل محفوظة في الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الوزراء التركية في استانبول، بعنوان (إرادة داخليه)، بأرقام: 15652 لف 4، 15982 لف2، 18157لف 6، 1، 2، 3، 4، 5، عسكريه، 15673 لف 3.
- بيورلدي صادر من والي بغداد عبد الكريم نادر باشا سنة 1849، وثيقة عثمانية محفوظة في المكتبة الخاصة بالسيد فاضل الملا يوسف في النجف.
- سالنامه، 1292، دفعه1، مطبعة ولايت بغداد.
- سالنامه ولايت بغداد، 1299، دفعه 3.
- بغداد ولايتي سالنامه سيدر، سنه هجريه سنه مخصوص 1300، دفعه 4، مرتبي بغداد مكتوبچيسي مصطفى ذهني بكدر.
- بغداد ولايتي سالنامه سيدر، 1301 سنه هجريه سنه مخصوص، دفعه 5.
- بغداد سالنامه سي، سالنامه 1302، دفعه6.
- سالنامه ولايت بغداد، سنه 1303، دفعه 7.
- سالنامه ولايت بغداد، 1309 سنه هجريه سنه مخصوص در، دفعه 8، ولايت مطبعه سنده طبعه اولنمشدر.
- بغداد سالنامه سي، سنه هجريه 1310، ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر.
- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامه، بغداد سالنامه سي، سنه هجريه 1311، مكتوبچي ولايت سعادتلو شاكر افندي معرفتيله ترتيب وطبع اولنمشدر.

- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامه، بغداد سالنامه سي، سنه هجريه 1312، اون برنجي دفعه، ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر.

- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، دفعه 12، سنه شمسيه 1312، قمريه 1313 و1314.

- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، دفعه 13، سنه قمريه 1315، وشمسيه 1313، ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر.

- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، دفعه 14، سنه قمريه 1316، وشمسيه 1314-1315، بغداد ولايتي مطبعه سنده طبع لوانمشدر.

- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، دفعه 15، سنه قمريه 1317، وشمسيه 1315- 1316، بغداد ولايتي مطبعه سنده طبع اولنمشدر.

- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، اون آلتنجي دفعه در، سنه قمريه 1318، وشمسيه 1316- 1317، ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر.

- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، اون يدنجي دفعه در، سنه قمريه 1319، وشمسيه 1317-1318، ولايت مطبعه سنده طبع اولنمشدر.

- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، اون سكزنجي دفعه در، سنه قمريه، 1321، ومالیه 1319، ولايت سنده اولنمشدر.

- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، دفعه 19، سنه هجريه 1323، وسنه ماليه 1321، مطبعه ولايتده طبع اولنمشدر.

- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در، يكرمنجي دفعه در، سنه هجريه 1324، روميه 1321-1322، مطبعه ولايتده طلع اولنمشدر.

- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامه در، يكرمي برنجي دفعه در، سنه هجريه 1325، روميه 1322-1323.

- سالنامه دولت عليه عثمانيه، 1326 سنه هجريه سنه مخصوص، آلتمش دردنجي سنه، در سعادت، مطبعه احمد احسان.

- سالنامه دولت عليه عثمانيه 1326 سنه ماليه، آلتمش بشنجي سنه، سلانيك مطبعه سي.

- سالنامه دولت عليه عثمانيه، 1327 سنه ماليه، آلتمش آلتنجي سنه، در سعادت، سلانيك مطبعه سي.

- سالنامه دولت عليه عثمانيه، 1328 سنه ماليه، آلتمش يدنجي سنه، در سعادت، سلانيك مطبعه سي.

- وثائق عثمانية نشرها سنان معروف أوغلو، بعنوان: العراق في الوثائق العثمانية، ط1، دار الشروق، عمان 2006.

- وثائق تخص فتاوى وبيانات علماء النجف خلال السنوات 1910- 1912، نشرت في كتاب: النجف في ربع قرن منذ سنة 1908، تأليف محمد علي كمال الدين، تحقيق وتعليق كامل سلمان الجبوري، ط1، دار القاريء، بيروت 2005، ص279-290.

- وثائق سياسية خاصة بمواقف السيد محمد كاظم اليزدي، نشرت في كتاب: السيد محمد كاظم اليزدي. سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية، تأليف كامل سلمان الجبوري، ط1، منشورات ذوي القربى، قم 2006، ص529-538.

- وثائق حركة الجهاد للاحتلال البريطاني للعراق، نشرت في كتاب: النجف

الأشرف وحركة الجهاد عام 1332 - 1333هـ/ 1914م، تأليف كامل سلمان الجبوري، ط1، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت 2002، ص57-134.

- Administration Report of Baghdad Wilayat 1917, Superintendent Government Printing, Calcuta- India 1918.

ثانياً: المذكرات

- مذكرات الحاج صلال الفاضل الموح، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد 1986.

- مذكرات الفريق طونزند، قدم له وعلق عليه اللواء الركن حامد احمد الورد، الدار العربية للموسوعات، ط2، 1986، دون ذكر مكان الطبع.

- مذكرات عبد العزيز القصاب، إعداد وتحقيق خالد عبد العزيز القصاب، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2007.

- مذكرات السيد كاطع العوادي احد رجال الثورة العراقية 1920، تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري، مطبعة العاني، بغداد 1987.

- صفحات من مذكرات الإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء عن فترة الإحتلال 1914 - 1915م، نشرها كامل سلمان الجبوري ضمن كتاب النجف الأشرف وحركة الجهاد، ط1، مؤسسة العارف، بيروت 2002.

- مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي خلال الأعوام 1332 - 1336هـ، 1914-1917م، تقديم وتعليق اسعد الشبيبي، نشرت أيضاً ضمن كتاب النجف الأشرف وحركة الجهاد.

- العراق في مشاهدات ناصر الدين شاه، ترجمة وتعليق محمد الشيخ هادي الاسدي، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، ط1، 2011 دون ذكر مكان الطبع.

ثالثاً: الجرائد والمجلات الصادرة خلال العهد العثماني

- جريدة الرقيب، العدد 4، بغداد 27 محرم الحرام 1327هـ.
- جريدة الزوراء، العدد 547، بغداد 14 جمادى الآخرة 1292هـ.
- مجلة العلم، المجلد الثاني، الجزء السابع، النجف الأشرف، 1 محرم الحرام 1330، موافق سنة 1911.
- مجلة لغة العرب، ج5، س2، بغداد تشرين الثاني 1912؛ ج3، س3، بغداد، أيلول 1913؛ ج5، س3، بغداد، تشرين الثاني 1913.

رابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعية غير المنشورة

- أبو صبيع، سيف نجاح مرزة، تاريخ النجف الفكري في عهد المماليك(1163-1247هـ/ 1750-1831م)، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية 2005.
- الإرحيم، فيصل محمد، تطور العراق تحت حكم الإتحاديين، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة عين شمس 1969.
- التكريتي، قحطان جابر أسعد إرحيم، دور المثقفين والمجددين في الثورة الدستورية الإيرانية 1905- 1911، رسالة ماجستير، جامعة تكريت- كلية التربية 2005.
- حمزة، قاسم مهدي، الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر ... دراسة لدور المرجعية الدينية النجفية في الحياة الإجتماعية والسياسية والفكرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية- جامعة القادسية 2007.

- العميدي، مسلم محمد حمزة، عباس ميرزا ودوره في تحديث إيران 1798-1833م، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة بغداد 2011.

- نديم، شكري محمود، أحوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية 1908-1918، رسالة ماجستير، كلية الآداب- جامعة بغداد 1985.

- الوائلي، طالب محيبس حسن، إيران في عهد الشاه إسماعيل الأول، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة بغداد 2007.

- ويسين، ناهدة حسين علي جعفر، تاريخ النجف في العهد العثماني الأخير 1831-1917، أطروحة دكتوراه، كلية التربية(إبن رشد)- جامعة بغداد 1999.

خامساً: الكتب العربية والمعربة

- احمد، كمال مظهر، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد 1985.

- آداموف، الكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمه عن الروسية هاشم صالح التكريتي، ج2، مطبعة التعليم العالي، البصرة 1989.

- الأسدي، حسن، ثورة النجف على الانكليز أو الشرارة الأولى لثورة العشرين، دار الحرية للطباعة، بغداد 1975.

- الأميني، محمد هادي، معجم رجال الفكر والأدب في النجف خلال الف عام، ط2، 1992، دون ذكر مكان الطبع.

- انطونيوس، جورج، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط7، دار العلم للملايين، بيروت 1982.

- أنيس، محمد، الدولة العثمانية والشرق العربي 1514-1914، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1981.

- أولسن، روبيرت دبليو، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية 1718-1743، ترجمة عبد الرحمن بن الحاج امين بك الجليلي، ط1، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض 1983.

- برادون، رسل، حصار الكوت في الحرب بين الانكليز والأتراك في العراق سنة 1914- 1918، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي وعبد المجيد ياسين التكريتي، ج1، دار إحياء التراث العربي، بغداد 1985.

- البراقي، السيد حسين بن السيد احمد النجفي، تاريخ النجف المعروف باليتيمة الغروية والتحفة النجفية في الأرض المباركة الزكية، تقديم وتحقيق كامل سلمان الجبوري، ط1، دار المؤرخ العربي، بيروت 2009.

- برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، دار الهنا للطباعة، القاهرة 1960.

- البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، جزءان، مطبعة الفلاح، بغداد 1924.

- كتاب رحلة إبن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية، مصر (د.ت).

- بطي، رفائيل، الصحافة في العراق، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة 1955.

- بيهم، محمد جميل، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، المطبعة الوطنية، بيروت 1957.

- بيات، فاضل، الدولة العثمانية في المجال العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007.
- التكريتي، منير بكر، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية 1869- 1921، مطبعة الإرشاد، بغداد 1969.
- التميمي، حميد احمد حمدان، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، مطبعة الإرشاد، بغداد 1979.
- التنكابني، الميرزا محمد بن سليمان، قصص العلماء ورسالة سيل النجاة، ترجمة الشيخ مالك وهبي، منشورات ذوي القربى، ط1، قم 1384.
- الجبوري، كامل سلمان، النجف الأشرف وحركة الجهاد عام 1332- 1333هـ/ 1914م، مؤسسة العارف للمطبوعات، ط1، بيروت 2002.
- حرز الدين، محمد، معارف الرجال في تراجم العلماء والأدباء، ج2، مطبعة الولاية، قم 1405.
- الحسيني، عبد الرزاق، الثورة العراقية الكبرى، ط6، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1992.
- ----------، العراق في دوري الاحتلال والإنتداب، مطبعة العرفان، صيدا 1935.
- الخيون، رشيد، المشروطة والمستبدة، ط1، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد 2006.
- دائرة المعرف الإسلامية، إعداد وتحرير إبراهيم زكي وآخرين، القاهرة(د. ت).
- دي فوصيل، بيير، الحياة في العراق منذ قرن 1814- 1914، ترجمة أكرم فاضل، دار الجمهورية، بغداد 1968.

- ديوان علي الشرقي، جمع وتحقيق إبراهيم الوائلي وموسى الكرباسي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1979.

- رؤوف، عماد عبد السلام، الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد 1992.

- الريماوي، سهيل، جمعية العربية الفتاة، عمان 1988.

- سليمان فائق بك، تاريخ بغداد، نقله الى العربية موسى كاظم نورس، مطبعة المعارف، بغداد 1962.

- السويدي، عبد الرحمن بن عبد الله البغدادي، حديقة الزوراء في سيرة الوزراء، حققه وقدم له وعلق عليه عماد عبد السلام رؤوف، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد 2003.

- العزاوي، عباس، تاريخ العراق بين احتلالين، ج3، ط1، مطبعة التفيض، بغداد 1939؛ ج4، اعادت طبعه المكتبة الحيدرية، قم 1425هـ؛ ج7، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، 1955؛ ج8، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد 1956.

- العقيلي، محمد حسين بن علي بن محمد حرز الدين المسلمي، تاريخ النجف الأشرف، هذبه وزاد عليه عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، ج2، ط1، منشورات دليل ما، قم 1427هـ.

- الغلامي، عبد المنعم، أسرار الكفاح الوطني في الموصل 1908- 1925، ج1، بغداد 1958.

- آل فرعون، فريق المزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة 1920 ونتائجها، مطبعة النجاح، بغداد 1952.

- فريد، محمد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل، بيروت 1970.
- فيضي، سليمان، في غمرة النضال، شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد 1952.
- فياض، عبد الله، الثورة العراقية الكبرى، ط1، مطبعة الإرشاد، بغداد 1963.
- كاشف الغطاء، محمد الحسين، العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، تحقيق جودت القزويني، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت 1998.
- الكركوكلي، الشيخ رسول، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء، نقله عن التركية موسى كاظم نورس، أعادت طبعه مطبعة أمير، قم 1413هـ.
- كريفس، روزلويس، المعاهدة الإنكليزية الروسية .. بعض وجوهها ومدى تأثيرها على فارس، ترجمة محمد وصفي بومغلي، البصرة 1981.
- كمال الدين، محمد علي، النجف في ربع قرن منذ سنة 1908، تحقيق كامل سلمان الجبوري، ط1، دار القاريء، بيروت 2005.
- كمونة الحسيني، السيد عبد الرزاق، موارد الإتحاف في نقباء الأشراف، ج2، مطبعة الآداب، النجف الأشرف 1968.
- كوثراني، وجيه، الفقيه والسلطان .. جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية – القاجارية والدولة العثمانية، ط2، دار الطليعة، بيروت 2001.
- لوريمر، ج. ج، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الرابع، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، مطابع علي بن علي، الدوحة(د. ت).
- لونكريك، ستيفن هيمسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، نقله الى العربية جعفر الخياط، ط4، بغداد 1968.
- آل محبوبة، جعفر الشيخ باقر، ماضي النجف وحاضرها، ج1، مطبعة الآداب،

النجف 1958؛ ج3، مطبعة النعمان، النجف 1957.

- المطبعي، حميد، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج3، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1998.

- منسي، محمود حسن صالح، تاريخ الشرق العربي الحديث، دار الوزان، القاهرة 1990.

- موسوعة العتبات المقدسة، قسم النجف، ألفها وعلق عليها جعفر الخليلي، ج1، ط1، دار التعارف، بغداد 1965.

- النجار، جميل موسى، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2001.

- ----------، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 2002.

- ----------، العلاقات العثمانية القاجارية وانعكاسها على العراق 1823- 1843، بيت الحكمة، بغداد 2010.

- ----------، مجتمع مدينة النجف في العهد العثماني الأخير وموقفه من الاحتلال البريطاني للعراق، جمعية منتدى النشر، النجف الأشرف 2010.

- نديم، شكري محمود، حرب العراق 1914- 1918، ط7، مطبعة العاني، بغداد 1968.

- نظمي زاده، مرتضى أفندي، كلشن خلفا، نقله الى العربية موسى كاظم نورس، مطبعة الآداب، النجف 1971.

- نقاش، إسحق، شيعة العراق، ط1، المكتبة الحيدرية، قم 1998.

- نوار، عبد العزيز سليمان، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1968.
- الوردي، علي، لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج4، مكتبة الصدر، قم 2004.
- الياسري، عبد الشهيد، البطولة في ثورة العشرين، مطبعة النعمان، النجف 1966.

سادساً: الكتب الأجنبية

- Davison, Roderic H., Reform in the Ottoman Empire 1856-1876, Princeton University Press, New Jersey 1963.
- Lockhart, Laurence, Nader Shah, London, 1938.
- Mansfield, Peter, The Ottoman Empire and its Successors, St. Martin's Press, first Published, New York 1973.
- شميم، علي أصغر، ايران در دوره سلطنت قاجار، چاپ سوم، انتشارات زرياب، تهران 1384.

سابعاً: البحوث

- النجار، جميل موسى، معاهدة أرضروم الثانية بين الدولة العثمانية وإيران.. دراسة لعلاقات الدولتين خلال حقبة تبلور المعاهدة 1843-1847، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، م6، العدد 2، 2011.